



A circular stamp with intricate Arabic calligraphy, possibly indicating ownership by a library or a specific individual. The text is arranged in a circular pattern within the stamp.

Süleyman	Kutçuknezi
100	Schid Ali Paya
100	881
100	

بسم الله الرحمن الرحيم قال ابو جعفر احمد بن محمد بن محمد بن مسلمة الارمني
محمد بن ابي داود الشافعي واليه المستعان اما بعد فان الله جل ثناؤه
قال في كتابه ما بينا الذين امنوا اذا تدابروا بينهم يدعون الى اجل مسمى فامسوا
عز وجل يكابر الذين ثم احذرهم ان حكم ما قل منه يحكم ما حشر فقال ولا تستموا
ان تخطوه صغيرا كبر الى اجله ثم بين بعد ذلك العلم الذي له ازاد ما امرهم
به من ذلك فقال ذلكم استط عند الله واقوم للشهادة وانما انما تابوا فاعلمهم
ان في كتابهم اما قوام الشهادة التي تثبت بها مال الطالب ويخص فيها دين
المطلوب ويتحقق عندهم الرتب والشكر فيما لهم وفيما عليهم وفيما يشهد به بعضهم
لبعض مما قال الا ان يكون حيا حاضرة تدرى ونها عنكم فليس عليكم جناح
ان تخطبوهما فوضعه فيهم في ذلك لئلا يضيع عليهم امر بما عامتهم فلا
يشترى احدا شيئا الا لاجتاج لا كتابه فدخل في ذلك مسمى لما لا الذي يشترى به
والعام الذي ياكلونه وما اشبه ذلك ثم قال عز وجل واستهدوا اذا باعتم
فامروا شهداء كل البياعات ما ايمان العاقله والامان الاجله لما في
ذلك من حقوق لبعضهم على بعض بسبب دما يتبايعون بعين ان كان
او جوع لما يحب لمبايعه ما استحقاق مستحق له اول شي منه وفيما عليهم عز وجل

فيما ذكرنا من كتاب الذين شوقوا من الشبان والزموا لعل ان فكر الشهادة كذلك ايضا
ولا ينبغي ان يختص حق الرتب والشبان وفي كتاب السنود لذلك صفة حكم
البيع الذي تعاقد المتبايعان بينهما ثم قال عز وجل فان من بعضكم بعضا فليؤد الذي
اوتمن امانته وليتق الله ربه ولا يخلص منه شيئا فذكر انما كان ما امر به من الكتاب
ولا الشهادة اول هذه الاية لم يرض على الجمة وانه كان على الارشاد والذنب ثم لم
لما فيه حفظ حقوقهم وقد قال قوم ان ذلك نسخ ما يحجب الشهادة والطالب
المدعى من قوله ولا يخلص منه شيئا فذكر عن المتقدمين ما حدثنا ابراهيم بن مزيق
بن ديمر البصري قال حدثنا عفان بن مسلم عن وهيب بن خالد عن اود بن ايوب
عن عامر فان من بعضكم بعضا قال ان شهد حشيش وان ائتمه ففي حل وشبهه فخرج
قال حدثنا ابو شريح محمد بن زكريا بن يحيى قال حدثنا محمد بن يوسف القزويني قال
حدثنا الثوري عن اسمعيل بن خالد عن الشعبي قال اذا ائتمه فلا يقره ان لا يكتب
وبما اول هذه الاية فان من بعضكم بعضا حدثنا ابو شريح قال حدثنا القزويني
قال حدثنا سفيان الثوري عن الزرع قال سالت الحسن قلت امع بالنقد والشهد
قال ان شهدك فمؤثقه وان لم تشهد فلا بأس به حدثنا ابو شريح قال حدثنا
القزويني قال حدثنا سفيان الثوري عن علي بن عاصم عن ابي جعفر قال اذا
كان تشية كتب وان كان نقد الشهده قال ابو جعفر فلم يكن في هذه المناويلات

التي ذكرنا ما يمنع من كتاب الدين وكتاب الشهادة وان من ذهب الى ان الكتاب
 المأمور به اول اياته على اكثر ذهب الى ان هذه الامة كغيرها تسبح للحم لا
 منع للكتاب ومن ذهب الى هذه الامة كغيرها تسبح للحم لا
 ازمنة او لما ذهب الى ان كلما فيها ليس على اكثر بالكتاب ولا شهادة ولا
 وانما على الامر شاد ثم من الله عز وجل ما على من تولى كتاب ذلك فقال
 وليكتب بينكم كاتب بالعدل فامر عز وجل من تولى الخطاب بين الناس ان
 يكتب بينهم بالعدل ومن العدل ان يكتب بينهم الا بعد ان يسبأ الذي يناد
 الخطاب من اجلها وما احدث عليه العلماء واجلف فيه الفقهاء والوجه
 الى خطابها من ذلك وتقوم الا لفاظ التي تنفي احتمال المعاني المتوق
 للمعشوب له والمكتوب عليه فاذا كان كذلك كتب كتابا لا يحيف فيه
 احد على احد ولا يميل به فيه هو او لا يحش فيه احد الى محوط فيه
 الطالب والمطلوب بغاية ما يقدر عليه من التوثيق لكل واحد منها على
 صاحبه ومن اختلاف العلماء خوفا ان ترفع ما كتب من ذلك الى قاض وقضاه
 المسكر ترى غير ما كتب فيبطل كتابه فيرد الامر فيما كان حرم من الطالب
 والمطلوب الى ما زام ولعلها في بدء الامر ما لم يكونا اذا اذ لم يكن
 الذي من اجله فتح الحاكم التسع بينهما واما ما زاد اوصى التبع وتما منه

وهو المنع

وجوازها فيكون الذي منع من ذلك نقص من الكاتب ومن دخل في ذلك الصدقات
 والهدايا والعقاقات والخطابات وتمايز ما يدور بين الناس فهاهنا ذلك
 والمنع من اجله اثر مخالف لامر الله وقد حذر الله عز وجل في كتابه من مخالف
 لامر الله فقال فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم
 ولا امر الله عز وجل الكاتب ان يكتب بينهم فقال ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله
 لما له ذلك من الثواب الجزيل اذا كان يرمي في كتابه التماس ما ذكرنا مما
 على الكاتب ثم قال عز وجل ولا يضار كاتب ولا شهيد قال فخذنا منهم
 ابن مزروق قال فخذنا ابو حذيفة موسى مسعود عن سفيان الثوري عن زيد
 ابن ابي زياد عن معمر بن ابن عباس عن قول الله عز وجل ولا يضار كاتب ولا
 شهيد قال ان محي فيدعوا الكاتب والشهيد فيقولان انا على حافة مصارهما
 فيقول قد امرنا ان نجيا قال ابو جعفر فامر الله عز وجل الا يفعلوا ذلك
 بكاتبين ولا شهيد تحقفا منه عن من يكتب وعن شهدائه لو اطلق ذلك
 ووجهه على الكاتب والشهيد لقطع ذلك مما عز امر معايشها وعز كثير مما
 يقتربان به الى ربهما قال وقد وضعت هذا الخطاب على الاحتياط
 مني لاصابه ما امر الله عز وجل من الخطاب بين الناس بالعدل على ما ذكرنا
 في صدر هذا الخطاب مما على الكاتب بين الناس وجعلت ذلك اضافة

في هذه الكتاب حتى تستلمه ذلك فلان فلان على ما يوجه له عليه هذا البيع
المسمى في هذا الكتاب شمس على اقرار فلان بن فلان بن فلان الغلاني عن الناص
وفلان بن فلان بن فلان الغلاني عن المشتري كسج ما في هذا الكتاب بعد ان قضي
عليها جميعا جمع ما فيه من اوله الى اخره فاقران قد فلهما وعرفا جميع ما فيه
جرقا وقاية صديقتهما وابدانتهما وجواز امورهما ما يعين وعلى موقوفتهما باعيانها
واستمايها وانسابها وذلك في شهر كذا من سنة كذا هـ

قال ابو جعفر فر هذا الوفق ما قدرنا عليه واجوط واحسن الفاظا واجمع
معاني من شأن كتب اهل العلم في ذلك مع انهم قد اختلفوا في اشيا من هذا
الكتاب فكتبنا بعضهم على خلاف ما كتبوا الا في حوز واجبة كل فريق منهم
لمذهبه بحج وميثاقين ذلك كله وجميع ما يلزم كل فريق منهم في ذلك وما
صلح عندى مما اختلفوا فيه في ذلك في هذا الكتاب ان شاء الله

قال فكان ابو خالد يوسف بن خالد السلمي وهدان بن محمد بنيدان كما بهما
هذا الكتاب ما اشترى وكان ابو جعفر و ابو يوسف ومحمد بن الحسن و ابو زيد
المعروف بالشروط وعامة اصحاب اي حنيفة ومن كتب الشروط وغيرهم
يكنون هذا ما اشترى فهدان كان هذا الجب النماما كتب يوسف
وهذان ان كتب رسول الله عليه عليه السلام واصحابه جرت على ذلك

قال احمد بن محمد بن بكار بن قتيبة وابراهيم بن مزروع قال احمد بن محمد بن موسى
اليمامي قال احمد بن محمد بن محمد بن عمار قال احمد بن محمد بن عبد الله بن الوليد
قال احمد بن محمد بن عبد الله بن عباس بن عبد الله بن علي بن طالب يوم
الحد مكية استبى يا علي هذا ما اطلع عليه محمد رسول الله فقال المشتري لا والله
ما فعل انك رسول الله لو تعلم انك رسول الله ما قاتلناك فقال رسول الله
عليه السلام اللهم انك تعلم اني رسولك استبى يا علي هذا ما اطلع عليه
محمد بن عبد الله هـ قال احمد بن محمد بن سنان قال احمد بن حنبل بن هلال
ابو حنبل المقرئ قال احمد بن محمد بن فضال عن الحسن قال احمد بن حنبل بن قيس
ان معاوية كتب الي علي بن ابي طالب عنك هذا الراسم ان اردت ان يكون صلحا
فاستسناذ القوم وكانت له قبة ياذن لمن هاشم فيها و ياذن لي معهم
فقال ما ترون فيما كتب به معاوية الي ان ارجع هذا الراسم قال مبارك بن امير المؤمنين
قال فقال فلان قد سماه مياذك اترحه اترحه الله فان رسول الله عليه السلام
كتب الى اهل مكة محمد رسول الله فابوا ذلك حتى كتب هذا ما قاضى عليه
محمد بن عبد الله قال احمد بن محمد بن قتيبة له فامير المؤمنين انا والله ما حاجتنا
باعتنا ولو تعلم احدنا هو الحق بهذا الراسم منك لتابعناه ولقاتلناك
معه وانما قسم بالله ليقبض عنك هذا الراسم الذي قاتلت الناس عليه

و دعوتهم اليه ثم طلبت ان يعود اليه من لا يعود اليه فقال الحسن صدق بركة الله
قل ما وزن زايه بزي رجل الا زح زايه بزيه قال حدثنا احمد بن داود
ابن موسى قال حدثنا عبد الرزاق بن حجاج الترمذي قال حدثنا هشام بن خالد
قال حدثني ابن خيثم عن عبد الله بن عياض عن عبد الله بن شداد دخل على عاصيه
مرجهه من العراق ليالى قتل علي رحمه الله عليه فذكر حديثا طويلا فيه ان عليا
قال نعموا عليا اني كاتب معويه فكتب علي بن ابي طالب وقد جانا سهيل عمرو
بالبحر منية حين صاح قوم قتل شيئا فكتب رسول الله عليه السلام بسم الله الرحمن الرحيم
قال لا اكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال رسول الله عليه السلام اكتب محمد رسول الله
قال لو علم انك رسول الله لم يخالفك فكتب هذا ما صاح عليه محمد عبد الله
قريشا قال ابو الفتح بقر بن مرزوق قال حدثنا اسد بن موسى قال حدثني
يحيى بن زكريا بن زائدة قال حدثني ابي عن ابي اسحق عن البراء بن عازب ان النبي
عليه السلام قال اجلي اكتب الشروط بشيئا فكتب بسم الله الرحمن الرحيم
هذا ما قاض عليه محمد رسول الله فقال المشركون لو تعلم انك رسول الله
بايعناك وما مانعناك شيئا ولعل اكتب محمد بن عبد الله فقال انا
رسول الله وانا محمد بن عبد الله ثم قال لعلي ابي رسول الله قال والله
لا اجدك ابد فقال رسول الله لاني مكاة فاره حياه وكتب

محمد عبد الله

محمد عبد الله قال حدثنا ابو خالد عبد العزيز بن معوية بن عبد العزيز القرمي
ثم الغناني قال حدثنا عباد بن ليث قال حدثني عبد الحميد ابو وهب قال قال
العدا بن خالد بن هوارة افلا افرق كتابا كتبه لي رسول الله عليه السلام قلت بلي
فاخرج لي كتابا فاذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اشترى العداد بن خالد
ابن هوارة من محمد رسول الله اشترى عبد الوامه شك عبد الحميد مع المسلم
ماداد ولا غايه ولا خبثه قال حدثنا ابن ابي عمير ان قال حدثنا اسحق بن ابراهيم
قال حدثنا ابو اميه محمد بن ابراهيم بن محمد بن عمر بن عزة وحدثنا يزيد بن سنان قال
حدثنا ابي محمد بن سنان قال حدثنا عباد بن ليث ثم ذكر واما سنده فله
غير انهم لم يقولوا ولا غايه قال حدثنا ابو عيسى موسى بن عيسى بن بشر
الثوري قال حدثنا الحسين بن علي الجعفي عن هشام بن حسان عن ابي سعيد بن
عن انس قال كان المسلمون يوصون هذا ما اوصى به فلان بن فلان
اوصى انه شهد انه لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمد عبده ورسوله
وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من القبور واوصى من ترك
بعده ان يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله ان كانوا
مؤمنين واوصاهم بما اوصى به ابراهيم عليه ويعقوب باين ان الله اصطفى

حدثنا ابي محمد بن سنان قال حدثنا عباد بن ليث ثم ذكر واما سنده فله

لحم الله من فلا تموتن الا وانتم مسلمون واوصاهم ان حدث به حدث الموت قبل
ان يغتر وصيته هذه وفي حاجته كذا ومن حاجته كذا قال حدثنا ابو جعفر
محمد بن العباس بن النعمان اللؤلؤي عن ابي يحيى زكريا بن مبارك الواسطي
قال سمعت ابا يوسف قال حدثنا عبد الله بن محمد بن عمر بن علي طالب
عنه عن جده علي بن ابي طالب انه كتب هذه الوصية هذا ما امر به وقضى
به ماله علي بن طالب تصدق بثلثه ابتغاهما مرضاه الله ليؤكفي الله بها الجنة
ويصرفه عن النار ويعرف النار عني وهي سبيل الله ووجهه يتقوى به كل
نفقة من سبيل الله ووجهه في الحرب والسلام والجنود وذوي الرحم والغريب
والغريب والبعيد والاماع ولا يوهب ولا يوزع كل مال لي يبيع غير
ان ربا جا وابا ينفق زوجا طاهران حدث بي حديث فليس عليهم شيك
وهم بحجة رزق موالين يملكون في المال حسن في نفقتهم وزرقتهم وزرقت
اهالهم فذلك الذي اقبض فيما كان يبيع واجيا جي انا وصيت بها
ما كان يواذي القري من مال او رقيقه انا وصيت ومع ذلك الاذنيه
واهلنا هي انا وصيت ومع ذلك رعه واملها وان رزقها مثل
ما حبتت باني نين روي باح وجيت وان يبيع ومالي في وادي القري

واما انية وزعه يتقوى كل نفقة ابتغاه الله وسبيل الله ووجهه يوم
تسود وجوه وتبيض وجوه انا وصيت باني نين واولي ديني الى الله تعالى
يتقبلهم وهو يوفى فذلك فخصت باني نين الله للعز يزونه قد تمت مشك
هي انا وصيت بهذا ما قضى به علي بن ابي طالب ماله واجبه قبله يتقوى علي
ذلك الحسن علي ما دار حيا فان هلك فالي حسين علي مليها ما دام
حيا فان هلك في الاولي فالاولي من ذوي السن والصلاح من ولدي يورث
فيها ويظهر ولدي بالمعروف غير المنطرد ولا الاستراف يوزع ويغترس
وصلي كاصلاحهم اموالهم ولا يباع من اولاد دخل هذه القري الا ربع ودية
هي تشكلا رضاء غرا سافا فاما علمنا المؤمنين اولهم واخرهم فمن ولينا
من الناس فاذكروا الله الا اجتهد ونصح وحفظ امانة ووسع هذا
كتاب علي بن طالب بيده اذ قد تم مشك وقد علمت ان الفقير الي سبيل
واجبه قبله ومال محمد صلى الله عليه وسلم يتقوى كل نفقة سبيل الله
ووجهه وذوي الرحم والفقراء والمساكين وابن السبيل يتقوى علي ذلك
اكبر في فاطمة بالامانة والاصلاح كاصلاح ماله يوزع ويغترس
وينصح ويحمد هذا ما قضى به علي بن ابي طالب هذه الاموال التي كتبت

في هذه الصيغة والله المسموعان على كل حال ولا يمل لكل واحد وليها او
حكم فيها ان يعمل فيها بغیر عهدي اما بعد فان ولا يدي التي اتطوف
عليها تسع عشرة منهن امهات اولاد احياء معهن اولادهن ومنهن حبالي
ومنهن من اولادها فقضيت از حدث بي في هذا القروان من كان منهن
ليس لها ولد وليست بحمل عتيقة لوجه الله عز وجل ليس لها سبيل
ومن كان منهن حبلي اولها ولد فليمتك على ولدها وهي من خطبه
فان ماتت ولدها وهي حيه فليس لها سبيل هذا ما قضى به
في ولايته التسع عشرة شهد على ذلك عبيد الله بن ابي رافع وهياج
ابن ابي هياج وكتب على نراي طالب ام الكتاب بيده لعشر ليال
خلون من جمدي الاولى من سنة تسع وثلاثين قال عبيد الله وكان
بين مقله وبين كتابه هذا اربعة اشهر وثلث عشرة ليلة
حدثنا محمد بن حزم قال حدثنا ابو ربيعة قال حدثنا ابو عوانه
عن سعيد بن مسروق قال اوصى الربيع بن حاتم هذا المال اوصى به
الربيع بن حاتم وهذا كتاب رسول الله واصحابه من بعده وقد
كتب يوسف بن خالد وهذا ابن عمي في كتاب ابي رافع والبركات

هرا

هذا ما شهد عليه الشهود المسموعين في هذا الكتاب ولم يكتب هذا كتاب
ما شهد عليه الشهود المسموعين في هذا الكتاب وكان النظر على ذلك ان
يكتب في الشري والوصايا وشاير الامور هذا ما اشترى وهذا ما
اوصى وهذا ما اوصى اصطلح قياشا على ما اجمعوا عليه من ذلك
قال ابو جعفر وانما نسبنا كل واحد من الياهم والمشتري الى ابيه والى
جده والى قبيلته فقلنا فلان بن فلان بن فلان الفلاني ليعرف حضرة ام غابر
ام مات ولان ابا حنيفة كان يقول لا يكون تعريفا الا بالنسبة الى الاب
والجد وقال ان نسب الى ابيه والى قبيلته ولم ينسب الى جده لم يكن ذلك
تعريفا وقال ابو يوسف هو تعريف جائز وان نسب الى ابيه وصناعته
او الى ابيه وتجارته فان ابا حنيفة قال ليس ذلك بتعريف وقال ابو يوسف
هو تعريف وقال ابو حنيفة اذا نسب الى اسم وصنعتة فقل فلان
المخلفه او فلان القاضي او فلان الامير كان تعريفا وقال ابو يوسف
مثل ذلك وان نسب الى ابيه وكورته فان ابا حنيفة كان يقول ليس ذلك
بتعريف وقال ابو يوسف هو تعريف وقال ابو حنيفة اذا نسب الى كل

فأذكر ناله تعريف فكان في البلد رجل آخر مثله فيما نسب إليه لم يطر ذلك
تعريفه بوصف بشر آخر ليس صاحبه وكذلك قال أبو يوسف
قال أبو جعفر فقلنا ما رابنا هذا الاختلاف فستباكلوا أحدهما الباع والمشتري
لا إيه وجهه وزدنا مع ذلك قبيلة إن كانت له قبيلة أو صناعة إن كانت له
صناعة ليحطون ذلك زياده في التعريف وليبين من غيرهم من عسى أن يوافق
في الاستدلال به وقد كان أبو زيد يكتب في كتابه اشترى منه جمع الدار
التي يمدنيها كذا وهي بيده وقد ذكرناه إنما فعل ذلك إن بعض البصريين
كان يقول إذا باع الرجل الدار أو الأرض أو ما باعه من شيء وليس بيده
لم يجر البيع وذهبوا إلى أن ذلك مع ما ليس عندك وأنه داخل في
النبي عليه السلام عن بيع ما ليس عندك قال فاحتطت من قولهم وإن
كان خطأ فكتبت في كتابي ذلك قال أبو جعفر فلو لم يطر
أبو حنيفة ولا أبو يوسف ولا محمد ولا أبو يوسف ولا هؤلاء يعطون ذلك
وقد ذكرنا عن رسول الله عليه السلام للبعد ابن خلد ما قد تقدم في
كتابنا هذا ولم يذكر أنه باعه ما باعه وهو في يده فكان في

سك

ذلك في قاطعه لمن ذهب إلى ما كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد يوسف
وهذا لا يذهبون إليه على أي زيد ومن ذهب منه ذهب وهذا الذي ذكره
أبو زيد عن بعض البصريين قد روي عنهم كما ذكرنا أن أحب النيام ذهب
إليه أبو زيد في الاحتياط من ذلك الآية طويلا الباع على المبيع في كتاب
المشتري أنه لا يؤمن أن يطون ذلك يقع في قلوب بعض القضاة أن اقترار
المشتري سيد الباع على ما قد باع اقترار منه للبائع فيكون ذلك مبطلا
لوجوب الدرك فيه في قول ابن أبي ليلى وأهل المدينة ومن قال بقولهم
لأنهم يقولون من اقترى في رجل ثم ابتاعه منه ثم اشتقه منه مستحق
ببينة شهدت له على ذلك وحكم له به القاضي أنه ما يرجع على الباع
بشيء لأنه كان مالكا لما باعه يوم باعه فهو باقوازه ذلك عنه ثم مذهب
للبيته التي حكم بها القاضي للمدعي وأما أبو يوسف وحنيفة وأبو يوسف
ومحمد فيقولون إذا قضى القاضي بالمبيع للذي اشتقه على المتباع بالبيته
التي شهدت له عليه رجع المشتري على باعه بالتمسك
قال أبو جعفر فقلنا إذا رد رجل التوثيق من هذا القول الذي حكيناه

عن قاله من البصرتين كتب الشري خاليا من دستور البايع على ما قد باع
واخذ شهادته الشهود على معاينة البايع على ما قد باع وابتد ذلك
كتاب غوث كتاب الشري ولا يكون للمشتري في ذلك دستور اقرا فان
رفع المشتري الى قاضي يري ما يحب من قول هو لا البصرتين اظهر
المشتري الكتاب الاخر الذي فيه شهادته الشهود على ما قد باع على ما
بايعه يوم بايعه و ينبغي للمشتري ان يقر ان يفعل ذلك وان يكتب
شهادته الشهود على من يشهر له على ما قد البايع ان يكتب
بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا
الكتاب شهدوا جميعا ان جمع الدار التي مدينه كذا في الموضع الذي
منها المعروف بكذا وهي الدار التي يحيط بها ومجتمعا وشتمل عليها
حدودا زبعة احدى حدودها الجدار الاول وهو كذا انتهى الى كذا
ثم تذكروا بقية الحدود على ما كتبنا في كتاب الشري ثم يكتب بعقب
ذلك شهد الشهود المسمون في هذا الكتاب ان جمع الدار المحدودة
في هذا الكتاب حدودها كذا في ذكر الحقوق على مثل ما كتبنا

في كتاب

في كتاب الشري حتى ما في على وكل حق مولا خارج منها فذلك بعقد ذلك
في فلان من فلان بن فلان الفلاني يكتسب ما شامتها وفسكتها وما
شامتها من احيى باجر وعقوه ويهدمها وما شامتها وبن فيها ما شامتها
ما جابل يئنه ومن ذلك تعلمونه ولا مانع له منه بغير قوته وانهم قد علموا
جمع ما شهدوا به على ما ذكر من شهادتهم في هذا الكتاب علما صحيحا
وقبلوه بمعرفة ويقبضوا ان ذلك كان كذا الى ان ابتاع فلان بن فلان
ابن فلان الفلاني من فلان بن فلان بن فلان الفلاني هذه الدار المحدودة في
هذا الكتاب بجميع حدودها وحقوقها بكذا كذا لاني انا فلان
ذهبا عينا وارزته جيارا والى ان سلم فلان بن فلان بن فلان الفلاني الى فلان
فلان بن فلان بن فلان الفلاني جمع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب
بجميع ما سمي لها ومنها في هذا الكتاب والى ان قصصا منه فلان بن فلان
الفلاني فصار في يده وقبضه باثباته اياها منه وتسليم فلان بن فلان
ابن فلان اياها اليه وكتب فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
باسمه تارة شمس كذا في سنة كذا ومن شهدوا المسمين فيه فلان بن فلان

١٥٨
وفلان بن فلان وفلان بن فلان وعزيز بن الشهود قال ارجع
وان شئت كتاب الشري كله فهو اوثق واجود فان اقران بفعل
ذلك كتب وكبت فلان بن فلان علي فلان بن فلان بذلك كتاب شري
باسم نسخة لسرا لله الرحمن حية ماتي على اخي ثم كتبت اسم الشهود
او فر شامهم على مثل ما ذكرنا اذ اكتب التارخ واسما بعض الشهود
ولم يمتح الكتاب ثم كتب علي اثن ذلك شهد فلان بن فلان وفلان
ابن فلان وفلان بن فلان حية ماتي على اسم الشهود الذين شهدوا
عيا بد الباع جمع ما ذكر من شهاداتهم في هذا الكتاب وانهم
يعرفون فلان بن فلان بعينه الباع وفلان بن فلان بعني المشتري معرفة
صحيحة باعيانها واسما بهما واسما بهما وانما فلان بن فلان بن فلان
الفلاني وفلان بن فلان بن فلان السميان في الكتاب المنسوخ في هذا
الكتاب هذا ان كان فتح كتاب الشري وان كان لم يفتح كتبت
السميان في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تارخه وشهوده
في هذا الكتاب وانهم يعرفون هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب

١٥٩
ويقفون على نهاياتها المذكورة في هذا الكتاب وفي الكتاب المنسوخ
في هذا الكتاب ان كان فتح فيه او المذكور تارخه وشهوده في هذا الكتاب
ان كان لم يفتح فيه ثم كتبت واسم فلان بن فلان وفلان بن فلان حية ماتي
عيا اسم الشهود ثم كتبت علي شهادتهم المسماة في هذا الكتاب
سائر الشهود المستمين معهم في هذا الكتاب انهم يشهدون مجمع ما ذكر
من شهادتهم في هذا الكتاب وكتبوا شهاداتهم بخطوطهم على جمع ما
سمي ووصف في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا
قال ابو جعفر وانما ذكرنا في كتابنا هذا معرفة الشهود الباع
والمشتري ليعرفا باعيانها واسما بهما واسما بهما وليصح شهادته من
شهد على شهادته الشهود على ابيع هذا وعلى مع هذا وانما ذكرنا
وقوفهم على نهايات الحدود لانه قد يجوز ان يعرف الرجل الدار بوقوفه
عليها ولا يعرف نهاياتها فكتبنا معرفة الشهود منها يات الدار الصفة
وليثبت بذلك ما شهدوا عليه وكذلك كان اصحابنا يكتبون
في مجازتهم وتحتلهم التوقيع فيها الشهاد على اذرع بعينها

او از صفی با عیانها را علی اقرار می نماید و میگویند که کذب است
سایر القضاة التي تدرسون فيها الشهادة على معاينة ولا
يفعلون ذلك فيما تقع الشهادة فيه على الاقرار دون المعاينة وإنما
كتبت في الشهادة على الشهادة ما كتبتا ولم نكتب كما يكتب
بعض الناس وقالوا لئلا شهدوا على شهدائنا انما شهدوا على
جمع ما ذكر من شهدائنا عليه في هذا الكتاب وان في قولنا على
اشهاد فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان على شهدائهم
سائر الشهود المسمين معهم في هذا الكتاب انهم يشهدون على
جمع ما ذكر من شهدائهم في هذا الكتاب وكتاب الشهود الاخرين
شهدائهم على ذلك بخطوطهم في اخر الكتاب ما يأتي على ذلك
ويعني عنه وكان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن يوسف
وهذا يكتبون في ذلك نحو ما كتبتا غير ان يوسف وهلال
كانا يكتبان وعلى شهدائنا وفلان سائر الشهود المسمين في
هذا الكتاب على شهدائهم مع ما في هذا الكتاب ولا يكتبان

انهم يشهدون قال ابو جعفر والذين ذهبنا اليه من هذا الجود واضح في المعنى
قال ابو جعفر ثم رجعنا الى الكتاب الاول والى ما اختلف فيه منه
فكان ابو حنيفة يكتب في كتابه اشترى منه الدار التي في فلان ولا يكتب
اليه بالخوف وكان ذلك عنده على تلك القبيلة من ذلك المص الذي وقع
البيع فيه قال ابو جعفر سمعت ابا بكر بن بكاز بن قبيصة يحكي ذلك عنه
وقد حدثني ايضا سليمان بن شعيب بن سلمة الطيساني عن ابيه عن محمد بن الحسن
عن ابي حنيفة قال ابو جعفر وخالفنا في ذلك يوسف بن خالد وهلال
وابو زيد وسائر اصحاب الشروط فكتبوا في ذلك نحو ما كتبتا
في كتابنا هذا وهذا القول اصح عندنا مما ذهب اليه ابو حنيفة لانه قد
يجوز ان يكون ذلك على دار في هذه القبيلة من ذلك المص الذي تباع فيه
او على دار في تلك القبيلة من مصر اخر فلما لم يلينا مصر بعينه كان البيع
فاسدا وقد يجوز ان يقع البيع في مصر بعينه على ما ذكرنا ثم يختلفان
بعد في المص الذي وقع فيه البيع فيقول احدهما وقع البيع بالكوفة
على دار في كنده وهي كنده الخوف ويقول الاخر وقع البيع بمصر

على داره كذا وهي كذا مصر ولا يكون في كتابها معنى يدل على
ما يقول احدهما وقد يجوز ان يكون تلك القبيلة في مصر التي تاتيها
فيه موضعين فيقول احدهما هذه الدار التي وقع عليها بمدينة كذا
في قبيلة كذا وهي القبيلة السفلى منها ويقول الاخر هذه الدار التي
وقع البيع عليها بمدينة كذا في قبيلة كذا وهي القبيلة العليا منها
ولا يكون في الكتاب الذي اكتبناه بينهما ما يدل على ما يقول احدهما
فيقال فان وبترا دان ورايحه البيع قال ابو جعفر
وقد اختلف الناس فيما يدرى من حدود الدار في تحديدها فكان
ابو يوسف وهذا لا يقدح في الجدل الذي فيه الباب وكل واحد
من هذين المعنيين حسن جائز غير انه قد روي عن ابي حنيفة وابي يوسف
انهما كانا يقدحان بالجد القبلي منها فيطبخان حدها مما يلي القبلة كذا
وحدها من دية القبلة كذا فكان هذا الحسن عندنا من القولين
الاولين انه انما اعتدنا كل واحد من القولين الاولين باب
الدار فالتدريج بعضهم واخره بعضهم وقد يجوز ان يحول باب الدار
لما وجهه ثم يما عن نسائه ثم يما ورايحه وهو الجد الذي فيه الباب

باب الدار ثم يما عن نسائه ثم يما ورايحه وهو الجد الذي فيه الباب

عن الرضا

عن الموضع الذي هو فيه الى موضع اخر وفي الجانب الذي هو فيه الى جانب
اخر من جوانب الدار فقد ذهب العلم التي بها صار الجانب الذي كان
فيه باب الدار او لا في قول من جعله الاول وذهب العلم التي بها
صار باب الدار اخر اية قول من جعله الاخر وكان ما كتب ابو حنيفة
وابو يوسف مما لا يحول ولا يتغير فكان اولى هذه الاقوال عندنا
وقد كنت قبل ذلك اذهب الى ان لا يجعل كل واحد من القولين الاولين
اولا من الاخر حتى وقعت على ما ذهب اليه ابو حنيفة وابو يوسف
فكان عندنا اولى من المعنيين الاولين واجتنبتنا قال ابو جعفر
وقد كان قوم يقدمون على الشريعة على الغزبي وقوم يقدمون
على الغزبي على الشريعة وكل ذلك واسع غير اننا ننشد بالشريعة
في كتابنا على الغزبي ان القرآن قد جاء بتدسية قال الله عز وجل والله
المشرق والمغرب وقال عز وجل رب المشرقين والمغربين وقال
فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلهذا بدأنا بالشريعة قبل الغزبي
قال ابو جعفر وقد كان قوم يثبتون في كتبهم حدها لك الدار

وهذا عندنا فاستد لانه قد اتباع الدين له انما عينا محذودا لان حذودها
 انما هي نهاياتها التي تراه يقول بعد هذا ان كتابه محذودا فلها وادها
 ونهاياتها فيجعل متبعا لمحذودها كما كان متبعا على البناء فدخل في ذلك
 الدار التي جعلها جردا لها فلا ينبغي لاحد ان يكتب هذا كتابه فان حمل
 رجل فكتبه فان باب يوسف كان يقول لا اطلع به السري بذلك واجعله
 على النهاية على ما تروى والعامه وقال غيره من اصحابنا قد دخلت
 الدار التي جعلها جردا لهذه الدار في البيع فصارت البايع بايعا لما يملك
 ولما لا يملك في صفقة واحده ثم تخلعون بعدها في الحكم ذلك فكان
 ابو حنيفه وزفر وابو يوسف ومحمد يقولون في مثل هذا فيمن باع
 ما يملك وما لا يملك صفقة واحده ان المشتري بالخيار ان شاء اخذ
 ما كان البايع يملك مما وقع عليه البيع حصه من الثمن يقسم الثمن على
 قيمه هذا المملوك للبايع وعلى قيمه ما استحق على المشتري مما باع منه
 يوجع وقع البيع عليهما فتكون حصه كل واحد منهما من الثمن مقدار
 ما اصابه منه على هذه القسه وكان اخرون يقولون اذا دخل هذا

في البيع لانه انما يكون عن ثمن ما حصل للمشتري من المبيع ما اصابه على هذه
 القسه التي هي حقيقة هذا انما هي تحرز ونظر فقصد البيع من هذه القسه
 فيجب للاختصاص من قولهم هذا قال وكان ابو يوسف ومحمد
 يشبان جدها الكذا الى الدار المعروفة بفلان وكان اخرون من
 اصحابنا يشبون بنهي الى الدار المعروفة بفلان منهم يوسف وهلال
 وابوزيد وكان محمد بن الحسن يذهب الى ان باي في هذا الجب اليه
 من بنهي قال لانه قد يقال قد انتهى فلان الى فلان وفيه ما يشي وما يقال
 ان شيئا بل شيئا وفيه ما يشي فلك حسم فلما اختارنا على بنهي
 فلا ابو جعفر فلما اختلفوا بعد الاختلاف نظرنا في كلام الناس
 الذي شعروا به بينهم في هذا كيف هو فوجدناهم يقولون ان فلان
 ياد فلان وفيه ما للفرجه وما لشبهها وقد قال رسول الله عليه السلام
 اصحابه ليس بينكم اولوا الازهار والنهي ولم يرد ذلك الملاءمة
 وقال اشق من ملك كان رسول الله عليه السلام يحب ان يلبس المهاجرون
 والانساء ليجفوا عنه فما تخاف من بنهي في الاخير من بني مشله

^{١٤٦}
 وكانت بقيت اعمى كسلاح الناس من بل فاختارنا هذا لك قال فان
 كانت بين الدارين قرحه حقت بقيت الى القرحه التي بينها وبين الدار
 المعروفة بفلان وان شئت حقت الى القرحه الفاصله بينهما وبين الدار
 المعروفة بفلان وهذا الجب الى من الاول لا بل اذا قلنا القرحه
 التي بينها وبين الدار المعروفة بفلان احتمل هذا ان يكون القرحه من الدارين
 فيكون بعضها قد دخل في الدار المبيعه وبعضها الى القرحه ؟
 قال ابو جعفر وقد طره اصحابنا ان يكتبوا في كتبهم حدها بقيت
 لا دار فلان لانه لا يؤمن ان يتبعوا عمما المستوي او البائع يوما فيكون
 قد تقدم اقاربه انما الذي اضيف اليه في كتاب الشري فلا يجب له
 عساه عايبا به اياما في قول ابن ابي ليلى ورفق واهل المدينة
 قال ابو جعفر وقد كان قوم يكتبون حدها الاول باسمه
 ينتهي الى الدار المعروفة بفلان فذهبوا الى انهم اذا لم يكتبوا باسمه
 احتمل ان يكون النهاية لبعض الحد ولم يكن ابو جعفر ولا ابو يوسف
 ولا ابو صف بن خالد ولا محمد بن الحسن ولا هلال ولا ابو زيد ولا غيرهم

ما

^{١٤٥}
 من اهل العلم علمناه يكتب ذلك كتابه غير من اصفناه اليه وان كما
 لم نذكره باسمه قال ابو جعفر وقد اجمعوا ان يكتبوا المشتري منه
 جمع الدار ولم يكتبوا باسمه فان كان ذلك عندهم عايبا جمع الدار ولا يجد
 في النظر كذلك ايضا ومحال ان يكون حدها هو حدها بعضها فان قال
 قائل فقد دطرت في الدار ما مجعها فقلت اشترى منه جمع الدار قبل
 له وقد كتبنا في الحد ودخل ذلك الحد حدها فندكرنا جماعة
 حدها الدار كما ذكرنا جماعة الدار فاتي ذلك على جماعة كل واحد
 منهما قال ابو جعفر وقد اختلف الناس فيما يكتب يعقب البناء
 فكان يوسف وهلال يكتبان وبنامها سفله وعلوه ويقومان
 انما السفلى والعلو للبناء لا لغيره من الدار وذهبا في ذلك الى انهما
 لم يامنا اذا قاما وسفلهما وعلوهما ان يتوهم متوهم ان العلوه هو
 الهوا فيكون ذلك قوله وسفلهما وذلك نفس البيع قال لا
 فكتبنا سفله وعلوه واصفنا ذلك الى البناء هذا المعنى وكان
 ابو زيد وسائر اصحابنا يتوهم يوسف وهلال يكتبون وبنامها

وسفلها وعلوها من ذلك على سفل الدار وعلى علوها واجبة
 ابو زيد في ذلك فقال اذا اصفوا السفل والعلو الى السنادون الدار لم
 نامن ان متوقع متوقع ان ذلك لا ينبغي ان يكون لغیر الباع حتى على هذا البناء
 من اجرات بنا اخر عليه قال فلما اختلفوا على ما ذكرنا وزاينا هم قد
 اجمعوا على ان يكونا بعد هذا وكل قليل وكثير هو لها ومنها من حقوقها
 وكل حق مولها داخل فيها وخارج منها فاجعلوا ذلك بغنا للدار والبناء
 ولم يثن ذلك على هو الدار وانما كان على ما كان منها مما يجوز اشتراطه
 في البيع ووقوع البيع عليه كان كذلك وسفلها وعلوها على
 العلو الذي يجوز اشتراطه في البيع ويجوز وقوع البيع عليه وكما كان
 ما وصفتها ما مونا في قوله وكل قليل وكثير هو لها ومنها من حقوقها
 كان هو كذلك فهو ما مونا في قولنا وسفلها وعلوها وجه اخري
 انما انما سفلها وعلوها يستلزم على الدار كلها من البناء والسقف
 وسفلها وعلوها لشيء كذلك وانما كتبنا ومتابلهما في
 حقوقها ومزاها فيها وظهر هذا الى هي لها في حقوقها ولم نكتب في قولنا
 ومتابلهما ومزاها فيها وظهر هذا الى هي قلنا في كل واحد من ذلك

ما هو

في حقوقه لئلا يتوهم متوهم ان ذلك على الطريق الخارج منها الذي لا يجوز
 بيعها او لا للمساكن انما على المساكن التي تحمي فيها الما الى الدور والى
 لا يجوز بيعها فاجتنبنا ذلك وطبقنا في كل واحد مما ذكرنا في حقوقها
 وقد كان يوسف وهلال وابوزيد يفتون في كتبهم وكل حق هو لها
 داخل فيها وخارج منها يزيدون به ذلك طريقا ان كان لها في دار اخري
 وما اشبه ذلك وكان غيرهم من اصحابنا يكتب وكل حق هو لها
 داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ويذهب ذلك الى انه اذا قال
 وكل حق مولها داخل فيها وخارج منها جعل الحق بكمالها داخل
 وجعله بكمالها خارجا قال وذلك محال لانه ان كان داخل فغير
 خارج وان كان خارجا فهو غير داخل فكيف ما كتب ذلك لهذا
 المعنى ليقول الدار من تلك الحقوق غير الخارج منها ويكون الخارج
 منها غير الداخل فيها ويبدلان جميعا في البيع بحدود صحيح لا اجماله
 قال ابو جعفر في مكان ذلك عندنا كلاما صحيحا فاجتنبناه وكتبناه
 وخالفنا ما خالفه وكان يوسف وهلال من محبي كتبنا في

في حقوقها لئلا يتوهم متوهم ان ذلك على الطريق الخارج منها الذي لا يجوز بيعها او لا للمساكن انما على المساكن التي تحمي فيها الما الى الدور والى لا يجوز بيعها فاجتنبنا ذلك وطبقنا في كل واحد مما ذكرنا في حقوقها وقد كان يوسف وهلال وابوزيد يفتون في كتبهم وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها يزيدون به ذلك طريقا ان كان لها في دار اخري وما اشبه ذلك وكان غيرهم من اصحابنا يكتب وكل حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها ويذهب ذلك الى انه اذا قال وكل حق مولها داخل فيها وخارج منها جعل الحق بكمالها داخل وجعله بكمالها خارجا قال وذلك محال لانه ان كان داخل فغير خارج وان كان خارجا فهو غير داخل فكيف ما كتب ذلك لهذا المعنى ليقول الدار من تلك الحقوق غير الخارج منها ويكون الخارج منها غير الداخل فيها ويبدلان جميعا في البيع بحدود صحيح لا اجماله قال ابو جعفر في مكان ذلك عندنا كلاما صحيحا فاجتنبناه وكتبناه وخالفنا ما خالفه وكان يوسف وهلال من محبي كتبنا في

في كتبها كلها الدار المحمودة في هذا الخطاب وكان ابو حنيفة وابو يوسف
 ومحمد بن يوسف الدار المحمودة في كتابنا هذا غير ان بشر بن الوليد حكى عن
 ابي يوسف في الاملا انه كتب كتاب وقف رواه عنه الدار المحمودة في
 هذا الخطاب وكان ما ذهب اليه ابو يوسف ومن تابعه على ذلك اوجب النبا
 لنا اذا قلنا في كتابنا هذا كان في ذلك اضافة الخطاب الى القاري او الكاتب
 او المشتري او الباع وكان يوسف بن عيسى في كتابه وكل قليل وكثير هو فيها
 ومنها وكل حق هو لها وكان ابو زيد بن عيسى وكل قليل وكثير هو لها
 فيها ومنها حقوقها فكان من سكانها واستعاضهم التي لا يريدون سعيها
 معها واذا قال وكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها دخل في
 ذلك كما كان لها من حق واستغنى ما كان فيها من غير حقوقها وقد كان
 ابو حنيفة يكتب وكل حق هو لها داخل فيها او خارج منها
 وكل قليل او كثير قال في ذلك سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد
 بن يوسف عن ابي حنيفة وكان ابو يوسف وهلال وابو زيد بن عيسى
 وكل قليل وكثير وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكان
 هذا اوجب النبا مما كان ابو حنيفة يكتب ذلك لان اوزار هذا

ما كان ابو زيد بن عيسى قد ارجع
 ما كان ابو زيد بن عيسى قد ارجع
 ما كان ابو زيد بن عيسى قد ارجع

قد كتبت

قد تكون على احد الطرفين قال ابو حنيفة وانما كتبنا وكل حق هو
 لها خارج منها لان ابا حنيفة كان يقول اذا وقع البيع على دار لها طلة
 عليها وعلى دار اخرى او لها مسئل ما او طريق في دار اخرى لم يدخل في
 من ذلك البيع حتى يقول بجمع حقوقها الداخلة فيها والخارجة منها
 وقال ابو يوسف في الطريق ومسئل لما يقول ابي حنيفة وقال في
 الطلة بخلاف قوله فقال هي داخل في البيع اشترطت او لم اشترط او اشترط
 للدار كل حق هو لها داخل فيها او خارج منها او لم اشترط وقال
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد لم يقل بطل حق مولها داخل فيها او خارج
 منها وقال بكل قليل او كثير هو لها دخل في ذلك الطريق والظلمة
 ومسئل لما فطينا وكل حق هو لها خارج منها وكل قليل وكثير هو
 لها ومنها من حقوقها لهذا المعنى وكان ابو زيد بن عيسى صحيحا
 ثانيا تاما ارجأ فيه ولا يشترط ولا فساد ولا عده ولا على جهة الزهني
 والتجيه ولم يكن ابو حنيفة ولا ابو يوسف ولا هلال بن عيسى
 من ذلك شيئا ولا يصحون البيع بيمين ولا بآثار ولا بآثار ولا غير ذلك
 فكان ترك ما كتب ابو زيد في هذا الخط لان اوزار المشتري

بصح البيع اقراراً منه بان مستحقاً ان يستحق الدار فقد اخذها ظموا ذلك
 يمنع من الرجوع على بايعه بمن ما باعه اذا استحققت الدار منه
 قول ابن ابي ليلى وزفر واهل المدينة فجدوا ذلك من كتابنا غير اننا
 شري لا شرط فيه ولا عده لينفي ان يدعي واحد من المتبايعين انه كان
 البيع شرط وكتنا ولا عده لينفي منه العده لان الناس قد اختلفوا
 العده فاما اصحابنا واهل العراق والعلم فيقولون لا معنى لما والذي
 وعدها كخياره ان كان شاؤ في وان شأ لم يفر وفضل له فيما بينه وبين
 فيه بان يفي بها واوجبها اخرون وجعلوا على الذي وعدها الوفا
 بما ففصلها فاهل البيع لهذا المعنى وقد كان بعض اصحابنا يكتبون بيعاً
 لا خيار فيه ولا شرط ولا عده ويخذه فما سوى ذلك مما كتبه ابو زيد
 وهذا عندنا خطأ ان قوما يقولون اذا وقع البيع فكل واحد
 في المتبايعين بالخيار على صاحبه حتى يفاقره مبدنه ويتناولون ما يروى
 عن رسول الله عليه السلام في قوله البيعان بالخيار ما لم يتفرقا على ذلك
 فاذا انقضى الخيار من البيع كان البيع فاسداً في قول هؤلاء الذين يوجبون
 فيه الخيار على هذه الوجه التي وصفنا و كان يوسف يكتب

فبى فلان الى فلان من جمع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقصد منه فلان
 ابن فلان تاماً وافياً وهو كذا وكذا لانها اذا كان ابو زيد يكتب
 وقصد فلان بن فلان من فلان من فلان جمع الثمن المسمى في هذا الكتاب
 تاماً وافياً يدفع من فلان من فلان في ذلك اليه وبى اليه منه فلان من فلان
 وهو كذا وكذا لانها اذا جئنا بوصف بقوله فبى فلان الى فلان من فلان
 الدفع من المشتري للثمن الى الباع ثم ادعى في ذلك قبض الباع للثمن وان كان
 في ذلك براءه براءة المشتري لا الباع من الثمن ما يوجب ان يكون الباع
 قد قبض الثمن الا ترى ان اصحابنا قد قالوا في رجل قال لرجل قد بريت
 الى فلان مائة مائة عليك انه قد اقر له بقبض ما كان له عليه ولو قال قد
 ابرائك مائة مائة عليك ان ذلك ليس بقرار منه بالقبض هذا حديثنا
 محمد بن العباس بن الربيع عن علي بن محمد بن الحسن عن يوسف
 عن ابي حنيفة ولم يذكر خلافاً بينهم وقد جئنا مثله من غير
 عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثله ايضا غير انه ذكر
 عن ابي يوسف في رواية محمد هذه عنه انه قال فهاشوا وهاشوا على

الاقرار بالقبض وليس هذا بابا مشهور عندنا من قول ابو يوسف والمشهور
 عندنا في القول الاول فذهب يوسف بن خالد الى ان قوله فبقي فلان فلان
 من الثمن المسمى في هذا الكتاب يدفع المشتري وقبض الباي فاختارنا خلاف
 ما كتب يوسف وخلاف ما كتب ابو زيد مما هو بيننا وافهم عند العامة
 فكتبنا ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جمع الثمن المسمى في هذا
 الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان واستوفاه منه تاما كاملا وابتراه
 من جميعه بعد قبضه اياه واستيفاه له وهو كذا كذا ادنا اذا مثاقيل
 ذهبا عينا وازنه جيادا فجمعنا في ذلك ذكر المشتري وقبض الباي وقد
 كان ابو يوسف يكتب في ذلك نحو ما كتبنا وانما احسنا الى ذكر
 دفع المشتري الثمن ولم يحرر بذكر قبض الباي اياه لان قوما يقولون
 لو كان الرجل على رجل مال فقبض مثله من ماله فحسب لا يعلم
 الذي هو عليه انه لا يطيب له اخذه واصحابنا يجيزون ذلك واخذ
 ويحسبون فيما يدعون اليه من ذلك حديث النبي عليه السلام لما سألته
 عنه او معونه فقالت رسول الله ان ابا سفيان رجل شحيح وانه
 لا يعطيني ما يفتني وبني فلان علي جناح ان اخذ من ماله سراجا

فان

فقال رسول الله خذ ما يفتك ويبيك بالمعروف قال حديثا بذلك محمد بن عمرو
 ابن يوسف السوسي قال حدثنا ابو معوية الثوري عن هشام بن عروة عن ابيه عن
 عائشة عن النبي عليه السلام فاختارنا دفع المشتري الثمن لهذا الاختلاف
 وكان ما كتبناه في هذا ايضا احب اليانا مما يكتبه بعض الناس وهو دفع فلان
 ليا فلان جمع منه العدة اكره اليانا فيجعل الدفع على الزانية وما يذكر النبي وكان
 ذكر الثمن في هذا احب اليانا لان تسمية الزانية ليس فيها ذكر الوفا بما للثمن
 الذي وقع كمالا لا يوافقكون فانهم معينه من غير حشيش الثمن الذي وقع به
 البيع واذا ذكر الثمن كان فيه ذكر الوفا واغنى عن حشيش الثمن في الكلام
 يوصل به الى مثل ذلك المعنى ثم وكذا ذلك ايضا فكتبنا واستوفاه منه تاما
 كاملا ليثبت استيفاء الباي لعين الثمن ووزنه وجودته ثم وكذا ذلك ايضا
 فكتبنا وابتراه من جميعه بعد قبضه اياه واستيفاه له وهو كذا كذا ادنا اذا
 مثاقيل ذهبا عينا وازنه جيادا وان ذلك في توكيده وابتراه من جميعه بعد قبضه
 اياه واستيفاه له منه وهو كذا كذا ادنا اذا كان ذلك اجود واولى واجبوط
 انه يكون بعض الثمن عشرة ثم ابتراه منه وما يجب له زده عليه ان اشهد
 الدار من ماله وانما يجب عليه زده الى من كان دفعه اليه فكان في ذلك البتة

منه
 الذي وقع كمالا
 لا يوافقكون
 فانهم معينه
 من غير حشيش
 الثمن الذي وقع
 به البيع

بعد القبض والاستيفاء منه احوط لهذا المعنى وان لم يكتب ذلك لم يضر لانك قد
 كتبت قبل هذا واقع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع البيع المسمى بهذا الكتاب
 وقبضه منه فلان بن فلان فكان ما ذكر في بعد هذا من البراه بعد القبض والاستيفاء
 انما يقع ذلك على القبض المذكور بما فان ذكر في هذا ان كان محقق وان
 اجتزات بما تقدم منك منه مما قد ذكرنا محقق قال ابو جعفر
 وانما كتبنا في قبض الدار وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع ما وقع
 عليه هذا البيع المسمى بهذا الكتاب ولم يكتب وسلم فلان بن فلان الى
 فلان بن فلان جميع هذه الدار المحمودة في هذا الكتاب كما ان كان يوسف
 وهذا ابو زيد يكتبون ذلك اما اذا ذكرنا الدار اجتمعا ان يكتب ما
 قد ذكرناه فيما تقدم من ذكر الحقوق والحدود حتى ما في على ذلك
 المعنى واذا كتبنا جميع ما وقع عليه البيع المسمى بذلك على الدار على ما كان
 فيها وعلى ما كان منها وعلى ما سمي منها ولها فيما تقدم من الكتاب
 فاحترنا ما ذكرنا من اجمع واحضر وانما كتبنا وسلم فلان بن فلان الى فلان بن
 فلان ولم يكتب وقبض فلان جميع ما وقع عليه هذا البيع ان قوما
 يقولون من قبض ما ابتاع من يد بايعه وان كان قد دفع ثمنه بغير تسليم

من يابيه

من يابيه اياه اليه فهو قبضه كالتعصيب وعليه ان يرد له الى يد الباع حتى
 يكون الباع هو الذي يخرج منه الى يده فاحترطنا من ذلك وان كان خطا
 لما ذكرنا وانما قد منا ذكر قبض الثمن على ذكر قبض الدار لان قوما
 يقولون قبض المشتري للدار باذن الباع اقرا من الباع باستيفاء الثمن
 من المشتري فقد منا ذكر قبض الباع للثمن على ذكر قبض المشتري الدار
 لذلك قال ابو جعفر وكان يوسف يكتب وذلك بعد ان اقر فلان
 وفلان انهما قد راها جميعا وكان ابو زيد يكتب وذلك بعد ان نظر اليها
 فلان يعني المشتري ويخرجها ورصدها ولا يكتب زوجه الباع ولم يكن ابو حنيفة
 والابو يوسف يذكران في كنهما زوجه واحدا من المتبايعين فكان ما كتب
 يوسف في هذا الجب النيا فكان ابو حنيفة وابو يوسف ورقتو محمد
 يقولون للمشتري حياز الزوجه فيما اشترى مما لم يكن زاه قبل ذلك ولا حياز
 للبائع فيما باع مما قد كان زاه قبل ذلك ومما لم يكن زاه وكان سوا من عبد الله
 العنبري يقول لكل واحد من المتبايعين حياز الزوجه فيما عقد البيع عليه
 مما لم يكن زاه قبل ذلك وقد روي عن ابي حنيفة انه قد كان قال هذا القول مرة

لا خلاف في الدار في ذلك

²⁰⁶
 ثم رجع عنه وقد روي عن أصحاب رسول الله عليه السلام أنهم كانوا
 قد اختلفوا في ذلك أيضا قال أحد ثقاتنا بن قينة ومحمد بن شاذان
 جميعا قال حدثنا هلال بن يحيى بن مسلم قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي
 قال حدثنا زجاج بن أي معروف المكي عن أبي مليكة عن علقمة بن وقاص الليثي
 قال اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان بن عفان مالا بالخوف قال وهو مال
 آل طلحة البوع بالخوف فقبل لعثمان أنك قد عثت فقال لي الحجاز بن يحيى
 ما لم أر فقال طلحة بل لي الحجاز لاني اشتريت ما لم أر فحسنا بل هما
 جبير بن مطعم فقضى ان الحجاز لطلحة ومالحجاز لعثمان قال ابو جعفر
 فكتبنا ذكر زوجه المشتري وذكر زوجه الباع احتياطا من هذا
 الاختلاف وقد قال اخرون لا يجوز ان يتبايع رجلا من شدة
 غايبا عنها فكتبنا ايضا ذكر زوجه المتبايع لما وقع البيع عليه
 لئلا يثبت حضورهما لايامه ولنفعي غايبة عن المتبايع ولا عن واحد منهما
 وكان يوسف وهلال يريان الزوجه التي كتبنا على اقرار المتبايعين
 بها وكان ابو زيد يكتبها على اثبات زوجه المشتري من قبض الثمن

رمي

²¹
 وقبض البيع لم يكتب على الاقرار من المتبايعين بل كتب على اثبات ذلك
 على ما كان قد كان قال واحد من ثقاتنا لا يكتب اقرار المشتري بها ولكن يكتب
 على الاثبات وانما قد كانت من المشتري وكان من الحجج ذلك ليوسف
 وهلال على اي زيد فيما ذكرناه عنه فيما اجمعه على من ذهب الى ما ذهبنا
 اليه ان قبض الثمن وقبض البيع يدرك ويوقف منه على علم وعلى حقيقة
 ويعلم ذلك من حضره ممن كان منه علم حقيقة كما يعلم الذي كان ذلك منه
 من نفسه فكتب ذلك على الاثبات لا على الاقرار من المتبايعين به لهذا
 المعنى وزوجه الرجل للشيء مما يحيط بها غيره علما لان الرجل قد يقبل
 بصره على الشيء فتوقع الذي رآه لانه قد رآه وقطر اليه وما يكون كذلك
 في الحقيقة فلما كان ذلك كذلك كتبنا الزوجه التي وصفا على اقرار المتبايعين
 بها على اثباتها منها وقد اجمعوا جميعا على ذلك لانهم كتبوا
 في آخر كتابهم بعد ان قرئ عليها فاقولان قد قماه ولم يكتبوا بعد ان قماه
 لان احدا لا يعلم ان احدا قد قرئ شيئا على حقيقة كما يعلم الذي قماه
 من نفسه فكتبنا الزوجه التي علمت من صاحبها على حقيقة كما يعلم صاحبها

عن كذا احدنا عن غيره في نفسه البيع في قولنا لا يجوز ان يتبايع رجلا من شدة غايبا عنها

21
 من نفسه فثبت بما ذكرنا ان كل شيء يعلم من الذي يكون منه علم حقيقة كما يعلم
 هو من نفسه حتى يكون هو وعينه من حقيقة سوا كنه على الاثبات على
 الاقرار واستغنى ما يثبت من الذي كان منه عن طريق اقراره به وكما كان يعلم
 من الذي يكون منه علم حقيقة كما يعلم هو من نفسه انما يرجع في علمه به الى اقراره
 به على نفسه والى اجازته به عندا كتب على الاقرار منه به على الاثبات
 وكان يوسف وهلال يكتمان ذلك بعد ان اقر فلان بن فلان وفلان بن فلان
 انهما قد زليا جميعا مع هذه الدار المحروقة في هذا الكتاب بحمد ودها وجمع
 حقوقها وما فيها ومنها قليل وكثير داخل ذلك وخارجها وتبين لهما ذلك
 جميعا وعرفاه عند عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب بينهما وقبل
 ذلك قبلا بعا على ذلك وكان ابو زيد يكتب وذلك بعد ان نظر اليها
 فلان بن فلان بغير المشتري ويحرقها ورصدا فكان ما كتب يوسف
 وهلال في هذا الجب والجمع عندنا لان الناس قد اختلفوا فيها بحسب المشتري
 النظر اليه وجوب خيار الزوية له وفي حكم من باع ما لم يترفق
 بعضهم من باع ما لم يكن له معاينة وقت بيعه اياه في بيعه باطل
 وكذلك من اشترى ما لم يكن له معاينة وقت اشتراؤه اياه
 فراه

22
 فشرأه باطل فكيفنا زوية البائع وزوية المشتري للبيع في وقت البيع
 لهذا المعنى وقال اخرون من المشتري ما لم يترفقوا بخياره اذا زلاه وكانت
 الزوية اليه يبطل به الخيار عندهم في ذلك قد اختلفوا في حقيقة فكان
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون اذا نظر المشتري لا خارج الدار
 المبيعة فرضي ذلك منها فقد بطل بذلك خيار زوية ولا يحتاج الى نظره لما
 سيأتي ذلك منها وكان زفر بن الهذيل يقول هو على خيار زوية حتى
 ينظر اليها وصفها منها وحتى ينظر مع ذلك الى بعض ارضها وكان
 الحسن بن زياد اللؤلؤي يقول هو على خيار الزوية فيها حتى ينظر الى كل
 قليل وكثير منها والى سائر ارضها والى سائر بناها وعنده ذلك منها
 فكيفنا انهما قد زليا جميعا مع هذه الدار المحروقة في هذا الكتاب وجمع
 حقوقها وما فيها ومنها قليل وكثير وعانها ذلك داخل وخارج
 وتبين لهما ذلك كله وعرفاه عند عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 بينهما وقبل ذلك قبلا بعا على ذلك البيع المسمى في الاقاويل التي ذكرت
 كلها وكيفنا زوية المتبايعين ايضا للبيع قبل البيع لثبت ان البيع

كان بينهما عمل ما هما معا يناه في وقت عقدهما البيع عليه بيته او لمعني
غير هذا المعنى وذلك ان من ابتاع بغيره قبل البيع لم يجب له شيء
ذلك البيع خيار الزوييه واد الباعه ولم يكن زاه قبل ذلك كان له فيه
خيار الزوييه حتى يموت المشتري فيه جذا يقطع ذلك فكتبنا بعد
زوييه المشتري لما اشترى لمعني ذلك البيع وجوب الخيار له في قول من
يوجب له خيار الزوييه وكان يوسف وابوزيد مكثان وتفرقا جميعا بعد
هذا البيع عن تراض منهما جميعا به وكان غيرهما يكتب وتفرقا جميعا
بأبدانها بعد هذا البيع وتصحيمه ووجوبه عن تراض منهما جميع هذا البيع
المسمى في هذا الكتاب وكذلك يكتب عامه البعدا ذين من اصحابنا
وهذا عندنا فامد والذي كتب يوسف وابوزيد في ذلك اقرب الى
الصواب لان قوما يقولون للمبتاع الخيار بعد البيع حتى يتفرقا
بأبدانها فاذا تفرقا بأبدانها انقطع الخيار فاذا كتب وتفرقا جميعا
بأبدانها بعد هذا البيع وتصحيمه ووجوبه عن تراض منهما وقع
ذلك على احاد البيع وصحته ووجوبه قبل التفرق وذلك غير
جائز في قول اهل هذا القول الذي ذكرنا ويثبت ذلك ايضا

من جهة اخرى وذلك انه اذا وصف البيع بالصحة والجواز معناه ذلك من
الرجوع ما يتم بالاتباع على ما يجره اذا استحوذ بابعه من ماله في قول
ابن ابي لي واهل المدينة لانهم يقولون من اقتر رجل في بيعه بابعه منه
فاقام رجل عليه بعيه انه له فقط في القاضي له ودفعه اليه لم يرجع على
بايعه بشي لان اقتر له بانه كان مالكا لما باعه فانه بذلك قد ابتاعه من
الرجوع عليه بشي ومقر له ان القضا الذي كان بالبينه اليه متهدق غير
جائز وقد روي هذا القول ايضا عن زفر فكتبنا وتفرقا جميعا بأبدانها
بعد هذا البيع عن تراض منهما جميعا جميعه وانفاذ منها له فلم يبرط
في ذلك فتاديه قول احد من الناس وكان بحسب الحكم يكتب
في هذا وقد رأى فلان بن فلان وفلان بن فلان جميع هذه الدار
المحدوده في هذا الكتاب وتجر اذ لك واجاطابه وجميع حقوقه
ومرافقه الداخله فيه وجميع حقوقه ومرافقه الخارج منه موقوفه
وعلمنا ورضى ذلك كله فلان بن فلان وفلان بن فلان فعلى معرفتهما
جميعا جميع ذلك وعلمنا به في حال تبايعهما هذه الدار تبايعا لها

وَيُوجِبُهَا تَمَّ حَيْزُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا صَاحِبَهُ فَتَبَيَّنَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى
 إِجَازَةِ هَذَا الْبَيْعِ وَامْتِصَايَهُ ثُمَّ تَقَرَّرَ قَائِلًا بِعَقْدِ هَذَا الْبَيْعِ بَيْنَهُمَا
 وَاحْتِمَازُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَإِجَازَتُهُ لِلْبَيْعِ الْمُسَمَّى فِي هَذَا الْكِتَابِ حَتَّى
 غَابَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ عَنْ تَوَاضُعٍ مِنْهُمَا بِالْبَيْعِ الْمُسَمَّى فِي هَذَا
 الْكِتَابِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَإِنْ كَانَ مَا كَتَبَ بَعْدَهُ مِنْ ذِكْرِ التَّفَرُّقِ وَخِطْبِ
 التَّحْيِيرِ أَحَبَّ إِلَيْنَا مِنَ التَّفَرُّقِ الْمُرَوِّى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي
 الْمُبْتَاعِ لَمْ يَمَّا بِالْحَيَاةِ حَتَّى تَفْرُقَا فَقَدْ قَالَ النَّاسُ فِيهِ بِلَانَةِ إِقْوَامِ
 فَقَالَ قَوْمٌ مِنْهُمْ عَيْشِي أَنْزَلَ ذَلِكَ التَّفَرُّقَ هُوَ أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَاعِ
 إِذَا قَالَ لِصَاحِبِهِ قَدْ بَعَيْتُكَ فَلَصَّاحِبِهِ قَبُولُ قَوْلِهِ فَا لَمْ يُفَارِقْهُ فَإِذَا
 فَارِقَهُ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ قَبُولِ مَا عَقَّدَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَالتَّفَرُّقُ يَبْطُلُ ذَلِكَ
 الْعَقْدُ قَالَ عَيْشِي وَلَوْ أَنَّ الْحَبْرَ جَاءَهُ هَذَا الْكَانَ لِلْمَعْقُودِ لَهُ
 الْبَيْعُ قَبُولُ الْعَقْدِ بَعْدَ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ ذَلِكَ فَلَا تَهْدَى الْحَبْرَ عَلَى
 مَا ذَكَرْنَا عِلْمَانَا أَنَّ الْمَعْقُودَ لَهُ الْبَيْعُ قَبُولُ مَا عَقَّدَ لَهُ صَاحِبُهُ
 فَا لَمْ يُفَارِقْهُ فَإِذَا فَارِقَهُ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ ذَلِكَ قَبُولَ عَقْدِهِ قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ

فَلَوْ وَقَعْنَا عَلَى أَنْ نَأْوِيلَ هَذَا الْحَبْرَ هُوَ مَا قَالَ عَيْشِي لِمَا احْتَمَى إِلَى
 ذِكْرِ التَّفَرُّقِ فِي كِتَابِ الشَّرْحِ وَقَالَ قَوْمٌ إِذَا تَعَاقدَ الْمُبْتَاعُ بَعْدَ
 الْبَيْعِ فَقَدْ تَفَرَّقَا وَقَالَ آخَرُونَ إِذَا تَعَاقدَ أَفْكَلًا وَاحِدًا مِنْهُمَا
 بِالْحَيَاةِ عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى تَفْرُقَا بِأَبَدَانِهِمَا عَنِ الْمَوْطِنِ الَّذِي تَعَاقدَ فِيهِ
 الْبَيْعَ فَإِذَا تَفَرَّقَا عَنْهُ قَبْلَ أَنْ يُطْلَقَ الْبَيْعُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِالْبَيْعِ بَيْنَهُمَا
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَمَا كَانَ التَّفَرُّقُ الَّذِي مِنْ أَجْلِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى ذِكْرِ
 التَّفَرُّقِ فِي كِتَابِ الشَّرْحِ هُوَ التَّفَرُّقُ الَّذِي كَانَ تَأْوِيلُهُ كُلُّ فَرَقٍ مِنْ هَذِهِ
 الثَّلَاثَةِ الْفُرُقِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كَانَ كِتَابًا آيَاهُ أُولَى مِنْ كِتَابِنَا التَّحْيِيرِ
 الَّذِي يَقُومُ مَقَامُ التَّفَرُّقِ فِي قَوْلِ قَوْمِهِ وَلَا مَعْنَى لَهُ فِي قَوْلِ قَوْمِهِ الْآخَرِ
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فَمَا كَانَ مَا كَتَبَ بِحَيْثُ احْتَمَى مِنْ ذِكْرِ خِطْبِ التَّفَرُّقِ
 وَأَنَّهُ قَدْ غَابَ بَعْدَهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَاعِ عَنْ صَاحِبِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَ الْفُرُقِ
 الَّذِي ذَكَرْنَا يُجْعَلُ التَّفَرُّقُ بِالْأَقْوَالِ دُونَ الْأَبْدَانِ عَلَى مَا قَدْ ذَكَرْنَا
 عَنْهَا وَكَانَ مَا كَتَبْنَا بِهِ أَجْمَعُ مِنْ ذَلِكَ أَمَا إِذَا ذَكَرْنَا أَنَّهَا تَفْرُقَا بِأَبَدَانِهِمَا
 بَعْدَ الْبَيْعِ عَنْ تَوَاضُعٍ مِنْهُمَا جَمِيعَهُ وَإِنْفَادٍ مِنْهُمَا لَمْ يَكُنْ مَا كَتَبْنَا مِنْ ذَلِكَ

24
ان رفع الى من يوزن المبيع يترى بالاقوال دون التفرق بالابدان جعل ما
نقد به المبيع من المتبايعين هو عكس قدر البايع البيع للمشتري وقبول
المشتري اياه منه وان رفع الى من يوزن المبيع لا يصح حتى يفسر قاي
باب انهما جعل ما اقترابه من تراضيها وفراغها ذما للبيع الذي وجب
بالفرق هو تفسر فمابعد البيع بامدائها عما يتراه من غيبه كل واحد
منها عرضا حبه وغير ذلك وكان يوسف وهلال يكتبان فاذا ذكر
في هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب وفي شي منها ومن حقوقها
من ذلك من احد من الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان
حتى يسلمه له ومخلصه له من كل ذلك ويتبعه وكان ابو زيد يكتب
فلان فاذا ذكر فلان بن فلان في جميع ما وقع عليه البيع المذكرة او في
شي من حقوقه من ذلك فعلى فلان بن فلان تسليم ما يجب لفلان بن فلان
عليه في ذلك حتى يسلم ذلك له وكان ابو حنيفة وابو يوسف
يكتبان فاذا ذكر فلان بن فلان في ذلك من ذلك فعلى فلان بن فلان
خلاص ذلك او رد الثمن فكان ما كتب ابو حنيفة وابو يوسف

25
واو زيد في ذلك من اضافة الدرك الى المشتري خاصة اوجب النيا
ما كتب يوسف وهلال وذلك ان الدرك الذي يجب على البايع نحو
البيع انما يجب للمشتري ولا يجب لغيره من وازن عنه ولا من مشتري منه
ولا من موهوب له ولا من متصدق عليه ولا من متواهم من شايئ من
يملكها عنه وان كان الوازن قد خاض البايع في الرجوع عليه
يحق ما يوجب له الاستحقاق عليه فانه انما خاض فيه لوجوبه له نحو موزنه
عرايه كسائر وجوب ماله بحق موزنه عنه لا تترى انه لو كان على ابيه
دين كان الذي يتولى قبض ما يجب بحق الدرك هو وصي الميت لا
وازنه او مازن من اهل الوازن لو ابرأ منه البايع وعلى ابيه دين كانت
برائة اياه من ذلك باطله لان المال الواجب بحق الدرك انما وجب
لأبيه وعشر ما ابيه احق بقبضه ليستوفوا دينهم منه قال ابو حنيفة
فاذا كتبت فاذا ذكر في هذه الدار فقد هجت في هذا اكل درك بدرك
هو لا جمعا فجعلته على البايع وذلك غير واجب عليه فذلك مفقود
لبيع واطن اصح ذلك عندنا ان يكتب فاذا ذكر فلان بن فلان

ثم متى الذي كنهه عا ما استقناه في كتابنا ولا كتب فما اذكر فلان من
 فلان وكل واحد بسببه ما كان بعض الناس يكتبون فان استبانه هم
 الوارثون عنه والمتابعون منه والمتصدق عليهم والموهوب لهم وسائر
 من ملك الدار من قبله بملكه امام اياها والذكر ليس له ولا انما هو
 للمشتري خاصة الذي وجب الثمن عليه بعد البيع فوجبت له استبانه
 وانما يذكر الوارث في ملك الدار ما احدثه هو فيها بعد موت ابيه
 من بيعه اياها فلا يذرك فيها ما يملكه غيره فذلك غير واجب له
 على الباع من اياه ضمانه وما يكتب فعلى فلان ضمان ذلك كما يكتب
 بعض الناس فان وجه ذلك على من ضمن ضمانا مستانفا مما لم يكن له
 ضمانا قبل ذلك والذكر في البيع ليس كذلك وهو على الباع للمشتري
 واجب في عقد البيع فضمنه لذلك بعد وجوبه له عليه ليس له معنى
 ولا طعن وصرف ما يوجب البيع للمشتري على ما قد وصفناه في كتابنا
 احسن ولا كتب فعلى فلان عهده ذلك كما يكتب بعض الناس
 فان با حنيفة كان يقول ضمان العهده في ذلك هو ضمان الصيغة

قال ابو جعفر

قال ابو جعفر فرح حدثني بذلك سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن ابي يوسف
 عن ابي حنيفة فاذا اوجب في كتابك على الباع للمشتري ضمانا حنيفة
 ما يوجب البيع له ضمانا عليه افسد ذلك البيع عليه وانما اخترنا ما
 كتبناه في هذا الكتاب مما نصناه في التفسير على ما كان ابو حنيفة
 وابو يوسف ويوسف خالده يكتبون في ذلك على ما ذكرناه عنهم في
 الموضع الذي ذكرناه عنهم من هذا الكتاب ان الناس يختلفون فيما يجب
 على الباع للمشتري اذا استبحى البيع فكان بعضهم يقول يجب له عليه
 رد الثمن ومن قال ذلك ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن زياد
 وكان بعضهم يقول على الباع تخلص ما باع بعينه فان لم يدر على
 ذلك ضمن للمشتري اذا اتمل الدار البيعة في موضعها في الرفعة
 والحظرونة الذرع والبقا حرة ذلك المشتري او طلبه ومن قال
 ذلك عثمان بن النضر وسوار بن عبد الله الجعفي وكان بعضهم يقول
 عليه قيمة ما باع يوم يسمي ان كان ذلك اقل من الثمن او اكثر
 فلما كان بعض الناس يري ان ما يجب على الباع في استحقاق

في رد الثمن
 في ضمان
 في البيع
 في الرفعة
 في الذرع
 في البقا حرة
 في القيمة
 في التسمية

المبيع فهو غير تخلص المبيع وغير رد له كان ما كان ابو حنيفة و ابو يوسف
 يكتبان من ذلك فسد البيع في قول من ذهب الى قول سواد بن عبد الله
 وعثمان التيمي وفي قول من ذهب الى وجوب رد قيمة المبيع وجه اخر في ان
 المستحق اذا استحق الدار المبيعة من يد المشتري وقضى القاض له بها
 فليس يخلو من احد وجهين اما ان يحجز البيع او لا يحجزه فان لم يحجز البيع
 بطل البيع ووجب عليه رد الثمن في قول ابو حنيفة و ابي يوسف ومحمد
 وجه ايجابا فان اجاز البيع فان الناس يخلطون في ذلك فمنهم من يقول
 ارجازه جاز به هذا البيع ويجب على البائع تسليم الدار لا
 المشتري وذلك تخلص الذي قصد اليه ابو حنيفة و ابو يوسف
 فكيف ارجله ما كتبنا مما قد ذكرناه عنهما فلما كان في هذا بين الناس
 من الاختلاف ما ذكرنا كان ذلك الشرط اذا اشترط على البائع في
 البيع فقد اشترط عليه تخلص لا يقدّر عليه او رد الثمن بقدر عليه
 فجعل البائع في غير محيز ليقول انما شاء فذلك في البيع في
 قول من يحجز البيع بالاجازة من المستحق لان تلك الاجازة انما كانت

للمر

من قبل المحيز ما في قول البائع وليس في ذلك تخلص من البائع للدار فيكون
 البائع قد برى من تخلص الدار المبيعة ومن ذلكها ولا يؤمن ان يتوهم
 متوهم ان التخلص الذي جعل على البائع هو ابتياع الدار وتسليمها
 لا المشتري بالبائع الذي عقده له على نفسه فيفسد البيع بذلك وقد
 ايضا ان يستحق من المبيع بعضه نصفه او ثلثه او جزء من اجزائه شايئا
 فيه غير مقسوم منه فيكون ذلك بين الناس اخلاف فمنهم من يقول
 المشتري بالخيار ان شاء فسد البيع فيما يبيع ورجع بالثمن على البائع
 وان شاء اقتسك ما يبيع بحصته من الثمن ومن ذهب الى هذا القول
 ابو حنيفة و ابو يوسف وزفر ومحمد ومنهم من يقول اذا استحق
 من المبيع شيء فسد البيع كله وكان على البائع رد جميع الثمن على المشتري
 فاذا كتب ما ادرى فلان بفلان في هذه الدار و شيء منها من
 ذلك فعلى فلان بفلان خلاص ذلك او رد الثمن اجملا ذلك الثمن
 ان يكون هو جمع الثمن وذلك غير واجب عند ابو حنيفة و ابي يوسف
 ومحمد قبل اختيار المشتري لانه فاذا كان ذلك شرطا واجبا في البيع

كان واجبا في الشرط اختياره المشتري او لم يختاره وذلك في البيع الاتري
ان رجلا يبيع رجلا اذا بالذرع على ان ما استحق منها من ثمن فعلى البايع
رد جميع ثمنها على المشتري واخر ما بقي منها بعد المسحق كان ذلك البيع فاسدا
فلما كان هذا الشرط في البيع كان الشرط الذي يرجع اليه ايضا بطون
حكمه فكله في البيع ايضا وان كان الثمن المشروط رده هو من المسحق خاصة
فذلك ينبغي ان يكون على البايع رد غيره وذلك في البيع في قول من يقول
اذا استحق بعض المبيع بطل البيع فيما بقي منه ووجب رد ثمنه وقد يجوز
ايضا ان يستحق في الدار موضع معلوم بعينه فيكون حكمه مختلفا فيه فكان
ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون ان كان ذلك قبل قبض المشتري
الدار البيعة كان المشتري بالخيار ان شا اخذ ما بقي حصته من الثمن
وان شا ابطل البيع فيما بقي واخذ جميع الثمن وان كان ذلك بعد القبض
اخذ ما بقي حصته من الثمن واخيار له في ذلك وكان غيرهم يقولون في
البيع كله ويجب على البايع ان يرد جميع الثمن على المشتري فلما كان
في هذا الاختلاف ما ذكرنا واختلف حكم استحقاق بعض المبيع عند
ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد قبل القبض بعد القبض وكانا قد اشتراطا

فما

فما يجب بالاستحقاق كما بهما شيئا واحدا الما قبل القبض ولما بعده كان ذلك
مفسدا للبيع لانه ان كان اشترط ان ما يجب في الاستحقاق قبل القبض هو
ما يجب في الاستحقاق بعد القبض او ما يجب في الاستحقاق بعد القبض هو
ما يجب في الاستحقاق قبل القبض كان البيع فاسدا قال ابو حنيفة
فلهذه المعاني كونهما ما كان ابو حنيفة وابو يوسف مكثان مما قد روي فيها
واخترا ما كان ابو زيد مكثا ما لم يخاف فيه شيئا من هذا الا ترى انك اذا
قلت فعلى فلان بن فلان تسليم ما يجب عليه في ذلك من حق وبلغ منه بشتب البيع
المسمى في هذا الكتاب هي تسليم ذلك لافلان بن فلان على ما يوجب له عليه
في هذا البيع المسمى في هذا الكتاب فاستحققت الدار كلها فرفع الامر الى من يري
رد البيع قضى برد الثمن وكان ذلك عنده هو الذي يوجب البيع وان رفع
لا يفرق ويوجبها من الوجوه التي وصفنا قضى ما يري في ذلك وكان ما يقضى به
في ذلك هو الذي يوجب البيع عنده وان استحق بعض الدار شيئا فباعتها
مقسوم او استحققت طائفة منها فمقسومة فرفع ذلك الى من يري ما ذكرناه
على حنيفة وابو يوسف ومحمد قضى بما ذكرناه عنهم وذلك وكان
ذلك هو الذي يوجب البيع عنده وان رفع ذلك الى من يري الذي يوجب البيع

بعض ما ذكرناه في احوال التي ذكرنا قضي ما يترى في ذلك فكان ما يقضي به
 ذلك هو الذي يوجب البيع عنده فلم يدر لفظها هو اجمع ولا ابعدها بما فيه
 فتح البيع من اللفظ الذي ذكرناه وهو ما كتبناه في هذا الموضع من كتابنا
 وقد كان ابو حنيفة وابو يوسف كتمان بعد فتر اغتنام الدرك مع قيمة ما يحد
 فلان في ذلك ويحد له باقره من ارضه وعرضه وزرع وكان غيرهما من اصحابنا
 كتب مع قيمة ما يحد فلان فيما يستحق من ذلك وزيد في ذلك من ارضه وعرضه
 وزرع مما بلغ قيمته درهما فافوقه الى الف درهم واقل من درهم واكثر
 الف درهم بالغ ما بلغ بغيره عدل يوم يستحق ذلك وذلك البناء والغرس
 والزرع قائم فيما يستحق من ذلك وكان الذي كتب له هذا انكر على ابي حنيفة
 وابو يوسف ما كانا كتمان مما قدر وناه عندهما في هذا الفصل لان الاستحقاق
 قد يكون في بعض الدار وقد يكون البناء والغرس والزرع في كلها فاذا
 اشترط المشتري على الباع ضمان كل بناء وكل غرسه وكل زرع
 كان ذلك مفدا للبيع وقد كان ابو زيد خالف ابا حنيفة وابو يوسف في
 ذلك وكتب منه مثل الذي ذكرنا في مخالفتهم فيه قال ابو حنيفة
 فكان يجب الاشياء للبناء في ذلك ما كتب ابو حنيفة وابو يوسف

درك

وتترك ما به في الغنما مما قد كتبناه عنهما ويحتمل ان الدار البيعة اذا اشتملت
 بعد بنا المشتري اياها لا وعرضه او زرعها اياها فدر اختلف الناس في الحكم
 في ذلك كثر هو فكان بعضهم يقول يرجع المشتري على الباع بقيمته
 قائما ويكون ذلك البناء والغرس والزرع قد عاد الى الباع قائما بالقيمة
 الى قضي ما القاضى عليه للمشتري فكوز المستحق بالخيار ان شاء اخذ الباع
 بقلع ذلك وزرعه على ارضه وان شاء احتسبه لنفسه وعمر له قيمته مقلوعا
 قالوا وان كان الباع غائبا كان المستحق ان ياخذ المشتري برفع ذلك على
 ارضه وليس عليه ان ينظر قدوم الباع فاذا قلعه عن ارضه مثله
 المشتري لبا الباع اذا قدر عليه مقلوعا واخذ منه قيمته مقلوعا لانه
 انما مثله الله كذلك وان شاء المستحق منع المشتري قلع ذلك واحتسبه
 لنفسه وعمر له قيمته مقلوعا ولم يرجع على الباع بشي غير الثمن
 قال ابو حنيفة قد روي هذا القول عن اصحابنا من جهة وقد روي
 عنهم خلاف هذا حتى محمد بن العباس بن الزرع قال حدثنا علي بن محمد عن
 محمد بن الحسن ان المستحق اذا اخذ المشتري برفع البناء ارضه وحكم
 القاضى له عليه بذلك مثله المشتري متقوا الى الباع وزرع عليه

بقيته قائما ان شاء وان شاء الحقيقة القبية منقوصا ولم يرجع على البايه
 بشي ولم يترك لمحمد بن الحسن في هذا خلافا بينه وبين احمد بن اسحاق فلما كان
 هذا قد يكون على كل وجه من هذه الوجوه اليه ذكرنا ويطون الحكم فيها مختلفا
 ويجوز بعضها غير الذي يجب في بعض على ما قد ذكرنا من هذا الاختلاف
 فيها كان اشتراط المشتري على البايع في البيع مباحا بوجه له عليه
 واحد من هذه الاقوال دون الذي توجه له عليه سواء هذا يقتضي البيع لانه قد
 انما ما قد يلزمه او منع نفسه من شيء قد يجب له قال ابو جعفر
 وقد زعم اهل المدينة انه يقال المستحق اعطاه هذا المشتري قيمه بناءه مبيعا
 لانه بناءه على جهالة وعرضه ويكون البناء فان فعلت ذلك والا
 كان دونه نكالك وابرؤ البايع من ذلك كله هذا اذا كان المشتري لا
 يعلم منه اقرارا للبائع بملك المسمى ولا على شيء احدث في الدار ما
 احدث من البناء والغرس والزرع حتى احدث ذلك فيها ولا قبل ذلك
 وان كان المشتري بناءها على علم منه انها لغرض البايع فلم يستحق ان
 تاخذ الناصر المشتري بقيمته مقلوعا ولا على البايع قالوا
 اشتراط على المشتري في قولهم ما كان يوزن بكمية مما قد ذكرناه

البائع

عند من يبيع البناء والغرس او الزرع فمقتضى البيع على قولهم وقد كان
 اخرون يذهبون الى انه لا يجب على البايع للمشتري ان لا يسمي المبيع غير
 رد الثمن الذي قبضه منه ولا يجب له عليه مع ذلك عند من فيه بناء ان كاف
 بناء فيما استحق منه ولا قيمة غرس ان كان غرسه ولا قيمة زرع ان كان زرع
 فيه وقد روي هذا القول عن محمد بن ادريس الشافعي
 قال ابو جعفر فاما اذا اشترط في قول هو لا ما قد كتبناه عن ابي حنيفة
 والي يوسف والي زيد انهم كانوا يكتبونه في ذلك فمقتضى البيع في قولهم ولكن
 اصح ذلك عندنا ما كتبناه في الشرط الذي في صورة كما بناه هذا فعلى فلان
 ابن فلان تسليم ما يجب عليه في ذلك ويلزمه فثبت مقتضى البيع المسمى
 في هذا الكتاب حتى تسليم ذلك الى فلان بن فلان على ما بوجه له عليه هذا
 البيع المسمى في هذا الكتاب فمضى رفع ذلك الى من يرى مذهبا في هذه
 المذاهب التي ذكرنا اوجب فيه ما يذهب اليه منها ولم يكن شيئا مما
 كتبناه في كتابنا في هذا الموضع عنده مقتضى البيع قال ابو زيد
 واصح ما كتب في هذا فعلى فلان بن فلان تسليم ما يجب عليه في ذلك
 من حق ويلزمه فثبت البيع المسمى في هذا الكتاب حتى تسليم

بلغة

³⁰⁶
 ذلك الى فلان علي ما يوجه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب
 فقد رجع ابو زيد بذلك عما كان يكتب لما كتبنا
 قال ابو جعفر فمروا اخذوا اصحابنا كتاب الشهادة في اخر
 كتاب الشري فكان يوسف بن خالد و هلال بن يحيى يكتبان شهادتهما
 علي فلان بن فلان و فلان بن فلان جميع ما في هذا الكتاب و علي
 اقرارهما و موقوفتهما جميع ما سمي فيه فيهما و جواز فلان و فلان
 و خاتموا و كان ابو زيد يكتب شهد الشهود المستوفين كتابنا هذا
 علي اقرار فلان بن فلان و فلان بن فلان و فلان بن فلان جميع ما سمي
 و وصف في كتابنا هذا و علي معرفتهم جميعا جميع ما فيه بعد ان قوت
 عليهم فاقروا ان قد فهموه و عرفوا ما و اشد و هم بذلك علي
 انفسهم في كل عيولهم و ابدانهم و جواز من امورهم طابعين غير
 مكرهين لا يولي علي مثلهم في شئ من امورهم و هم ما موقوفون علي
 اموالهم غير محجوز عليهم و لا علي كل واحد منهم في شئ من ذلك
 و لا عليه من مريض و لا من غيره و ذلك في شئ من مريضه كذا
 قال ابو جعفر فاما ما اختلفوا فيه من الشهادة علي جميع

³¹
 ما في هذا الكتاب و علي اقراره بذلك فكيفما اختلفوا في ذلك
 علي جميع ما في هذا الكتاب و كتب ابو زيد علي اقرارهما بذلك
 فان ما كتب ابو زيد في ذلك احسن لان الشهادة من الشهود لا يقع علي
 جميع ما في هذا الكتاب لان فيه المعايير للشئ المبوع من البائع و المشتري
 و ذلك مما لا يعلم الشهود حقيقة و لا يقفون عليها علمها و انما
 يشهدون علي اقرار المشتري و البائع به الا ترى ان يوسف و هلال
 قد كتبنا كتابهما و ذلك بعد ان اقر فلان و فلان انهما قد رابا جميعا جميع
 هذه الدار و لم يكتبنا و ذلك بعد ان رابا جميع هذه الدار لان الشهود
 لا يتحققون من نظر المشتري و البائع الي الدار ما يتحقق كل واحد
 منهما من نظره بنفسه اليها فكيفما ذلك بالاقراء منهما بالزوجة
 علي اثبات الروية و في الروية اثبات صحة البيع و نفي القسار
 و ذلك مما لا يعلم الشهود انه في الحقيقة كذلك لانه قد يجوز ان
 يكون البائع و المشتري قد رابا بينهما انما يشهدان ببيع هذه الدار
 لا من تخافانه و ليس ذلك ببيع بحيل الحقيقة و انما هو بطلان

ثم يظهر ان انهما قد تعاقدتا البيع بمحض من الشهود فيكون ظاهرهما
 ما عقدت من البيع بينهما على الصور وباطنه بخلاف ذلك مما قد اختلف
 الناس في الحكم فيه كيف هو فكان ابو يوسف ومحمد يقولان يبطل
 البيع الذي اظهر اياه بالمعاقدته التي كانا تعاقدتا بها بينهما اذا علمت بغيره
 قامت عليه او باقرار منهما بها او بتكول من احدهما عن المين
 علمها بعد ان طلب صاحبه ممينه عليها حدثني بذلك كله سليمان بن شعيب
 عن اسد عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وابي يوسف قال محمد وهو
 قولنا وقد روي محمد بن سماعة عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان البيع
 الذي تعاقدت بهما صحيح قال ولا يكون البيع الذي اظهر تلجبه الا ان
 يثبت ذلك بعقد البيع ذكر محمد بن سماعة هذه الرواية عن
 ابي يوسف عن ابي حنيفة في نوادر محمد بن الحسن قال ابو جعفر
 قد يجوز ايضا ان تعاقدت بهما ان يظهر البيع ثمن معلوم وهو
 الحقيقة ثمن دون ذلك الثمن فتعاقدتا البيع بمحض من الشهود على
 ثمن وقد كانا تعاقدتا بهما ان شقيق الثمن قل من ذلك فلما كانت

حقيقة

هذه الاشياء كذلك كان اولي الاشياء بان ترد الشهادة عليها
 الا اقتران المتبايعين بها لا الى الشهادة على حقيقتها واما ما كتبه
 ابو زيد وعلى معرفتهما جميع فافيه فذلك ايضا عندنا فاسد لانها قد
 يقران انهما قد عرفاه ولم يعرفاه وليس يوصل لا جمعة يعرف بها ذلك
 في الشهادة على الاقرار منهما به اولى قال ابو جعفر واما ما
 كتب يوسف وهلال فيهما وجواز امير وكتب ابو زيد مكان ذلك
 في صحه فقولهما وايد انهما وجواز من امورهما فان ما كتب ابو زيد في
 هذا القريب الى الصواب ما نكرا اذا قلنا في صحه منما لا يستلزم ان يكون
 تلك الصحة وقعت على صحه البدن او على صحه العقل او عليها جميعا فبيان
 ذلك وقطع الشك فيه احسن عندنا مما كتب ابو زيد في ذلك من قوله
 في صحه فقولهما وجواز من امورهما وقد يحمل ايضا ان يقع ذلك على
 البعض ان من قد تكون من الشئ على بعضه فاحسن من ذلك ان يكتب
 في صحه فقولهما وايد انهما وجواز من امورهما وقد كتب اخرون في اصحابنا
 في هذه الامكان ما اختلف فيه يوسف وهلال واني زيد مما حكناه

عنهم ولها يحيى العقول والابدان جازا الامور لاعتلها بها من مرض ولا
 غيره وزعم من كتب هذا انها لانه استرح وابتدأ واقرب الى فهم السامع
 واقطع للشغب فكان ما كتبوا من هذا الجش قال ابو جعفر
 ومعنى في عقولها وابدانها وجواز امورها هو ذلك المعنى بعينه
 وهو موجود في كلام الناس يقولون فعل فلان هذا في مرضه فعلى فلان
 هذا في صحته يعنون بذلك فعله وهو مريض او فعله وهو صحيح وقد
 حال المراءى عن عثمان بن حصين وعنى قوله ان رجلا اعتنقته اعداها
 له في مرضه يعنى ان ذلك وهو مريض فان كتب من هذا ما كتب اخيرا
 عن كنه من اصحابنا فهو جش وان كتب على ما كتبناه في كتابنا الذي
 جعلناه صدر كتابنا هذا فهو جش وكذلك كان عامة اصحابنا يكتبون
 قال ابو جعفر واما ما ذكر ابو زيد من في الاجازة عن البايع
 والمستري فكتب طابعين عن مضر هين فذلك عندنا جش لان سعيها
 لو وقع على اجازة وعلى اكرام لم يحز الا بتدري ان رجلا لو اكرمه سلطان
 او غيره ممن اكرمه كاكراه السلطان على بيع داره او على بيع

عنه

عبد فباع ما اكرمه على بيعه من ذلك ان بيعه غير جاز قال ابو جعفر
 وذكر الطواعية وفي الاكراه في هذا الجش كما كان في الصحة
 في ذلك ليعني حكم هذا الجش من ترك ذلكها وقد جسد في محمد بن شاذان
 قال قلت لاهل بن محمد الكوفي كتابك طابعين عن مضر هين قال وما حاجي
 لا ذلك قلت ليعني ان البيع وقع منها على غير اكرامه قال فقد اكرامها
 يقولون ان قد تدنا ونحن مكرها فان غير طابعين انا طابعان غير مضر هين
 قال فلما رايت هذا الما يعني شيئا يوجه السكوت رايت ان السكوت
 عنه اجش قال ابو جعفر واما ما كتب ابو زيد من في الجش عنها
 والولاية عليها فاما اغناها عن ذلك ما كتبنا من في جواز امورها
 لانه لا يجوز امورها وهما محجور عليهما ولا مولى عليهما وبعد هذا اقليم بن
 ابو زيد في كتابه الذي وصفنا بما كتبه فيه مما ذكرنا عنه كل الاستباب
 التي يبطل بها البيع او تغير حكمه فيقال لانه لم يصف المنيح في ثمنها
 الرق ولا وصفها ببلوغ بنفي عنها الصغر ولا وصفها انها غير محبوسين
 في دين يمنع ذلك الجش سعيها من الجواز في قول من يمنعها من البيع ولا قرار

بها

اذا كانا كذلك ولا وصفنا بانها لا دين عليها لما تخاف عليها من فساد اقرارها
 وعليها ما دين الامم من ان حبل الوحي من دين كزجل ثم باع شيئا من ماله
 او احدث فيه جوارا من اقرار او غيره من اهل العلم قد اختلفوا في ذلك
 فاما ابو حنيفة وابو يوسف فكانا يجيزان ما فعل من ذلك ويجعلان
 حكمة وهو محبوب من ذلك الدين بحكمة قبل ان يحبس فيه واما محمد
 ابن الحسن فقال ينبغي للقاضي اذا حبسه ان يشهد على حرة عليه وعلى
 منعه اياه من الكد في ماله بما يمنع غريمه من استيفاء ماله عليه الا
 ان يبيع من ماله شيئا ممن يكون فيه وقابض ما يبيع من ذلك ويعاين الشهود
 قبضه لئلا يباع بمجور ما فعل من ذلك واما القسم من معنى وشريك
 ابن عبد الله فكانا يقولان حبس القاضي اياه حرة منه عليه حرة عليه
 بلسانه او لم حرة ويجعلان حبس القاضي اياه بحكم المحجوز عليه حتى
 يقضى ما عليه من دين واما اهل المدينة اوصفتهم فكانوا
 يقولون اذا ادين بشيئهم اقر بعدة يدين اخر او احدث جوارا
 فانه لم يمنع باقراره بعد الاخر ولا يجد غريمه الا في استيفاء
 ما كان له عليه قال ابو جعفر فقلنا لا يبايننا باز يد لم ينف

الحاكم

حين كان في ذلك شيئا عن المتبايعين عن نفى ذلك بوصفه المتبايعين بجوار الامم
 كان النظر في ذلك ان يكون وصفه اياها بجوار الامم بغيره عن طريق الحجر
 عليها اية امور بها والولاية مرانه لما كان جوار الامم بنفي الرق والصغر
 الذين لو كانا لفسد البيع من الحجر كان الحجر اجزي ان يستغنى به
 جوار الامم عن نفقه عنهما قال ابو جعفر ولم يكن يوسف
 ولا ابو زيد ولا هلال يكتبون في حكم وعلى موقوفتها باعيانها واسماها
 وانسابها وقد كتب ذلك غير واحد من اصحابنا منهم محمد بن العباس
 وعبد الحميد بن عبد العزيز فاختارنا ما كتبوا من ذلك لموقف عن
 معرفته المتبايعين باعيانها واسماها وانسابها واثبت الشهود
 عليها اية حضورها وغيبتها وحياتها وموتها وقد اجمعوا
 ان يكتبوا ذلك في محاضر القضاة وتجلياتهم والنظر على ذلك ان
 يكتب ايضا في سائر الكتب فان قال قائل لا يكتب سائر الكتب
 لا وقت الحاجة اليه عند شهادة الشهود عند الحاكم فليثبت الحاكم
 بشهادتهم وشهادتهم عنده من معرفته المتبايعين باعيانها
 وانسابها واثبتها ما صدق عنده من ذلك ويقضى به

34
 قيل له فكيف كتبت كتابك في حق عقولهما وابدانها وجوارحها واورثها
 صحتها وجوارحها واورثها واورثها واورثها واورثها واورثها واورثها واورثها
 الحاكم فينبغي الحاكم على ما يصح عنده ويقضي به عند ذلك فطرد ذلك فافعل
 في المعرفة بالعين والاشتم والنسب ما نذكر مما يحتاج الحاكم الى الوقوف
 على حقيقة من الشهود كما يحتاج الى الوقوف على حقيقة صحه عقول
 المتبايعين بل حاجته الى معرفة المتبايعين ما عايناهما واورثناهما
 اعظم من حاجته الى معرفة صحه ابدانها من ابدانها فذلك يكون محسوسا
 ويكون ليعلمها حكم مع المترين ويكون على الحاكم القضاة ذلك بما يجب
 عليه القضاة في مثله ولو جهلها فلما لم يعرفها او يعرفه قاله باعياها
 واورثناهما واورثناهما لم يقض عليهما بقليل ولا كثير
 قال ابو جعفر وهذا الذي كتبه في صدر كتابنا هذا ولا يحتاج الى
 بما وصفناه من الاجتهاد التي ذكرنا واختارناه من اختلاف العلماء
 الذي وصفناه من اجوط ما قدرنا عليه من اختلاف الناس الذي ذكرناه
 في المواضع المختلف فيها وانما علمنا على ذلك خوف غرض من
 وزع له من القضاء وما ولى من مزاج له من المتفق عليه ووجهه

لن

فغش ان يقع الكاف في يده من العامة فيحجز القاضي الذي ترفع اليه
 الذي مزاج له بعض هذه الاشياء واول تلك التي ذهب اليها بعض اهل العلم
 في كتبها الكاف او تحجز المتفق عليه الذي يقع في يده مولا في هذه
 الاشياء فليسجل له امر المتبايعين او احدهما بالتراجع فيما يتبايعاه
 ويقتنيه من ذلك او يفتي الذي يشبهه عن ذلك بهذا فيدخل ضرر ذلك على
 المشتري والبايع او على احدهما ويجوز ان يكون المشتري قد نسي فيما
 اشترى من ذلك او غش او وزع ما قد لزمه فيه اشترى من القاضي الذي
 اتباع به الدار والارض او يكون قد احدث فيها وقفا او صدقة
 يلتمس منها وجه الله فيمنع من ذلك كله وبطلنا واول الذي خفاه من
 القضاء الذي وصفناه او من المتفق عليه الذي ذكرناه وعسى ان يكون
 الموقف لذلك قد مات فممنع صدقته بعد موته ان يحرم على ما قد
 جعل الله له ان يحرمها عليه فاجتنبوا للناس من ذلك ثم امكننا
 من الاجتناب مما جعل الله فتله المعونة والتوفيق
 وان كان المشتري قد ابرأ البايع من جميع عيوب الدار والبيع
 كتب كتاب الشري على ما كتبنا عني انك اذ انت

الى وتفرقا جميعا بآدمهما بعد هذا البيع بآدمهما عن تراهما جميعا بآدمهما
 منها ككتب على ان ذلك وقد نظر فلان بن فلان يعني المشتري الى عيوب جمع
 هذه الدار المجدودة في هذا الكتاب وعامتها وبقاياها عيبا وانما
 فلان بن فلان يعني الباع بعد رويته لها وعلبه بها فقبل فلان بن فلان من فلان بن
 فلان مع هذه البراء المسماه في هذا الكتاب بمخاطبه منه اياه على جمع ذلك
 قال ابو جعفر في هذا على نحو ما كان عليه اصحابنا البغداديون يكتبونه وقد
 كتبه غيرهم من البصريين على خلاف هذا فكتبوا وذلك بعد ان اقر فلان بن فلان
 بعنوان المشتري وفلان بن فلان بعنوان الباع انهما قد رايتهما جميعا هذه
 الدار المجدودة في هذا الكتاب داخلها وخارجها وجمع ما فيها ومنها
 من بنا ومنازل وقليل وكثير ووقفها على عيوبها وبقاياها عيبا
 عيبا عند عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب بيها وقبل ذلك فتابعا
 على ذلك وقد كان هلال بن يحيى كتب نحو من هذا وهذا ارجب النيا من
 الاول واوكد منه لان في هذا رويته للمشتري قبل البيع ووقع
 البيع على علم من المشتري بها وبقرينة منه لما قد ذكر يقطع ان يكون
 المشتري بهذه العيوب حق ونقص مع او غيره

قال ابو جعفر

قال ابو جعفر فروا انما كتبنا التوبة للعيوب والمعرفة بها والمعاينة لها
 قبل البراء منها لاختلاف الناس في ذلك فكان ابو جعفر وزفر وابو جعفر
 ومحمد يقولون البراء جائزه من كل عيب رآه المشتري او لم يره وقد روي هذا
 القول ايضا عن زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر قال حدثنا يونس بن عبد الاعلى
 قال حدثنا انس بن عياض الليثي عن يحيى بن سعيد عن سالم عن عبد الله بن عمرو
 قال بع عبد الله بن عمر من كل عيب فحوصم فيه الى عثمان فاشتمل عليه عثمان بالله
 ما بعته الا بعلمته ولا كتمته فهذا عبد الله بن عمر قد باع بالبراءة فذكر ذلك
 ان مذهبهم كان في البراء على نحو ما ذكرنا مما كان مذهب اليه ابو جعفر
 ومن ذكرنا معه وان عثمان رضي الله عنه ابي ذلك وخالفه فيه فلم يجر
 له البراء مما علم واجازها له مما لم يعلم وهذا قول مالك بن انس
 وعامة اهل المدينة وقد حدثنا فهد بن سليمان قال حدثنا محمد بن سعيد
 الاصبهاني قال حدثنا شريك بن عبد الله النخعي عن عامر بن عبد الله
 عن عبد الله بن عامر بن ميمونة عن زيد بن ثابت انه كان يروي البراء
 من كل عيب جائزه وقال اخرون لا يجوز البراء الا بعد رويته للمشتري

العيوب ومعاينة لياها وهذا قول ابن أبي ليلى فلما اختلفوا في ذلك كتبنا
 ما ذكرنا احيانا من اختلافهم وذكرنا ذلك في كتاب علم المشتري ومعرفة
 العيوب قبل البيع وانما كتب من كتب قبول البائع البزاة من المشتري
 لاختلاف الناس في عدم القبول في ذلك كان ابو حنيفة يقول من ابراز جلا
 من حوله عليه من دن او مطالبه بعيب فيع او غير ذلك فالبراه جازية فالمرتدوا
 المبري وهو قول امي يوسف ومحمد وكان في قول البراه غير جازية
 فالمرتدوا المبري فاذا قبلها جازت وكان اخر من سواهم يقولون
 البراه جازية قبلها المبر الوردتها فكتبوا ما ذكرنا والحيثا من ذلك
 واذا كتب الزوينة والمعرفة من المشتري بالعيوب في وقت وقوع البيع
 وقبل ذلك اعني ذلك عند قبول ما من القبول الذي فيه الاختلاف
 الذي ذكرنا انما هو القبول الذي يكون في البراه ايجدها المشتري للبائع
 من العيوب التي يجب له المطالبة بها في البيع لانه لم يكن علمها فاما
 كما كان عليه وقوع البيع على علمه فلا يعلم فيه اختلافا ان البائع يري
 منه وان ضمن عن البائع للمشتري ضمن جميع ما يذكرك في الدار

المسعة

المسعة من ذلك كتبت كتاب المشتري على ما كتبنا حتى اذا التفتت الى ذلك
 الفراع من ذلك الدرك كتبت على اثر ذلك وحضر فلان بن فلان الغلاني
 يعني الضمين قراه هذا الكتاب فعره واقر ان جميع ما فيه حق وضمن عن
 فلان بن فلان يعني البائع بامره لفلان بن فلان يعني المشتري جميع الذي له وجميع
 الذي يجب له عليه من حق هذا البيع المسمى بهذا الكتاب من تسليم
 وذلك وزد قيمه وقليل وكثير مما يجب لفلان بن فلان يعني المشتري على فلان
 ابن فلان يعني البائع وفلان بن فلان يعني الضمين في ذلك كله وبما سألته وكفله
 في ذلك عنه بامره وكفله مع ذلك ايضا لنفسه بامره على ان لفلان يعني المشتري
 ان يأخذ جميع الذي له وجميع الذي يجب له من حق ما ذكر ووصفه في هذا
 الكتاب فلانا يعني البائع وفلانا يعني الضمين وكل واحد منهما ان سالا اخذ ما
 بذلك جميعا وان سالا اخذ ما به شتى كيف شتا وكما شتا ولا يبرهما ولا واحد
 منهما اخذ به ذلك اجمدا دون صاحبه حتى يشئوا جميع الذي له وجميع الذي
 يجب له عليهما من حق البيع والضمان المسمى بهذا الكتاب وقد كفله
 ايضا كل واحد من فلان بن فلان يعني البائع ومن فلان بن فلان يعني الضمين
 بنفسه صاحبه المسمى بهذا الكتاب بامره لفلان بن فلان يعني المشتري

في بيعه منه هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب
 في بيعه منه هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب

على انه كلما سلم اليه فهو كفيل له بنفسيه كما كان قبل تسليمه اياه اليه فابق له عليه حتى
 بسبب البيع والضمان المستعمل في هذا الكتاب حتى يتبين فلان بن فلان
 يعني المشتري جمع الذي له وجمع الذي يحب له حتى البيع والضمان المستعمل
 في هذا الكتاب وجعل ايضا كل واحد من فلان بن فلان يعني البائع وفلان
 ابن فلان يعني الضامن صاحبه المسمى مع هذا الكتاب وكلمة في خصوصه
 فلان بن فلان يعني المشتري فيما يدعي قبل صاحبه المسمى مع هذا الكتاب
 من حق بسبب شي محاسن ووصف هذا الكتاب وجعله وصية في ذلك
 خاصه بعد وفاته واقامه فيما جعله اليه مما سمي ووصف هذا الكتاب
 في حياته وبعد وفاته مقام نفسه في حياته على ان كل واحد منهما كلما
 فتح شي من هذه الوكاله فمن هذه الوصايه اللتين جعلهما الي صاحبه
 المسمى مع هذا الكتاب فذلك الى صاحبه المسمى مع هذا الكتاب
 ومده عند سكه اياه وبعد فتحه كما كان اليه قبل ذلك حتى يتبين فلان
 ابن فلان يعني المشتري جمع الذي له وجمع الذي يحب له من حق في البيع
 والضمان والطفاله والوكاله والوصايه المسمى جمع ذلك في هذا
 الكتاب فقبل فلان بن فلان يعني المشتري من فلان بن فلان وفلان

وذلك

ابن فلان يعني البائع والطفاله والضمان في الاطفاله المسمى في هذا الكتاب
 بمخاطبه منه اياه على جمع ذلك وقبل ايضا كل واحد من فلان بن فلان
 يعني البائع وفلان بن فلان يعني الضامن من صاحبه المسمى مع هذا الكتاب
 جمع الوكاله والوصايه المتماثلين في هذا الكتاب وتضمن له القيام بهما
 بمخاطبه منه اياه على جمع ذلك وجمع ما في هذا الكتاب من ضمان وكاله
 كان ووصايه فعلى غير شرط بينهم في عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 قال ابو جعفر وانما اوردنا ذكر ضمان الضامن من ذكر ما يجب
 على البائع في حق البيع على ما كتبنا لانا اذا جمعنا جميعا فكان ضمان الضامن
 قد دخل في البيع وبه تم البيع اختلف الناس في ذلك فقال بعضهم البيع جائز
 وليس هذا بعنده من الشروط التي يفسد بها البيع ومن قال ذلك
 ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وقال آخرون البيع فاسد بهذا الشرط
 ومن قال ذلك زفر واجمعوا ان الضمان اذا كان من الضامن للمشتري
 بعد تمام البيع ووجوبه على غير شرط كان بينهما في عقده انه جائز
 لازم فكتبنا ما كتبنا لذلك وانما كتبنا مع الذي له وجمع الذي يحب له

على فلان بن فلان لان البيع قد يوجب غرم قيمة البناء والغرس والزرع
 المستحدث فيما يستحق مما قد وقع عليه البيع فيكون ذلك مما يجوز وجوبه
 للمستحدث بعد البيع على البايع حتى البيع المتقدم فكيفنا ما كتبنا ذلك
 وقد كان ابو زيد يكتب في كتابه في هذا الموضع من دينار واول من دينار الى
 كذا كذا دينار او اكثر من ذلك بالغاما بالغ و كان يوسف بن خالد يكتب
 في مثل هذا من دينار الى كذا كذا دينار او لا يكتب واكثر من ذلك بالغاما
 بالغ فان اكتب ما كتبنا باسمه فسيبيل ذلك وان سمي بالاختلاف
 في ذلك مما سمي فيما بعد من كتابنا هذا فهو احول عن ان ما كتب يوسف
 في هذا الكتاب النيا مما كتب ابو زيد لاننا لم نذكر من ان يرفع ذلك الى من
 يترى الضمان الا الى مقدار من المال معلوم فيعد ذلك مجهولا اذا كان ما
 بعد المقدار الذي سماه مجهولا فيجعله كذا كذا ايضا فيطل الضمان
 ولكن اصل ذلك عندنا ان يكون في الدمانه فضلا حتى يعني ذلك عن الاحتياج
 الاو اكثر من ذلك بالغاما بالغ وانما كان هذا الاحتياط عندنا
 بالتسمية لاجد لا خلاف الناس في الضمان لما يجب لفلان على فلان وان

الزم

لم يتم مبلغه ولم يذكر مقداره فكان ابراهيم ليسي و متوازي عبد الله العنزي
 في حيز ان الضمان في ذلك الا ان يوقف للمضمون وقت معلوم او يذكر له مقدار
 مقدار معلوم فيقال من دينار الى كذا كذا دينار او كتبنا ما كتبنا احتياطا
 في هذا الاختلاف قال ابو جعفر في و انما كتبنا و اقل من دينار و اختلاف
 الناس ايضا في ذلك كان ابو حنيفة يقول لو ان رجلا قال لرجل علي درهم
 الى عشرة دراهم ان عليه تسعة دراهم وجعل الدرهم الاخر غايه عليه
 فلم يوجهه علي المقر وقال ابو يوسف ومحمد له عشرة دراهم حذوا به
 محمد بن العباس عن علي بن محمد عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 بما ذكرناه عن ابي حنيفة وعن محمد عن ابي يوسف وموافقه محمد بن علي ذلك
 وقال زفر له عليه ثمنه درهم ما بين الدرهم الاول والدرهم العاشر
 من الدرهم فكيفنا ما ذكرنا احتياطا من ذلك قال ابو جعفر
 وانما كتبنا على ان لفلان بن فلان ان ياخذ بذلك كله فلان بن فلان و فلان
 ابن فلان على ما كتبناه في الموضع الذي كتبناه فيه في هذا الكتاب لان
 الناس قد اختلفوا في ذلك فقال بعضهم اذا ضمن الرجل عن الرجل شيئا

ما ذكرناه عن ابي حنيفة

396
لرجل وقيل المضمون له الضمان فلمضمون له ان ياخذ المضمون عنه والضا من
وكل واحد منهما ومن قال ذلك ابو حنيفة وزفر و ابو يوسف ومحمد
وقال بعضهم الضمان براه المضمون عنه وقد وجب النسي المضمون للمضمون له
عمل الضامن وجعلوا ذلك كالمحواله في قول من جعل الحوالة براه للمجمل
ومن قال هذا القول الذي ذكرنا ابراهيم بن ابي وملك بن انس وقالوا
جميعا اذا وقعت الكفالة او الضمان على ان للمكفول له او للمضمون له
ان ياخذ اتهما شافله ان ياخذ اتهما شافكتنا ما ذكرنا ذلك
قال ابو جعفر فر و انما كتبنا ولا يبرهما ولا واحد منهما اخذه بذلك
احدهما دون صاحبه على ما كتبناه في موضعه من هذا الكتاب
ان قوما كانوا يقولون اذا وقع الضمان فلمضمون له ان ياخذ به من شا
من الضامن او المضمون عنه فابهما اخذه بذلك فقد برى منه صاحبه
فليس له مطالبة بعد ذلك وقد ذهب الى هذا القول غير واحد
من الخوفين فكتبنا ولا يبرهما ولا واحد منهما اخذ فلاز بن قلائف
بذلك وبشي منه اجد هما دون صاحبه على ما كتبناه في ذلك

40
وانما كتبنا الكفالة بامر المكفول عنه لمعنيين احدهما المكفول لرجع
بما يلزمه في كفالة على المكفول عنه لانه اذا كفل بغير ائمة لم يجب
له ان يرجع عليه بشي ولا ياخذه بتخليصه مما كفل عنه واذا كفل عنه
بامره وجب له ان ياخذ بتخليصه مما كفله عنه ووجب له الرجوع
عليه بما يؤديه بسبب ما كفله عنه واخضله لآخرى للمكفول له
وذلك ان الناس قد اختلفوا في الكفالة اذا كانت بغير ائمة المكفول
عنه فقال بعضهم هي جائزة ولازمة للمكفول ولا يرجع بشي مما وجب
عليه بشيها على المكفول عنه لانه لم يامره بذلك ولم يدخله فيه وزفر
ومن قال هذا القول ابو حنيفة و ابو يوسف ومحمد وسائر اصحابنا
وعامة اهل العلم وقال بعض الناس هو باطل ومن قال ذلك
عنه من البقي فكتبنا ما كتبنا اجتنابا لذلك وانما كتبنا قبول المضمون
له للضمان لان الناس يختلفون في ذلك فكان ابو حنيفة يقول كل ضمان
لم يكن مخاطبه من الضامن للمضمون له وقبول المضمون له ذلك من الضامن
على الخطاب له منه فهو باطل غير حرج استحسنه في رجل حفر البئر

فقال الورثة لفلان علي كذا المال شهاده ولفلان علي كذا المال شهاده وضموا
 ذلك عنه محضرة وبغية المضمون لهما ان جعل الضمان جائزا
 لازما للورثة وقال ابو يوسف ومحمد الضمان في ذلك كله وفيما سواه
 من الضمانات جائز بحضرة المضمون له او لم يحضر قبل او لم يقتل حدثني
 محمد بن العباس عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن وحدثنا سليمان بن شعيب عن
 ابيه عن محمد بن الحسن بالقول جميعا غير ان محمد بن العباس ذكر قول ابي حنيفة
 عن محمد بن عيسى بن يوسف عن ابي حنيفة فكنتنا ما كتبنا احيا طاهر هذا
 الاختلاف قال ابو جعفر فوالله ما كتبنا كفا له كل واحد من
 الباع والضامن بنفس صاحبه للمشتري وجعلناه وكيله فيما يدعي
 قبله من حقوق الكفالة والبيع لان با حنيفة كان يقول لا يجب
 الذكرك على الضامن حتى يقضى به قبل ذلك على المضمون عنه فيكون عند
 ذلك للمقضى له به ان يأخذ به كل واحد من الباع ومن الضامن وان
 سأل احدهما به جميعا حدثنا بذلك محمد بن العباس عن علي بن معبد
 عن محمد بن عيسى بن يوسف عن ابي حنيفة ولم يذكر فيه خلافا وقد

روي عن ابي يوسف في املايه انه قال الضامن خصم على المضمون عنه ويقضي
 عليه بما يجب القضاء به على المضمون عنه لو كان حاضرا او يكون في ذلك القضاء
 قضا على المضمون عنه وهذا كله ان كان الضمان بامر المضمون عنه وان
 كان الضمان بغير امره لم يكن حضا عنه ولم يجب على الضامن شيء حتى يجب
 على المضمون عنه فجعلنا الضامن كفلا له لمحضرة حتى يقع القضاء عليه
 وجعلناه وكيله في ذلك في حياته ووصاله بعد وفاته ليكون حضا عنه
 في حياته وبعد وفاته فيكون ما قضى به عليه للمشتري واجباله على الباع
 وجعلنا كل واحد منهما كفلا بنفس صاحبه لانه قد يجوز ان يكون الباع
 بعد ما والكفيل معا فثبت عند القاضي عدم الباع فيطلق في الشجر
 فجعلناه كفلا بنفس الكفيل عنه لمحضرة وليكون المحض والمطالبة واجبين
 مؤثرين كما قالوا ومعتبرين غير انه قد روي عن محمد بن الحسن ان رجلا ضمن
 لرجل عن رجل ما وجب له على فلان او ما ذاب له او ما قضى له عليه
 بامره او بغير امره ثم غاب فلان المضمون عنه ان الضامن خصم للمضمون
 له حتى يثبت ما وجب له على الغائب فيقضى بذلك بمحضرة هذا الضامن

ويعود ذلك قضاء على الغايب وهذا القول في الجامع الصغير حديثنا
 محمد بن العباس قال حدثنا علي بن محمد عن محمد بن الحسن
 قال ابو جعفر وانما كتبنا على ان كل واحد منهما وكل صاحبه
 في حياته كما كان الطوفون والبغداديون في اصحابنا يكتبون ذلك
 ولم يكتب كما كان يوسف وهلال وسائر اصحابنا في البصرة يكتبون
 في ذلك وذلك لانهم كانوا يكتبون مكان الوكيل الجزئي وكنارون دفتر
 الجزاء على ذكر الوكالة فاختارنا ما كتبنا لان الوكالة ائتمن وافصح
 في اللغة ومهاجرا للقران واياها نقلت الامام المازني الى مازني
 عن عبد الله بن محمد بن علي بن محمد بن اسحق عن جهم بن ايهم عن
 محمد بن الحسن بن علي بن يوسف عن محمد بن اسحق عن جهم بن ايهم عن
 عبد الله بن جعفر بن علي بن اي طالب كان يحضر حضوره ابي
 ويقول ان لها في هذا ان الشيطان يحضرها وكان يقول عقيل
 ابن طالب وكيل فاقضى له فلي وما قضى عليه فعلى قال فلما
 حضر عقيل وضعف قال عبد الله بن جعفر وكيل فاقضى له

في رواية

فلي وما قضى عليه فعلى وفي حديث فاطمة بنت قيس طلعتني
 ابو عمرو بن جعفر طلاقا بانما خرج الى اليمن وكل عياش في ربيعة
 بنفقتي فحاصمتني ذلك الى النبي عليه السلام ولم تقل الجزئي عياش
 ابن ربيعة وكل من فهم من الناس الجزئي فهم الوكيل وعلم بذلك
 الجزئي انه يريد الوكيل وليس كل من فهم الوكيل علم انه الجزئي فامس
 الوكالة او شفع وهو اقرب الى اتمام الشاهد من الجزاء
 وكذلك كان ابو جعفر وابو يوسف ومحمد وابو زيد يكتبون في
 ذلك غير ان ابو جعفر قد روي عنه انه قال الوكيل والجزئي معناه
 واحدة فانهما كتب فعناه معنى صاحبه واختار في شرط الوكيل
 على الجزئي قال ابو جعفر وانما كتبنا في الوكالة
 والوصاية ما كتبنا في ذلك موضعه من هذا الكتاب لما خاف
 على كل واحد من الوكيلين من فتح الوكالة والوصية من فتح الوصاية
 وكذلك كان اسمعيل حماد بن جعفر يكتب في هذا غير ان
 ذكرنا وصية كل واحد منهما الى صاحبه بنفقتي كما في كل واحد

هنا على مذهبي حسيه وذلك انه كان يقول اذا جعل رجل خلا
وصيايه خاص من امته بعد وفاته كان ذلك وصيايه كل امته
وجل غيره بمحل الوصي المطلق الوصي وكان ابو يوسف ومحمد
يقولان هو وصي فيما اوصى به اليه خاصه غير وصي فيما سوى ذلك
فيلبى لمن اراد ان يكتب شيئا من ذلك ان توقف كل واحد من الضامن
والمضمون عنه على ذلك لانه قد يجوز ان يكون صاحبه عنده
غير مرضي لما يوجب له بعض الناس مما لم يقصد به اليه فيكون ذلك
براه للكاثر من الامم من ادخال الوصي فيما يشاء لنفسه او لاديه فيما
يعلم
لعله لن يكون احد من العلماء قاله قال ابو جعفر ثم
كتب بعد جمع ما كتبنا مما اجمعنا له بما وصفنا الشهاده على نحو
ما ذكرناه في الشروط المتقدمه بها فانها هذا غير انك تزيد
فيها اقوال الضامن وقد اختلف الناس في الموضع الذي يوضع
فيه اقترانه فقال قوم يوضع بعد ذكر الباي وقيل ذكر
المشتري وقد كان بعض اصحابنا يذهب الى هذا المذهب

وقال بعضهم يوضع بعد ذكر الباي والمشتري جميعا فكان هذا المذهب
اصح المذاهب عندهم فانما لان الضمان انما يكون بعد تمام البيع فعند ذلك
يكون اسم صاحبه بعد اسم من يولي البيع الا ترى انهم جميعا قد مورا
اسم الباي على اسم المشتري ان كان الباي هو المبتدئ بكتاب
البيع والمشتري المتشني بالقبول منه فقدم اسم الباي على اسم المشتري
لذلك فكان ايضا يجب تقديم اسم المشتري على اسم الضامن اذا كان
ضمان الضامن انما كان بعد قبول المشتري من الباي وقد كان يوسف
ابن خالد وهلال بن يحيى يكتبان وفلان كعند علي فلان وحسب ذلك كان
محمد بن الحسن يكتب فيما حدثني سليمان بن شعيب عن ابيه وكان ابو يوسف يكتب
وفلان طفيل بن فلان وكذلك من لقينا من اصحابنا يكتبون غير
بكاله من قديمه فانه كان يكتب في ذلك مثل ما كان هلال يكتب وقد
رويت اللقطتان جميعا عن اصحابنا وكان من خرج يوسف في ذلك
قول الله عز وجل وقد جعل الله عليكم كفو لا وهذا الاصل
الذي ذكره كلام صحيح غير ان العامه للمعني الاخره انهم منهم

لهذا المعنى فأتى المصنفين ككتب من وجبت جازية غير ان ما كان اقرب
 لا اتمام الناس في كتب الشروط او لا ما عندنا ما لا قد يقع الكتاب
 في يد من لا فهم له باللغة العامه ومن غيرهم فكبتنا ما كبتنا مما هو اقرب
 لا اتمام العامه لذلك ولان الخاصه تفهم من هذا ما لا تفهم العامه والعامه
 ما تفهم من ما تفهم الخاصه وبالله التوفيق قال ابو جعفر
 فان كان المشتري كعلا جماعه كفلا او اعرا ليا بمثل ما كفله عنه
 به الطيفيل الواحد مما ذكرنا كبت وحضر فلان بن فلان وفلان بن
 فلان وفلان بن فلان حتى تسيم جميعا فراه هذا الكتاب فخر فوه
 واقتر واان جمع ما فيه حق وضمنوا عرف فلان بن فلان بامر له فلان
 ابن فلان وجمع الذي يجب له عليه من حق هذا البيع المسمى بهذا
 الكتاب من تسليم وزد في ثمن ودر كل وزد قيمه وما يجب له عليه
 ثم يفتق ذلك كمتا كمتاه في ضمان الواحد ثم يكتب بعقد ذلك
 وكل واحد منهم ومن فلان بن فلان يعني الباع كفلا بذلك عن
 ساير اصحابه المسمين معه في هذا الكتاب ما موزم على ان

بسم الله الرحمن الرحيم

لداخر

فلان بن فلان ان ما خدم وفلان بن فلان يعني الباع وكل واحد منهم بذلك
 كله وبما شامنه ان شال خدم بذلك جميعا وان شال خدم به شتى ثم يفتق
 الكتاب في ذلك على ما كبتاه في ضمان الواحد غير انك تجعله على
 لفظ ضمان الجماعه وان كان في الكفلا لستافا فذلك يفتق الكتاب على
 ما كبتاه غير انك تذكر امور النساء بان يكتب اذا تمتعت في الشهاده
 ومن نسيوه بالغات قد لا تركز مدرل النساء وجازت امورهن لهن
 وعليهن وكذلك كل موضع يقع فيه الشهاده على امراه او على
 نسا توكره كذلك وكذلك كان ابو يوسف يكتب في امور النساء
 ويأمر بذلك لانه قد يقع في امورهن من الاشكال اكثر مما
 يقع في امور الرجال الا ان يكون في كتابك ما يدل على نازح ولاد
 بعضهم او على بلوغهن مثلا ان يقول فلانه ام فلان بن فلان او فلانه
 جده فلان فيصنف او بعضهم بمثل هذا او يكون كتابا فيه
 ذكر جميع منهن او من بعضهن او فيه ذكر ما لى عليهن من الشئ
 او على بعضهم مما يدخلن به في حكم البالات بعد ان يكون

والغير قد رآه منازلة عاد كالعز جزل القديم ولقد حذر من تسليم شعيب
 عن ابيه انه سمع محمد بن الحسن وسأله رجل عن رجل قال كل عبد لي قديم حر فقال
 له محمد بن الحسن لا ادري ما هذا الا قديم السن لم قديم في الملك او قديم في غير
 ذلك ولم يذكر عنه في الجواب اكثر من هذا فقد اشكلت عليه في ذلك
 الحال التي بها يكون قد رآه ومثل هذا يجب على العالم اجتنابه في كتابته لانه
 لا يامن في ذلك ممن لعله ان يشغب فيما هو اقل من هذا واذا كتبت معرفة
 صحيحه فكان معنى عرفت به المراد حتى وسمع الشاهد بذلك المرفوع
 ان يشهد على معرفتها في معرفة صحيحه وقد عرفت الرجل الرجل والمراد
 معرفة تسعة الشهادة على المكان الذي عرفناه فيه فلهذا كتبنا ما كتبنا
 وقد كان بعض اصحابنا يكتب مكان ما كتبنا من ذكر البلوغ واقتران
 اثنان فتوة بالغات وراكبت ذلك على اثبات البلوغ ثم يجري
 كتابه على نحو ما كتبنا لان البلوغ منهن لا يعمل الا بقول من وكذا ذلك
 كان بعض البغداديين يكتب في ذلك وهذا عندنا فيه تقصير عما يجب
 لان الفتوة لو اقترن بالبلوغ وهن غير موهوم منهن البلوغ كان

انهم

اقتران منهن من كذا مطلقا كان او لا الا شيئا بهذا الكاتب ان يكتب فيهن
 موهوم منهن ما اقترن به من ذلك حتى يحج الاقتران فاني كتبت في ذلك على
 اثبات البلوغ فنوا جود لان الرجل قد يعمل بلوغ المراه بزوجه اياها
 علما تسعة به الشهادة عليها انها بالغ وان كتبت ذلك على الاقتران كتبت
 بعقبه وهن موهوم منهن ما اقترن به من ذلك قال ابو جعفر
 ثم كتبت بعقب ذلك ما احتجنا له بما ذكرنا واشهد فلان بن فلان وفلان
 ابن فلان وفلان بن فلان يعني الشهود الذين شهدوا على البتة على شهادتهم
 بذلك سائر الشهود المسمين معهم في هذا الكتاب انهم شهدوا على فلانة
 امه فلان وفلانة امه فلان وفلانة امه فلان حتى تسمى النسوة جميعا بجميع
 ما ذكر من شهادتهم عليهم في هذا الكتاب وشهد ايضا فلان
 وفلان وفلان فتسمى الشهود الذين شهدوا على النسوة خاصة ثم كتبت
 وسائر الشهود المسمين معهم في هذا الكتاب على اقران فلان وفلان
 ابن فلان القلاني وفلان بن فلان القلاني فتسمى الباعه الرجال ثم تسمى الشهود على
 الرجال ثم تسمى الصنف الرجال جميع ما تسمى ووصف في هذا الكتاب

ثم فسق الكتاب على ما ذكرنا في الكتاب الاول وقد كان ابو يوسف
يكتبوا شهدوا على شهدائهم سائر الشهداء المستبين معهم في هذا الكتاب
جميع ما في هذا الكتاب فكان ما كتبنا او اعندنا من ذلك ان محمد بن الحسن قد
قال رجل قال الرجل شهد على شهدائي فلان بن فلان علي فلان بن فلان
بالف درهم له عليه انه لا يستعفه بذلك ان يشهد على شهدائه على ذلك حتى
يقول له شهد على شهدائي اني اشهد ان فلان بن فلان علي فلان بن فلان
الف درهم فتسعة حينئذ الشهاده على شهدائه بذلك حينئذ
محمد بن العباس عن علي بن محمد عن محمد بن الحسن ولم يحرفه خلافا وكان
بعض البغداديين من اصحابنا يكتبوا شهدوا على شهدائهم بذلك
سائر الشهداء المستبين معهم في هذا الكتاب وقالوا لهم شهدوا على
شهادتنا انما شهد جميع ما في هذا الكتاب فكان ما كتبنا ما يقينا
عن هذا الا اننا كتبنا شهدوا على شهدائهم على ذلك سائر الشهداء المستبين
معهم في هذا الكتاب انهم يشهدون على جميع ما يسمي ووصف في
هذا الكتاب فلهذا هو الذي اذا كتبنا ما كتب البغداديون عامغا اليه

ولا معنى

ولما عني لزياد لفظ تميز اذ به معني والله نسله التوفيق

احر الخ الاول والحمد لله على عونه واحسانه
يلوه في الثاني باب مع الجماعة من الواحد والواحد
من الجماعة
وصلى الله على سيدنا محمد النبي اله وسلم تسليما

الحزب الثاني من كتاب السوء من الشروط
الكبرى بالف آي عفر احمد بن محمد بن سنان
بن سنان الازدی الطحاوي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم ٤٨ باب في بيع الجماعة من الواحد
والواحد من الجماعة قال أبو حنيفة وإذا ابتاع رجل دارا
من رجلين حيث هذا ما أصبر فلان بن فلان فلان الفلاني
من فلان بن فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان بن فلان الفلاني
اشترى منها جميعا صفقة واحدة جميع الدار التي كدبه كدري
وكسبي في الموضع المذكور منها ثم ينسق الكتاب على نحو ما كتبنا
بشترى رجل من رجل عترة كعهلة على خطاب بيع الأمانس
وعترة إذا اشتبهت إلى وفتة مؤاخذة بابتدائهم بعد هذا
البيع المسمى في هذا الكتاب من تراص منهم جميعا وانقاد
منهم له كسب على أثر ذلك وكان بيع فلان بن فلان وفلان بن فلان
ثم ما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب من فلان
شراء فلان وفسخها منه ثم المسمى في هذا الكتاب وتسلمها
للمشتريين ما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب بالثمن
من كل واحد من أصحابه المسمى في هذا الكتاب في هذا الكتاب
بمئة دينار ومائة درهم ثم ينسق الكتاب على نحو ما كتبنا
في الكتاب الأول غير أنك تكتب في موضع الدار فما أدرك

فلان

٤٩ ولا يرد ولا يرد فيه أو وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب ولا يرد
من ذلك من أحد من الناس ولا يرد من ذلك من كان ومن كان
البيع المسمى في هذا الكتاب لسلام ما كتب عليه في ذلك من ذلك من ذلك
البيع المسمى في هذا الكتاب لسلام ذلك الرجل من كان على ما لو جده عليه
هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
قال أبو حنيفة وقد اختلف في كتاب الدار في هذا الكيفية
فكان لو يرد من الخفاف يكتب فيه هاكذي وكان غيره من أصحابنا يكتب في
فكان بن فلان وكان بن فلان تسليم ما كتب عليها من ذلك من ذلك
فكان ما كتبه لو يرد في هذا الكتاب المملوكة قد اختلف فيما وقع عليه
كل واحد من المالكين وما وقع عليه البيع وما يقوم إذا كان الدار
من المالكين بصف من جماعة كل واحد من المالكين وهو المسمى في هذا الكتاب
وهو ما إذا كان لو يرد في هذا الكتاب المسمى في هذا الكتاب
فكانوا من بينهما فهو من المالكين جميعا ومن قال إذا زلزلت الأرض
وربما يخطئ الناس مع هذا من بيع سبيل الغيرة باموثة على ما كتب
بعمدة ومما أن ذلك في هذا الموضع هو على المالكين بصف من
المالكين على الأثر وهو ما إذا كان لو يرد في هذا الكتاب المسمى في هذا الكتاب
المذكور هو على المسمى في هذا الكتاب ما إذا كان على ما كتبنا
على ما في هذا الكتاب على كل واحد من المالكين بصف من المالكين
الجميعين بصف من المالكين بصف من المالكين بصف من المالكين

الاعام والطرف لذلك كتب ما ذكرناه وكان الوحيه والولوسه وحكمه
يعملون اذا كانت الدار من رجلين كادها طاهما ولا حولها طاهما
جميعا صفة واحدة ان كل واحد منهما ماله نصفها فاما صاحب
الثلث من ذلك النصف الذي باعه من نصيبه فاحده واما صاحب الثلث
فذلك النصف الذي باعه فهو نصيبه وهو ثلث الدار وسدسها
من نصيب سويك وعلوا سعة معه اذا قام به له في السع لما وقع
عليه سعة من نصيبه وكان الذي بالفهم بوعم ان ربع كل واحد
منهما وقع على نصف الدار فثلثا النصف الذي باعه صاحب الثلث
من نصيبه وثلثه من نصيب صاحبه وثلث النصف الذي باعه صاحب الثلث
من نصيبه وثلثه من نصيب صاحبه ولم يعلوا سعة كل واحد منهما مع
صاحبه اذا قام به سعة مالتع عليه ببعده ونصيبه وهذا قول رافقه
في كتب الادب ذلك على ما كتبنا لهذا المعنى ما راخيه ان يسمى في كتاب
مقد ان ما كان لكل واحد منهما في الدار وما قبل من ثمنها نحو ما كان له فيها
كتب كتاب الشئور على ما كتب من اد الثلث على ذلك ان كل واحد
على ذلك على ان الذي باعه ما روي كان من جميع ما وقع عليه هذا السع المسمى
في هذا الكتاب جميع ما ذكرنا من كان ان جميع حقه ونصيبه
هو كذا ان استهما من كذا من سهمهما من جميع ما وقع عليه هذا السع
المسمى في هذا الكتاب سبعة في غير مفسومة منه وعلى ان الذي باع
ما روي كان من جميع ما وقع عليه هذا السع المسمى في هذا الكتاب

50
6

جميع ما ذكرنا من كان ان جميع حقه ونصيبه وهو كذا من كذا
من كذا من كذا من جميع ما وقع عليه هذا السع المسمى في هذا الكتاب
سبعة في غير مفسومة منه ساد الثلث على كذا من كذا
الثلث من ذلك كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
ذلك من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
ومن كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
واذا كتبت هذا اعلم ان كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
من السع وفي بعض الامور في سائر المبيع
وقد اختلف الناس في هذا او كان يورث من غيرهم والخصاف يكتبون ذلك
كما انما كتبنا عموما ان كان يكتب على ان الذي باع ما كان من كذا من كذا
المحدود في هذا الكتاب كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
الدار المحدود في هذا الكتاب كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
نصفها فلا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
وصفة وهو كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا
السع المسمى في هذا الكتاب كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا من كذا

51

من استوائهم مقدار ما باع كل واحد من البائعين مما وقع عليه هذا البيع
احب الساعه وان قد كان ينبغي لهم ان جعلوا ذلك الذي باع كل واحد
البائعين هو جميع ما ذكروا انه حقه خاصه في ان يكون شيء منه من نصيب
صاحبه في قول احد من الناس لانه اذا ذكروا انه لما اذ كان في ذلك
من الاختلاف ما قد ذكرنا في هذا الباب من وقوع بيع كل واحد من البائعين
على مقدار نصيبه من الارز خاصه ومن نصيبه ومن نصيب صاحب
على ما قد ذكرنا من ذلك وسنوضحنا فيما تقدم من هذا الباب
على ما قد ذكرنا من ذلك واما ما قد ذكرنا من ذلك في هذا الباب
واذا الشئ هذا ما استقر على ان يكون في كل واحد من البائعين
كله هذا ما استقر على ان يكون في كل واحد من البائعين
من كل واحد من البائعين استقر على ان يكون في كل واحد من البائعين
جميع الارز من كل واحد من البائعين استقر على ان يكون في كل واحد من البائعين
وانه لا خلاف في حكم المصدق الوارد في حكم المصدقين في ذلك عند بعض
الاسواق ان الوصفه تقول اذا ابتاع رجل دارا من رجل فانها
عسا قبل ان يعطاهما او بعد ما قبضها فليس لهما ان يرداها الا جميعا
وليس لهما ان يرداها من واحد من البائعين دون صاحبه
ومن قال ان الوصفه ان كانا لم يعطاهما والفقول في ذلك كما قال ابو
حسبه ان كانا قد قبضاهما ما قبلوا وان كانا استقر بينهما
على ما لهما رد صاحب ما استقر بينهما او لم يردده هو

51
6

محمد بن الحسن لكل واحد منهما ان يرد ما استقر بينهما على ما لهما
ويعاد كل واحد منهما في حكم من استقر لهما في صفه وانه
فيما يجب له من المطالبه بالعيوب وما اشبهها ولو كان البيع وقع في
صفه من كان لكل واحد منهما ان يرد ما استقر بينهما في صفه
مع ما ابتاع منها او لم يردده منها فكلها صفه وانه ليس حكمها
من حكم الصفه في قول من قال ان الحكم في ذلك ولو كانت
هذا في كتب الساعات كلها لكان حسنا لانه لو كان جميع ما وقع
عليه البيع مما ذكر في كتاب العهده المذكوره في كتابها كان
صفه وانه وان حكمه في رد ما يرد منه بالعيوب وما يرد منه كان
الزويه حكم ما وقع البيع عليه في صفه وانه لا في صفه في كتاب
ومن ذلك انما ما يقطع من شعب المساعه ان ادعى بعضهم ان البيع وقع
في صفه وانه او وقع في صفه في كتابها في صفه في كتابها
او حوضر فان كان البيع وقع على ان لا يرددها من الدار المبيعه
الليس والحق الثالث ان الدار الكتاب كما كتبها في اذا الله على
ذكر الامر كسبه على ان جميع ما وقع عليه هذا البيع المسمى بهذا
الكتاب ليس وكان من الارز وكان على ان يرددها اسهم مطلقا في
كان بينهما من مزيله اسهم ساعه في غير مفسوخة في صفه
لكن في رد ما يرددها عينا وانه حاد امر النعم المسمى بهذا الكتاب
وعلى ان لهما في كل واحد منهما ما وقع عليه هذا البيع المسمى

52

في هذا الكتاب سهم واحد من ثلثه اسهم من سابعه ثلثه غير مقسوم منه
 بغير كذا وسارا ما قبل دهب عينا وارنه حيا دارا من الثمن المسمى في هذا الكتاب
 ودفع كل واحد من كاريون وكان موكارون وكان جميع موكار
 اساعه منه على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وقبض منه موكار وكان اسبوعه
 منه تاما كما وانراه من جميعه بعد قبضه اناه واسبوعه له وسلم
 كان موكار الى موكار وكان موكار موكار وكان جميع ما وقع
 عليه هذا السبع المسمى في هذا الكتاب وقبض منه موكار وكان موكار
 ومن كل واحد منهما منه جميع ما ابتاع منه على ما سمي ووصف في هذا
 الكتاب وصار في يده وقبضه هذا السبع المسمى في هذا الكتاب
 ثم يسبق الكتاب على نحو ما كتبنا وارثت امسكت في السهم ما امسكناه
 في نص السبع وكتب ودفع موكار وكان موكار الى موكار وكان
 جميع السبع المسمى في هذا الكتاب وهو كذا كذا وسارا
 منا قبل دهب عينا وارنه حيا دارا دفعها موكار وكان جميع
 ما قبل دهب عينا وارنه حيا دارا دفعها موكار وهو سهمان موكار
 ما اساعه من هذه الا ان المحذورة في هذا الكتاب وهو سهمان موكار
 اسهم منها سابعه ثلثه غير مقسوم منها ومن ذلك كذا كذا
 وسارا ما قبل دهب عينا وارنه حيا دارا دفعها موكار وكان جميع ما ابتاعه
 من هذه الا ان المحذورة في هذا الكتاب وهو سهمان موكار
 منها سابعه ثلثه غير مقسوم منها ومن ذلك كذا كذا
 وكان موكار جميع السبع المسمى في هذا الكتاب واسبوعه

في هذا الكتاب

كان موكار تاما كما وانراه من جميعه بعد قبضه اناه واسبوعه
 له وهو كذا كذا وسارا ما قبل دهب عينا وارنه حيا دارا من الثمن المسمى
 في هذا الكتاب ودفع كل واحد من كاريون وكان موكار وكان جميع موكار
 ابتاع لنفسه لئلا يكون لغيره من نفسه ولغيره من صاحبه

باب ضمان تسليم المبيع الى المتبائع في الودع عقد واذا استوفى حكر من حكر

دارا وصون له رجل يسلمها اليه عن البائع بامره كملت كتاب
 السنون على ما كتبنا عند ذلك تمسك عودا القبض للدار جميعه
 موكار كونه ما اذا انتهت الى ذكرك وورعت منه
 كتب لعقب ذلك وضو موكار برفان المكي فراه هذا الكتاب
 فعرفه واقرا جميع ما فيه حق وضو موكار برفان بامره
 لمكان موكار تسليم جميع ما وقع عليه هذا السبع المسمى في هذا
 الكتاب اليه وكفله بنفسه موكار برفان ايضا بامره على ان كان
 كان لغير الكفيل كلما كان موكار برفان لغير المشتري من الكفيل
 بنفسه موكار برفان لغير البائع فهو كفله بنفسه في سنون موكار
 جميع ما ابتاعه مما سمي ووصف في هذا الكتاب ولغيره من حكر
 برفان موكار وكان جميع الضمان والكفيل المسمى في هذا الكتاب
 مخاطبه منه اياه على جميع ذلك ثم تكتب لعقب ذلك وجميع ما في هذا الكتاب

عرضه از و كفايه فعلى غير شرط كان عفته هذا السبع المسمى في هذا
الكتاب وكان من الحراف يكتفي في هذا حتى لا يسلط في مكان يرفق كان
الوكان يرفق كان ولفظه اياه او يرد عليه الثمر وهذا عندنا خطا لان القاموس
لو جاب بالثمن قد دفعه الى المستنير لما يور مما صمغ له في تسليم الدار المسع
الله ولو عودت الدار المبيعه فلم تقدر على تسليمها وذلك وثوب
تسليمها عن البايع بطل السبع والفسخ الصمان ولم يجب على القاموس

رد الثمن

انواع الدارين والثلثه واكثر من ذلك في صفقة واحدة
في الودعه واذ استنير في حلال من رجل
دور اما كانت مجتمع في مكان واحد كخطها وكم معها
والمستمن عليها حدود اربعة كسب هذا اما المستنير كان يرفق كان
القاموس يرفق كان يرفق كان القاموس استنير منه صفقة واحدة جميع
الذي كسر الدار المتناصقات الا في مدنه كسر في الموضع الكبير
منها وخط هذه الدار الذي كسر المسحات في هذا الكتاب وكم معها ولفظه
عليها حدود اربعة كسب دهايم بك وفيه لسوخ باب هذه الادب المحررات
في الاماكن ان كانت الواهب يسوع مستنير في جانب واحد وان كانت
الواهب في جهتين مختلفه كسب دهايم كسر الذي كسر الدار
المحررات في هذا الكتاب كسر دهايم مستنير في جانب واحد

54 من هذه الادب المحررات في هذا الكتاب في حد من الكسر وممن كسر
كسر دهايم مستنير في هذه الادب المحررات في هذا الكتاب في حد من الكسر
في ما في على الابواب كلها كذلك كسب في هذا الكتاب على ما
كسبوا انما كسبوا في ذلك صفحه واحدة لا خلاف حكم الصفحه الواحدة
واحكام الصفحات المختلفات على ما ذكرنا من ذلك فيما تقدم من
كسبنا هذا وان كانت الادب اما كسر في كسب هذا
ما استنير يرفق كان يرفق كان يرفق كان القاموس استنير منه
صفحه واحدة جميع الكسر كسر الدار الا في مدنه كسر دهايم
في الموضع الكسر وخطها وكم معها ولفظه على ما
يركدها وركب في هذه الادب كذلك في ما في عليها كلها
وان كان مستنير دارا مباحه كسب مستنير دارا
موضع كسر مباحه كسب دهايم مستنير دهايم
حدود اربعة كسب دهايم كسر الدار كسر دهايم
كلها وقد كان بعض الناس اذا اتى على مثل هذه الصف الدارين
مباحه كسب دهايم كسب دهايم الدارين وكم معها ولفظه
حدود اربعة كسب دهايم كسب دهايم الدارين كسب دهايم
ولست على ما حد دهايم وكم معها كسر دهايم كسب دهايم

b

55

طباق المنزل العلوي السفلي الذي من هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب في مسووع
كفي وكثير وهو المنزل السفلي الذي كبط به وجميعه ونسبته على جرد وداره
محمداً البنت السفلي الذي هذه العرفه المستندة طباقه كم كسل فيما يدخل
معها في الاستسني وفيما يخرج من سفله وعلوه اللذين قد دخلوا في السبع
ما كسل في البنت السفلي المستسني على ما كسل من ذلك وفي هذا الكتاب
ولا يحد علواً في شئ من كتبه ولكن صفة من حد سفله وكلما فرغت من ذكر
شئ مستسني في كتاب ذكرته فيه كتب على اثر ذلك ما رداكم بدله ولا يسا
منه وما وقع عليه هذا السبع المسمى في هذا الكتاب

والوحد عشر وقد كان الورد في كتابه وفي هذا هذا
ما استنور في كتابه وكان استنور منه جميع الدار التي كمدته
كفي في البنت التي منها في موضع كفي في كتابه على نحو ما
كتبه في شئ الدار الكاملة وكان عتبه راعياً في الاستسنيه اول
كتابه في استسنيه حيث استسنيه من كتابه في هذا الاستسني
عند ما كتب الورد في الدار الكاملة ولا يعرف الاحد ودها فاما
كتاب الورد في شئ من شئ ما لم يدخل في السبع منها بعد ان عرف وكذا وقد كتب
الورد في سبع الكتاب ما طالع في اول كتابه السبع كم استنور الكتاب الورد في
لما انا على ذكر الاستسني في سبع السبع عليها واسم ذلك في النهر في ذلك
سبع الورد في الاستسني في سبع في اول الكتاب في لعالم ولعريف
اذا علم وعرف استسني منه ما يدخل فيه

ما ذكرته

الاستسنيه الدور الاطرافها

الوحد عشر واذا استنور في كل من دار الاطرافها
منها لدار اخر كتب الكتاب على ما كسل ما دار السبع الورد في
هو لها خارج منها كتب على اثر ذلك في الطريق الذي في هذه الدار
المحذورة في هذا الكتاب وهو الطوق الذي يطوق منه الدار التي كسلها
مرحباها الكثر من الباب المملوح منها اليها في الموضع الذي فيها مسالما
ذلك منها في شئ في الطريق الذي يشوع فيها ما كان في داره على كسل
الطوق وذكره مدهارة وذكره في كتابه طولا وعرضا في كسله من
جميع جوانبه فقلت ذلك في كتابه هو اولي في كتابه ما رداكم
جميع هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب من حقها الدار التي
محمداً في هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب من حقها الدار التي
ما كسلها من حاسبها الكثر بالسوء سابع يد في ما عرفه مسووع
لم يدخل في حرم الدار الماصفة للدار المحذورة في هذا الكتاب
في هذا الطوق المحذورة في هذا الكتاب ولا في شئ منه في هذا السبع المسمى
في هذا الكتاب في الوحد عشر وقد كتب
في هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب في هذا الكتاب
في هذا القوم على ان الدار الماصفة للدار المحذورة في هذا الكتاب
من حاسبها الكثر في سابع هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب
كم الجرو والكتاب على نحو ما كسل في ذلك وكان هذا عند ذلك

وإذا ان السبع عليه فاستد الان ذلك خرج من حمله المهرجوز ويطر فبقى ما
وقع عليه السبع بعد الاستسلي مسعا للمهرجول وإذا اكلت حلاسم
انتهت ذلك ما لم يدخل السبع كان السسلي عنده اذ لم يدخل السبع
المهرجول من الما لم يبق بعد الاستسلي الا ان من دخل الوباغ اذا
بالف درهم الا انها كان السبع واقعا على ثلثها جميع الالف
واوابعها اياه بالالف درهم على ان له ثلثها كان للمشتري ثلثها
سلتي المهرجول كان يوسف والنو يوسف ومحمد وجماعة اعيانها
ويعلمون في هذا مكان قوله على ان ثلثها لا يخرج ذلك البلد من ان

بكون له حصه من الالف
وإذا مال حائلها أو الألف
الالف وكذا قوله على ان ثلثها طرقتا او على ان للدار الما منه
لهذه الدار المجدون في هذا الكتاب طرقتا في هذه الدار المجدون في هذا الكتاب
موصف الطوبى وسماه عن خرج ذلك الطوبى ان يكون له حصه
من المهرجول حصه مجهولة وما سقى لعداها المهرجول
وإذا مال كذا الطوبى التي فيها موضع كذا وادوح ذلك
الاستسلي المستسلي كما وقع عليه السبع ومار المهرجول
من الما دخل السبع لعدا المستسلي وان يست كسب عس

الست

الست او سوى الست او حاسا الست فما كسب من ذلك ليهودا

باب
التشويه المنازك والمحصن المفسدومات من الدور وغيرها
الاولى هو واذا استسلي دخل مردد

حجوة مردد اركبت هذا ما استسلي وكان مردد في مكان
استسلي منه جميع الحجوة التي في الدار التي يمد منه كذا في موضع كذا
مجد الدار كم كسب وهذه الحجوة التي وقع عليها هذا السبع المستسلي
في هذا الكتاب موصف الدار المجدون في هذا الكتاب في الكتاب الثاني

منها كم كسب الحجوة ويدكي ياها في برده هو مردد وها كم كسب
ذلك استسلي وكان مردد في مكان جميع هذه الحجوة المجدون
من الدار المجدون في هذا الكتاب وارست كسب هذه الحجوة المجدون
الموصوف جماعتها في الدار المجدون الموصوف جماعتها في هذا الكتاب

كسب وجميع ما وقع عليه هذا السبع المستسلي في هذا الكتاب وارست وساله وسفله
وعليه وصرفه في حقه ومسألة في حقه وطرفه التي هي من
حقوقه مسأله في مسأله هذه الدار المجدون في هذا الكتاب وفي ذلك لها
حسب ما في الطوبى الذي يسوق في باب هذه الدار المجدون في هذا الكتاب
هذا ان كان ياها بغيره في طوبى فان كان ياها يسوق في دفا

57
 كتب حتى انتهى الى الزمان الذي لا يتصور فيه ما هو كماله وكبره
 منه ومنه من صفوه وكل حق هو له داخل فيه وكل حق هو له خارج
 منه بل سبق الكتاب على ما كان كان الطريق ليس بها ما معلوم
 كتب وطوره التي هي له من صفوه وهي كثر كثر يسها من
 كثر كثر يسها من صفوه هذه الدار المحذورة هي
 الكتاب ومن دهلها حتى انتهى الى الطريق الذي لا يتصور فيه ما بها
 المدكور لها في هذا الكتاب تنال ذلك وما هو منه غير مقسوم منه
 من كثر الساجدة والاهل والذكور رعيها طولا وعرضا حتى
 لو لم يدرك على ما بها ما قد كان عنوا واد من الحائنا يسور
 في هذا وطوره التي هي له في جهوه مساحته الى الطريق الذي لا يتصور
 فيه باب هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب هو
 وكما ان يورد كتب وطوره التي هي له فاعبه هذه الدار وفي دهلها
 مساحته الى الطريق الذي لا يتصور فيه باب هذه الدار المحذورة
 في هذا الكتاب هو وكان الوحيه واليوسف فكسان وطوره
 في مساحته هذه الدار الى باب هذه الدار الاعظم مساحته داخل ذلك
 وخرج منه هو الى الوحيه ومعنى ما ذكرنا من ان
 حشره واليوسف فرب من معنى ما كتبنا لانها لم تجاوزها

ادخله

58
 ادخله في السبع باب الدار ولا يعلم ما وراءه الا الطريق الذي لا
 عابه لما دخل في السبع ولكنهما جعلا باب الدار عابه
 في السبع واما ما كتب الطريق الاول من هذه الدار الفروع على ما ذكرناه
 عنه فله تشدد عندنا لانه يحتمل ان يكون ذلك الطريق الذي هو مساحته
 له الى الطريق الذي لا يتصور فيه باب هذه الدار التي هو منها في الدار الذي هو
 منها وقد يكون ان يكون عندها واما البورد ما كتب انه من الدار
 التي منها المحذورة التي وقع السبع عليها لانه كتب وطورها في هذه الدار
 المحذورة في هذا الكتاب مساحته الى الطريق الذي لا يتصور فيه
 باب هذه الدار فكار في هذا اثبات الطريق في الدار الجبوع منها ما
 ومع السبع عليه منها عنوانه جعل ذلك مساحته الى الطريق الذي لا يتصور
 فيه ما بها فاحتمل ان يكون الطريق الذي لا يتصور فيه ما بها
 منه لانا قد رأينا الغائبات قد دخل منها قبلها وقد يخرج مما قبلها
 قال الله عز وجل ثم امنوا بالصيام الى الليل فكان اللطيف قد دخل الصوم وقال
 ما غسلاوا وجوهكم واربلكم الى المرافق وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
 الى الكعبين فكان الموقفان والكعبان داخلين فيما قبلهما ثم راحل
 اهل العلم في مثل هذا رجل قال لو دخل ادخل من درهم الى عشرة
 بعضهم عليه تشبهه دراهم وممن قال ذلك الوحيه وهو

وقال بعضهم عليه عترة دراهم ومصر قال ذلك ابو يوسف ومحمد
 58
 6
 وقال بعضهم عليه عترة دراهم ومصر قال ذلك ابو يوسف ومحمد
 كانوا يحلفون في الغابة في هذا ما دخلها بعضهم فيها دعوت غايه له
 واجوبها بعضهم منه وقال ابو يوسف في رجل باع عبده من رجل
 ماله درهم على انه بالخيار الى عند انه بالخيار الى مضي عده كله وقال
 ابو يوسف ومحمد هو بالخيار الى طلوع الشمس فجعل ابو يوسف الغايه في
 هذا داخله وتعلمها ابو يوسف ومحمد عند داخله فلم يامر ان يتناول
 متناول ذلك في قوله مسامحه ذلك الى الطريق الا عظم فجعل الطريق
 داخل في السبع فسطر السبع مع ان الغابات اما احلف في قولها
 اذا كانت ليست باعبان فاما اذا كانت اعبان فهي عند داخله عند
 في سبعة وزفر واي يوسف ومحمد لانهم يدانهم هو الزديكا
 لو قال لكان من هذه الحايط الى هذا الحايط انه لا شيء في الحايط من
 وانما يكون له ما بينهما فلم يجعلوا الغابات داخله في الاعيان
 كما قد تعلمها بعضهم داخله فيها اذا كانت عن اعيانهم
 في ذلك كذا في الدعوى فلو كانت كما كانت انورند وكما روي عن
 حنفه واي يوسف لكان في كفايه لان الغايه في انها في غايه
 عند في عند داخله ولكن انما اراد رفع ذلك الكتاب الى من جعل هذا

59
 الموضوع في الغابات ما لا يفرق بينهم في اعيان ولا في غيرها في
 مسامحه ذلك في مسامحه هذه الدار المحذورة في الكتاب وفي غيرها
 في مسامحه الى الطريق الذي يسرع فيه ما بها وهو بطر ما كتبوا في الحدود
 جعلوها نهايه للمسح وجعلوا المسح ما فيها في ذلك الطريق
 جعلها ما بها الى الطريق الذي يسرع فيه باب هذه الدار التي هي فيها
 يكون منها ما اليه ويكون السبع ومع علم ما قبلها ولو كانت
 ذلك انما في كتب وطرفه مسامحه له في مسامحه هذه الدار التي هي منها
 المحذورة في هذا الكتاب وفي غيرها وفي غيرها المحذورة في هذا الكتاب
 في مسامحه الى الطريق الذي يسرع فيه ما بها كان ولا يسرع في ذلك يوسف
 برحمة ذلك في هذه وطرفه في هذه الدار حتى كرجح الى الطريق الذي
 يسرع فيه ما بها وهذا اصعب من كل ما كانت في هذا المعنى مما قد ذكرناه
 في هذا الباب لانه قد املت حروجه الى الطريق وقد جعله حروجه الى الطريق
 والطريق لا يجوز سبعة واسبع شيء منه
 الا لو دونه في ذلك كان ابو يوسف واليوسف في كتاب
 استبر منه جميع الحجة التي في الدار وكان يوسف واليوسف في ذلك
 الحجة التي في الدار وكان ما كانت ابو يوسف واليوسف في ذلك
 البتة لا حجة عنهم على ان كانوا في الدار الكاملة استبر منه جميع

موضع من هذا الكتاب فاما الوصفه والوصف والمحمد بن الحسن ولويسف
 بن خالد وكانوا بطبوس في ذلك نحو ما كتبنا غير ما كتبنا في بعض المبيع
 كما في بعض المشاع فانهم لم يكتبوا ذلك وكان الوصف لكتب استور من
 سهمها وانما من ثلثه اسهم من جميع الدار التي لم تكن كذا في مشاعنا وجميعها
 غير مفسوم من كذا الدار لعقب ذلك فكان ما كتب الوصفه والوصف
 والمحمد في هذا الكتاب البتة لانهم لا يملكون ان المبيع لو كان مما يقع عليه المدود
 لقدم كذا الدار على كذا الدار ثم وصف من بعد ذلك وقد كان غيرهم من
 شاعرا قد مر عليه كذا الدار ثم وصف من بعد ذلك وقد كان غيرهم من
 ايماننا تقدم كذا الدار على ما ذكرنا عن ابي حنيفة وابي يوسف والمحمد ولويسف
 ولا يركب السهم الذي وقع عليه البيع هاهنا كما ذكره الوصفه والوصف
 والمحمد ولويسف في هذا الموضع انه يتنازع في الدار التي هو منها غير مفسوم
 ولكنه يكتب استور فان كان من كان له سهمها وانما من ثلثه اسهم
 من جميع هذه الدار المحدود في هذا الكتاب من كتب مشاعنا وجميعها
 مفسوم من كتب في موضع بعض المبيع كما في بعض المشاع على ما كتبنا
 وكان يوسف يكتب استور في كل بيت وكان من كان هذا السهم
 الدار سهمنا في هذه الدار المحدود في هذا الكتاب من كتب مشاعنا
 على نحو من ذلك وكان الوصف لكتب كذا الدار وكتبه من ثلثه اسهم
 كتابه على نحو من ذلك وكان ما كتب يوسف في هذا الكتاب الى الصواب مما كتب
 الوصف لكتب كذا الدار وكان كذا الدار كذا الدار قد رجع الى الدار
 كذا الدار وانما من ثلثه اسهم كذا الدار الى المبيع خاصة دون سائر الدار

واذا قلت كذا وردت كلها كذا في المبيع خاصة دون بقية الدار التي هو
 منها من كتب وكذا ان غيرهما من ايماننا كذا وردت جميعها
 وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب من كتب مشاعنا على ذلك
 فكان معنى هذا انما من كتب يوسف عن ابي حنيفة والوصف
 فلو ان ايماننا على غيره وقد كان يوسف ان ايماننا كذا الدار
 من بعد ذلك وان كان يقول لست له حدود وقال الاثر انك لم كذا
 قال وكان الوصف لكتب في ذلك بارضه وبنائه قال يوسف واما كتب انا
 كذا وردت لان الدار ما كان لها حدود وكان البيع قد وقع على جرونها كان
 قد وقع على جرونها فلو كان الجرونها الذي هو المبيع من حدودها
 هو حدود الاثر انك تقول بارضه يورث ذلك ارضه التي هي حصته من ارض
 الدار التي هو منها ولست له ارض مفسومة وكذلك فكل كذا الدار
 حصته من حدود الدار الذي هو منها وان لم يكن له حدود مفسومة وهذا
 الذي ذهب اليه يوسف عندنا صحيح
 وقد روي محمد بن الحسن عن ابي حنيفة وعن ابي يوسف انهما كانا
 يكتبان في ذلك كما كتبنا عن ابي حنيفة وروي ذلك ايضا عن محمد بن الحسن
 انه كان يكتبه ايضا في كل بيت وكان ما كتب يوسف في هذا الكتاب الى الصواب مما كتب
 بعض المبيع كما في بعض المشاع لئلا يبين بعض المستور لما استور كذا الدار

عند ثلاث اذ املت وقد دخل فيه جميع ما ذكر كان لكان في هذه
 الدار المحدودة في هذا الكتاب من حق اسماء ان يكون الحق الداخل
 المسع هو جميع المسع ولكنه بعضه في ذلك دليل على ان البائع قد باع
 جميع ما كان له وانه قد باع مع ذلك ما لم يكن له واذا املت ويرد كل
 فيه جميع ما كان لكان في كان من حق وفي ذلك اقرار من المشتري
 ان البائع قد كان مالكاً له الا ان ذلك ابطال عهده له في قول
 من لا يوجب عهده البائع على باع منه ما قد اقرانه له على ما قد ذكرنا
 من ذلك وما تقدم من هذا الكتاب عن ان البائع واهل بيته وزوجين
 الهدى واذا املت استتر منه جميع ما ذكر كان في كان له جميع الحق ولصته
 ادخلت في البيع جميع ما ذكر البائع انه الحق ولصته والوجود
 ان يكون له حق في ما لم يكن له في ذلك اقرار من البائع في هذا وقد كتب
 يعرف احبنا في هذا الاستتر منه جميع ما نسب الى الحق كان وهو كذا
 على سبيل ما ولست هذا عند الشك اذا املت البيع منسوبا الى الحق
 البائع لم يصر ان يصر منوهم ان ذلك اقرار من المشتري للبائع بان
 ذلك حق فسطر ذلك عهده عند الاقرار انهم قد كرهوا جميعا ان يصر
 في الدار الكاملة اذ املت المشتري الى حق كان خوفا من هذا العيب
 ولان ذكر البائع من الجراح ان البائع لو سبب نجاه عن هذا العيب خوفا من
 مثل هذا ما اذا كان هذا مكرها في الدار الكاملة كان ايضا مكرها

في البيع

في البيع الساتع لانه لا يخاف من ذلك في الدار الكاملة الا خيف
 منه مثله في السهام المتناوعة 63
 الالوة يعرف وانما الخفا في هذا ان ارضنا السهام
 المسعة الى ذكر البائع انها جميع حقة وحصته لما قد اختلف الناس فيه
 لو كتبها سهاماً مطلقاً غير مضاه الى ذكر البائع انها جميع حقة
 وحصته في ان ابو يوسف والول يوسف ومحمد بن الحسن يقولون من
 باع سهاماً من دار له فيها حصه مقدار ذلك السهم كان ذلك السهم
 الا باع منها هو المحصه التي فيها مال اذ هو من ذلك السهم تنال في الدار
 كلها في حصه البائع منها وفي هذه الدار ومما قال به ائمتهم وزكوا
 في الهدى مكرها في حسابها من هذا الاضاف 64
 الالوة يعرف ان كان البيع لبعض حق البائع كانه
 استتر منه سهاماً وانما من الكثر كثر السهم الذي كان في كان
 انها جميع حقة وحصته من كثر كثر سهام من جميع الدار التي يهدى فيها
 من يمسو الكتاب على ما كتبنا من كان البائع باع جميع حقة وحصته وهو
 سهم واحد من يمسو السهم من جميع دار ليعطى للمشتري كانه استتر
 منه جميع ما ذكر كان في كان البائع حقة وحصته وهو سهم واحد
 من يمسو السهم من جميع الدار الى ان كان في البائع المستتر منها قبل وقوع هذا

الكتاب على ما كتب
 ال ابو محمد وقد كان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن
 شبيب العلويون من السجستان وروى كل واحد من هذه الفهم في ذلك المجالس
 قالوا انك كذا ودلائلها هو محمد وروى كتاب العمد والعلو عن
 محمد وروىها من كتاب محمد وروى كتاب العمد
 محمد بن الحسن بن علي بن العلو وروى كتاب العمد
 ما يروى في ذلك ان العلو وروى كتاب العمد
 ما يروى في ذلك ان العلو وروى كتاب العمد
 ما يروى في ذلك ان العلو وروى كتاب العمد

بإسماع النسا القائم بعهد الأرض الذي هو
فيها وذكر أقرار البائع أن أرضه في يد المشتري دون
الأول وهو رواد السنوي الأول من الرجلينا
دارتوتها العتو البائع ككتب هذا أما السنوي فكان في
مرفلاز برفلاز استثنى جميع الدار التي كدته كدتي موضع ك
محدد الدار بكتب استثنى كان برفلاز مرفلاز برفلاز جمع هذا
الدار المحدود في هذا الكتاب حدودها كلها بكتب الكتاب على ما
كتبنا من إذا التفت إلى كل شيء هو لها خارج منها كدته على أن ذلك
كما أرفق هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وانها ليست بغير
في البائع ولم يرد في هذا الكتاب المسمى في هذا الكتاب ككتب
الكتاب على ما كتبنا ما أرفقت من ضمان الذي ككتب على أن ذلك وأرفقت
تو كان يعني البائع أنه لا حق له في أرض هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب ولا شيء منه
ولا في وهو ما لا بد له عليها ولا على من فيها نسب إحصاء ولا على ولا دعوى له فيها

فلذلك وجب أن يكتب في أول كتابه في نوكد ذلك ما وجدناه من مقتضى
كتابنا وأما الخراج من الأرض من السبع لا أرض ليست للمالك ولا ما وقع السبع
عليه ولو لم يستثنها من السبع وأوقفها السبع على جميع ذلك لكان السبع قد
وقع على مال المالك وعلمه ليس له ففسد ذلك البيع في قولهم بطلت عند
المستوفى طاعة من التمس في قول قوم وكذا ما كتبنا في ذلك وأما الأرض
مرددة المالك إلى المستوفى في البيع فيها حقاً نسب ملك وإدارة أو غيرهما
وقد جرت في كتابه ما رأيت هناك من كتب في شراء أرض الخور هذا
كتاب المستوفى في كتابه من كتابه ولا يستثنى منه جميع الأرض التي من
أرض الخور مكان كذا على كذا في وهي من أرض الخور كذا على كذا
المقاسمة في كتابها وما بين أيديها وأما أصلها من كذا ما من كذا
الكتاب في ذلك على نحو ما كتب في الدون والأرض التي ليست من كذا
عنوانه لأن كذا أرضها الملك وأما ما جرت ذلك لالمالك فيها
عمارة وعمرسا وبنوا وسرطاً فافعل للمشتري فيها ما كان للمالك وعلى
ذلك وقع السبع سبع ما كان اسم الخور يدل على ذلك قال وهذا كذا
قد نعرف الناس سبع في سعة الرومان ذلك على المال الذي فيها لا على غيره
وقد وقع الخطأ منهم على الرواية سبع سابقاً فيها الحائز
والأمر عندنا في ذلك ما كتبنا وكذا كتب سابقاً فيها الحائز

67
68

السداد

المعدي من فسادت أن يرد في نوكد الكتاب الصالحين كذا في السبع
قد فعلوا المشتري طلب مال وطلب جميع ما كان له حقوقاً كذا
عقده أو عقده بأموره على هذه الأرض من أجزائه ومعاملة وفلما وكذا
وكتبه وكذا في ذلك في حياته ووصيه في نود وفاته كتب الكتاب
على نحو ما كتبنا في كتابه في ذلك وقد فعل ما كان في كتابه في السبع
ما كان في كتابه في السبع من جميع ما كان له من جميع ما كان له
على أرض هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب وما كان عقده عليها بأموره
من إدارة ومعلمه وتعلمه وكذا في ذلك وفي خصوصه من عوصه
في القضاة والحكام والسلاطين وأما حججه في هذا الأمر التي كذا فيها
وأما ما نسبته إلى السداد له عليه وليس جميع ما كان له من جميع ما كان له
وتعلمه وصيه في ذلك خاصة وقد وفاه وأما ما نسبته إلى السداد
ولقد وفاه من تمام نفسه في حياته على أن كان في السداد في السداد
ذلك بنفسه ولولاه وما نسبته في حياته ولقد وفاه من السداد في السداد
ولقد سدد من السداد في السداد في السداد في السداد في السداد في السداد
في ذلك وهو سبع ما كان في السداد في السداد في السداد في السداد في السداد
المسماة في هذا الكتاب كذا طبع منه إياه على جميع ذلك من السداد في السداد
هذا وجميع ما في هذا الكتاب من أوقاف ووصاياه وعلى غير شروط
كانت عقده هذه السبع المسماة في هذا الكتاب

البائع والمستثنى للذراع ونحو ذلك واليهما واخبر بهما من ذرع الدار
 الى الوحدتين فكان ما كتبه يوسف في ذلك على قسمة
 القاطنة اجمع مما كتبه الله على كثرة القاطنة فخذونا جذو يوسف
 في ذلك عن اننا ردنا ذلك بشروطنا ان الذراع كان محصورهما
 واذ بهما وادبرهما وهذا ما لم يكتبه يوسف ولا الورد
 الى الوحدتين وهذا عندنا مما لا يلحق في مصل
 هذا ان ذرع الدار واحد على البائع الا ان ذرع الدار انما يكون على البائع
 على المستثنى ولما كان الذرع على البائع كان الذراع من قسمة
 من قبل المستثنى ويكون درعهم كدرع البائع لو كان هو الذي يوزن
 الذرع واخبر به المستثنى وصدقه عليه المستثنى بعد الاخذ من مبيع
 له من ذرع الدار بمحصر من المستثنى او بمحصر من وكيله
 الا ان ذرع الدار بمحصر من المستثنى على ان ذكر في دفتره ان عليه ان يوزن
 المستثنى كله ولو قال له المستثنى كله وقال له غير محصر من المستثنى
 ولا بمحصر وكيله لم يكن ذلك كما يتوهم مما وجد عليه للمستثنى وكيله
 كما ان ذلك لو كان موقفا من وكيل الذرع وجب للمستثنى عليه ان كان ادا
 المستثنى ان يوزن كله من غير ان يوزن او صدقه المستثنى على ان اعناه عن
 ماله ليعود السبع والسر لا موهبة من لا يرسل الله على الله وسائر
 ورواها عن عثمان بن ابي سفيان فكل واحد البعت فكل واحد كان
 صدق

70

بعد من المستثنى للبائع على مقدار كيل الطعام المسع فكذا على
 مئذى للبائع من الكيل الذي وجب عليه للمستثنى من السبع وليس
 حذرا يكون البائع وكيل للمستثنى وكيل له ان يكون وكيلهما
 بمرأته مما قد وجب عليه لغیره من واحد الى حضور المستثنى لكيل
 الطعام او الى حضور من يقيمه المستثنى لاداء مقياس نفسه لغير ذلك
 ولعنه وكذا لا يصح للمستثنى للبائع في ذلك ذرع الدار الى وضعا لا يكون
 ذلك براه من وثوب ذرعها له عليه بعد ذلك ولا يجوز ان يكون البائع
 وكيل للمستثنى في درعها ما يحسب الى حضور المستثنى للذرع لكون
 ذلك مستثويا للذرع كما احسب الى حضوره في كيل الطعام
 الذي ذكرنا لكون ذلك مستثويا لكيله ولا ذرع البائع بمحصر من المستثنى
 او ذرع الدار بامر البائع بمحصر من المستثنى ذرع الدار ذرع الدار
 او البائع بغير محصر من المستثنى ذرع البائع لا للمستثنى ولا
 وكيله ان كانا من الذرع كما ركض المستثنى واحسبنا ايضا
 في حضور البائع وذكناه في كتابنا لان المستثنى يكون وكيلهما يكون
 به مستثنى لئلا يكتسب بعد ذلك علمهما بمبلغ الذرع والزامهما ذلك
 اليه مستثويا
 البائع والمستثنى
 البائع والمستثنى

71

في الحمار انشا أخذها جميع المهور وارتبها ترك ما اراد ان يتركها كيد
فبلغ ذرعها كرس دراعا نذاع كرس فاقه مكار وكان في كان
يرى كان لعمى المستور والبائع انهما ورعلما ذك وعوماه معونه صبي
لا ربه فيها عندهما ولا شك ما حصار مكار وكان بعد ذلك لعمى المستور
أخذ هذه الدار المحدورة في هذا الكتاب بالمر المسمى في هذا الكتاب
ما حدها والادما لنفسه وبيع الى مكار مكار جميع المهور المسمى بهذا

الكتاب في بلسق الكتاب على ما كتبنا
ق
ال ابو جعفر واما ما كتبنا عام المستور نذرع
الدار ووفو على ذلك ولم يكتو به صدقة الذارع في الذرع للدار
الى دكنا ارا الذراع مرفعا البائع ومرفعا الهم ككور مكره لا عمل
المستور وكان بعد ذلك المستور انهم في ذلك للسليش وكان حضوره الذرع
اذا كان به جاهلا لا معنى له وهو في ذلك الغاب عنه فكسبا عامه
بالذرع اسرار حضوره ذلك حضوره الذرع ومارب
مرفعا كمالا اهل بالذرع

واركانت الدار لما ذرعت وحدث اكنو مما بشرط البائع للمستور
كسب الكتاب على ما كتبنا عموما اذا اذهب الى موضع الذرع كسب
يؤخذت اكنو هو في كرس ذراع البائع المفضل في بشرط البائع للمستور
ولا يحتاج ان يسمى في الدار ان لا يحد له من التمر ولا يحتاج ان يدكر

71

72

بسلم البائع اياها لانه لو اراد بيع المستور من الدار للداره التي ودر
في درعها عامه بشرطه له في بيعه اياها لم يكر ذلك لم يلسو الكتاب
على ما كتبنا في هذا الكتاب وكتب في موضع التسليم في جميع
كتاب في هذا الباب وسلم وكان في مكار مكار جميع ما وبيع
عليه هذا السع المسمى في هذا الكتاب بعد علمه ما يدرج في هذه الدار
المحدورة في هذا الكتاب وان سلم يكر ذلك في هذا الموضع هو
في موضع الافراد بالورود وذلك بعد ان افروا مكار مكار كان
انهم اوردوا جميعا جميع هذه الدار المحدورة في هذا الكتاب دلالتها
وخارجها وجميع ما فيها ومنها مرفعا ومزارا وقيل وكسب
ووفو على جميع ما فيها المذكرات لها من جميع حوائجها المذكر
لها في هذا الكتاب وعلى درع جميعها المذكر في هذا الكتاب ووفو على
بسر لها ذلك وعرفاه جميعا

ال ابو جعفر واما ما كتبنا هذا الموضع من
البائع او المستور في خوف جهل من عسى يقع الكتاب في ربه ودر
علم البائع والمستور ذلك ولو لم يكن له ان جاز لها ودر قدم مكار
كتابا ذلك ما العن عموما عماره مكره

في هذا الكتاب وفي بابها الذي يسوع فيه ياتيها في خدوها الكسوف
 في الطريق الذي يسوع فيه ياتيها في خدوها الكسوف
 ما كسنا درع الارض ووقوف المسالعين على ذلك وافراره
 ووقف الثور ووقف من الارض دور البقرة وهو البقرة دور البقرة
 الارض التي فيها مكنت في ذلك كسر دسادا ما قبل دسادا
 ارضه في باد امر ما وقع عليه هذا السبع المسمى في هذا الكتاب مزارعه
 دسادا في باد امر ما وقع عليه هذا السبع المسمى في هذا الكتاب مزارعه
 الارض المجدونه في هذا الكتاب في السبع الكتاب على ما كسنا وذا ان كانت
 البقرة المستلناه محطوه او كلب في ارض يداح عبر محطوه يسمى
 جانب منها او حاسار من حوائها الى طريق عند مملول فان كانت
 في الارض المسعة لا طريق لها الا فيها والارض المسعة على
 محطوه فانه في هذا من ان جعل لها طريقا معلوم موضع اعينه من الارض
 التي في هذا ونسب مقدار الطريق ودرعه طولا وعرضا في كتاب فانك
 ان لم تفعل ذلك كانت هذه كغيره في ارضه كغيره في ارضه
 وان كان في هذه الارض من جمع حوائها وكان الوتر في هذه في ذلك

في هذا الكتاب وفي بابها الذي يسوع فيه ياتيها في خدوها الكسوف

السبع جاذب وعلى السبع ان جعل للمستتر طريقا في ارضه سبانه
 ذلك سبانه في شبع عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 الحسن لعل السبع في هذا فاسد لان السبع انما اوجب لهذه الارض المستلناه
 طريقا خاصا من موضع من هذه الارض خاص لغيره عليه السبع على ذلك
 فاسد وهذا الحج في النكر عندنا مما قد حكينا به عن ابيه عن ابيه
 الاله هو هذا وان كان الارض محطوه والسبع دار
 في القول في جميعا واللباع الطريق الى البقرة المستلناه من ارضه
 على مقدار الباب ما زاد الى البقرة التي انما عها
 واذا السبع في حمار من حمار داره داره باله درهم على الف دراهم كاد دراهم
 منها لا درهم في السبع بلهما على ذلك ونفائما اولم نقا فاولم نقا
 ذكرت في المستتر اياها من السبع بلهما على ذلك ونفائما اولم نقا
 نقا فاولم نقا في المستتر اياها اولم نقا في كتابه في ذلك درهما
 لانها لم يدعها ما من درعها حال المستتر فامو السبع وكفره ومن
 المستتر فوفوف درعها كسب هذا ما سبكه عليه السبع و
 المسعود في هذا الكتاب شهدوا جميعا ان كان في الفطار وكان في الفطار
 وعدا لبيوتها وعوامها معه في هذا ما عاينها واسماها

الحزب المالك من البيوع من كتاب الشروط الكبر
 تأليف ابي جعفر احمد بن محمد بن سلامه بن مسلمه
 البخاري الاذني رحمه الله

نسخه بخطه عن ابيه تعالى
 من غير نسخ السان الذي
 عنده بخطه ابي جعفر
 بالقياس الى نسخة ابيه
 وتمامه احسن من غيره
 ايضاً

بسم الله الرحمن الرحيم

باب شري القرى والارضين الحرة منها والخراجية

قال ابو جعفر واذا اشترى رجل من رجل بستانا فزاره العشر
كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان بن فلان العلاني من فلان بن فلان بن فلان
اشترى منه جمع البستان الذي مزاره كذا من كورة كذا من قرية كذا
في الموضع الكذا من هذه القرية على انه حشر عشرين ثم ينسق الكتاب في ذلك
على مثل ما كتبنا به مثله غير انك اذا التفت على ارضه وبنائه وسفله وعلوه
كتب على اثر ذلك ونخله وشجره وسواقيه وشتره الذي ذكره من
حقوقه وطرقه التي هي له من حقوقه ومزاقفه في حقوقه واربازه في
حقوقه ومسيل ما به في حقوقه ومغايضه في حقوقه وعامره وغامره
والاخيلين في حدوده وكل قليل وكثير موله فيه ومنه في حقوقه وكل حق
موله داخل فيه وكل حق موله خارج منه ثم ينسق الكتاب على مثل ما
كتبنا وان سمي هذا البستان حايطا كما يسميه اهل المدينة او يسميه
حنا نا كما يسميه اهل مصر فذلك كله جائز قال ابو جعفر

وقد اختلف بعض ما كتبنا به كما بناه هذا فكان قوة تكفيون فيه اشترى
منه جمع الجبان الحرة العشرية فحشر هذا ذلك ان في هذا اقرارا من المشتري
ان الجبان حرة عشرية كما شرط الباع وعسى ان لا يكون كذلك فيكون ما
ما اقتربه المشتري يبطل بحسب له على الباع لعدم الشرط الذي اشترطه
له فيما باعه فحشر هذا لذلك كتب حتما كتبنا او كتبنا الشرط على الباع
كما اشترطه عليه في عقد البيع ليطالبه به فان وجد المبيع كما اشترط
والا كان له الجبانية زاده وابطال البيع فيه وانه امساكه وان
من نخل هذا البستان ثم قايم او في ارضه زرع قايم لم يدخل في البيع استليل
ذلك كما يكره فكتب بعد وكل حق موله خارج منها خلا ما في هذا البستان
المحدود في هذا الكتاب من ثمره قايم به نخله القايم فيه وبنائه ارضه من زرع
كذا كذا القايم فيها فان هذه الثمرة وهذا الزرع المسمى في هذا الكتاب
لم يدخل ولا شئ منهما في هذا البيع المسمى في هذا الكتاب قال ابو جعفر
فان قال قائل ولم يذكر ثمره النخل وزرع الارض واخر حتما من المبيع
ومما خارجا من غير داخلين فيه اذ الم يكن المشتري اشترطها على الباع

وقد قال رسول الله عليه السلام من باع غللا له ثم قد ابتر فتمرة للبايع
الا ان يشترط المبتاع قبل له قد روي ذلك عن رسول الله عليه السلام
كما ذكر في ذلك والله يذهب اصحابنا جميعا وعامة اهل العلم من منوا
عن ابن ابي ليلى فانه قد خالفهم في ذلك فادخل الثمرة في البيع اشترط
المشتري ولم يشترطه وجعل ذلك كسعر النخل فاستثنينا ذلك في
كتابنا هذا القول وكذلك فعلنا في الزرع القائم في ارض هذا البستان
اجتبا طائفتان قول ابن ابي ليلى الذي ذكرنا في الثمن واستثنينا ذلك
ايضا لمعنا في قولنا ان هذا الثمن وهذا الزرع قد كانا قائمين
يوم وقع البيع وانما لم يدخل فيه خبر ان يقع بين البائع والمشتري
فيما تنازع فيدعي البائع ان البيع وقع وهما قائمان على هتيمهما
الان فلم يدخل في البيع ويدعي المشتري انها خربت بعد البيع
على ملكه فيكون القول في ذلك قوله فكنتنا ما كتبنا في خبرنا وهما
في البيع وانما قد كانا يوم وقع البيع قائمين على هتيمهما الان وانما
لم يدخل فيهما وجب للمشتري نحو البيع فان كان المشتري قد

اشترط

اشترط على البائع هذا الثمن وهذا الزرع كتب الكتاب على
ما ذكرنا حتى اذا انتهيت الى وكل حق بموله خارج منه كتب
على امر ذلك وثمره نخله القائم فيه وجمع الزرع القائم في ارض
هذا البستان المجدودة في هذا الكتاب خلا حق الله في هذه الثمرة
وفي هذا الزرع المذكورين في هذا الكتاب من الصدقة وهوسهم
واحد من عشرة اشهم منها هذا ان كان البستان يسقيه السماء او كان
يسقي فيجاء وان كان يسقي بغرب او دالية كتب خلا ماله عز وجل
في هذه الثمرة وفي هذا الزرع المذكورين في هذا الكتاب من الصدقة
وهوسهم واحد من عشرين شهما من هذه الثمرة ومن هذا الزرع الذين
وقع هذا الاستثنى المذكور في هذا الكتاب على ما ذكر وقوعه عليه
منها في هذا الكتاب فان جمع ما وقع عليه هذا الاستثنى المتضمن لهذا
الكتاب لم يدخل في شيء من هذا البيع المتضمن لهذا الكتاب
قال ابو جعفر وقد كان ابو زيد يكتب في ذلك وجمع ما فيه من غله
قايمة والذي كتبنا الجود لا ذكر اذ اقلت وجمع الثمرة والزرع القائم

80
 فيه فقد ثبت ان ذلك ثمرة وورثها واردا فقلت وجميع ما فيه من ثمرة
 وورثها لم يثبت فقال ثمرة ولا ورثها فيكون ذلك مشروطا بشرط
 المشتري على الباع فخرج على الباع ان يوفي له به انما شرط له الباع
 ما فيه من ثمرة فان كانت هناك ثمرة كانت للمشتري وان لم يكن
 هناك ثمرة لم يضمن الباع عار للمشتري من ثمرة الا ترى ان محمد
 ابن الحسن قد قال في رجل اشترى من رجل هذه الارض فوجد بها
 لا غل فيها ان له ان يرد لها على الباع لانه لم يجد فيها الغل الذي
 بشرطه الباع ولو اشترى ارضا بما بقي من غل او بما فيها من الغل
 ثم اصابها لا غل فيها ان البيع له لازم ولا يسيل له الى بقية هذه
 الجهة فكيف ياتي كائنا الذي ذكرنا وثمرته محلة القايمة فيه وورثته
 القايمة في ارضه ليدخل في البيع ولجب للمشتري ان لم يجد بها
 في الغل في الارض كما اشترط له الباع فكالبه الباع بما يجب
 له عليه في ذلك قال ابو جعفر وانما اخرجنا في الصدق
 مما وقع عليه البيع لا خلاف للناس في البيع اذا وقع على الثمرة

فيكون

81
 منها ولم يخرج منها حق الله منها او على الزرع كله ولم يخرج منه
 حق الله فيه فكان بعضهم يقول في ذلك المصدق ان حيز البيع
 في حق الله منها بحصة من الثمرة وان يبطل البيع في ذلك فان
 ابطال البيع بطل في حق الله منها بحصة من الثمن ومن ذهب الى هذا
 القول ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وكان غيرهم لا يحيز البيع
 في ذلك اجازة المصدق او لم يجزه لان عقد الشراء فاما ملك الباع وما لا
 يملك ثم اتموا الذين قالوا هذا القول فترقبين فقالت فترقبه منهم
 لما بطل البيع في هذا الحيز من الثمرة بطل فيما يقع في الثمرة وفيما ضمنه
 الصفقة معها وقالت فترقبه منهم كوز فيما بقي حصته من الثمن
 فلما اختلفوا في ذلك هذا الاختلاف الذي ذكرناه عنهم كان الايجوب
 في ذلك عندنا والله اعلم ان يخرج حق الله من الثمرة من البيع فيجعله
 غير داخل فيه فان قال قائل فلم لا يكتب عند اشتراط حقوق
 المبيع كذا كذا اشها من كذا كذا اشها من جميع الثمرة القايمة في غل
 هذا البستان الحمد لله في هذا الكتاب وكذا كذا اشها من كذا كذا اشها

21
ب
م
رجع الزرع القائم في ارض سدا البستان المحذورة في هذا الكتاب
كما كان ابو زيد يكتب في ذلك فيكون ذلك احسن من ادخال الثمرة
كلها والزرع كله في البيع واستثننا من بعضنا بعد ذلك
فصل في ما يعطى هذا كما ذكرنا من اننا اذا جعلنا البيع واقعا على
تسعة اشهر وعشرة اشهر من الثمر ومن الزرع كما كتب ابو زيد كان
حق الله في الصدقة فيما وقع البيع عليه من الثمرة وفيما لم يقع البيع
عليه منها وذلك هو الزرع القائم في الارض فدخل فيما وقع
البيع عليه منها من الاصل في مثل الذي ذكرناه فبين باع نصف
واذا وله نصفها وقد تقدمنا في ذلك في ذكر بيع الحصى المشاعة
ما يغنينا عن اعادته ها هنا واذا ذكرنا ان الذي خرج من
الثمره ومن الزرع من البيع هو جواز الله فيها ثم ذكرنا مقداره
كان ما وقع البيع عليه من الثمره ومن الزرع لا صدقة فيها
فجاز البيع فيها فلذلك احببنا ما كتبنا على ما كان ابو زيد يكتب
في ذلك قال ابو جعفر فان اراد المشتري ابتاع الثمره

سما

82
كلها حتى يكون المصدق ان يحيز له البيع في حق الله منها في قول
من يتردد ذلك كتب الكتاب على ما كتبنا وادخلت الثمره في ما
في نخل هذا الجبان او البستان كما اذا دنا من ثاقيل ذمها
عينا وازنه حيا دارو على ان ثمن سائر ما وقع عليه هذا البيع المسمى
في هذا الكتاب غير الثمن المدة كونه في هذا الكتاب كذا اذا دنا من
ثاقيل ذمها عينا وازنه حيا دارو ثمن يفتى الكتاب على مثل ما كتبنا
وكذلك يكتب في الزرع وانما فصلنا من الثمره من ثمن سائر ما
وقع عليه البيع عليها معها ليعلم بذلك ان حصه الله من الثمره من
الثلث حصه يرجع اليها لا يحوز ولا يطن غير اننا لانما من ان يكون هناك
من يقول اذا وقع البيع من رجل على شئين فاشترى احدهما
وقد كان البيع وقع على ان لكل واحد منهما ثمن من الثمن ان البيع
فاسد لهم الصفقة ما للبائع وما للبائس له فاحوط الاشياء في ذلك
عندنا والله اعلم ان يكتب الكتاب على ما كتبنا او لا من
ادخال الثمره كلها في البيع واخراج حق الله منها وذكر

مقداره ثم فلتق الكتاب في آخره قبل الشهادة كتب
 حفيد ولا شري فلان بن فلان بن فلان بقبه الثمرة المذكورة
 في هذا الكتاب بعد ما وقع البيع في المسمى في الكتاب عليه منها
 وهي سهم واحد عشره لسهام شايخ في هذه الثمرة غير مقتو
 منها بكذا كذا ادنيا اذ ما قيل في مبيعنا وازنه جياذ لم يفتق
 الشري في ذلك كمنحو ما نسقته فيما قبله ثم كتب ما يعقب ذلك
 وكان هذا البيع المسمى بذكره في هذا الكتاب بغير اشتراط
 من فلان بن فلان ومن فلان بن فلان بغير الناح والمشتري اياه في
 البيع المبدأ بذكره في هذا الكتاب وكذلك يفعل في
 بقية الزرع القائم في الارض المبيعة المذكورة في هذا الكتاب
 حتى لا يكون في ذلك اختلاف بين احد من اهل العلم ويكون المصدق
 بالحفا اذا حصل ان شالجاز البيع في حق الله من ثمره النخل
 ومن الزرع القائم في الارض فجاز ذلك باجازه في قول اي حنيفة
 واي يوسف وزفر ومحمد بن الحسن ولم يجر ذلك في قول المجاهدين

82
 ب

(11)

ولما تجوز هذه الاجازة في قول اي حنيفة وزفر واي يوسف ومحمد
 اذا كانت من المجيز والبيع قائم لم يثبت له فان كان قد استندك
 لم يجر بالاجازة البيع عندنا في قول احمد من ثمننا وكذلك ان مات
 المتبايعان او احدهما لم يجر الاجازة بعد موتهما ولا بعد موت فرات
 منهما في قول من ثمننا ولما تجوز الاجازة عندنا اذا كان المتبايعان
 في وقت الاجازة في حال من موز منها استيناف البيع والبيع في
 حال ما تجوز استيناف البيع عليه فاذا اعدم مبيع من هذه المعاني
 في وقت الاجازة فالاجازة باطله واذا جاز البيع بالاجازة التي
 ذكرنا على الشرابط التي وصفنا كان متولي قبض ثمن ما جاز
 الباع فالاجازة الباع في قول اي حنيفة وزفر واي يوسف
 ومحمد لانه تولى عقد البيع ولا يستطيع المصدق ان يتولى قبض ثمن
 ذلك الا بتوكيل من الناح اياه به قال ابو جعفر
 فان كان في هذا البستان ثمره قد صرمت من النخل وثمره قابله
 في النخل كتب عند ذكر الثمرة وجمع الثمرة القابله في النخل هذا

83

83
ب
البستان المجدودية هذا الكتاب وجمع الثمرة المخرومة من حقله للرعاة
في أرضه وحده ذلك ان كان الزرع الذي فيه قد حصص بعضه ككتب
وجمع الزرع القائم في هذا البستان المجدودية هذا الكتاب
وجمع الزرع الحصيد المزعاه في أرض هذا البستان المجدودية هذا
الكتاب وان شئت ككتب في هذه اوية الثمرة الملعاه في أرض هذا
البستان المجدودية هذا الكتاب وان جعلت الحصيد ثمنا على حده
والثمره المصرومة ثمنا على حده غير ثمن ما بقي مما وقع البسج
عليه فبها كان ذلك الا حوط لان بعض الناس كان لا يجزئ مع التسليم
الذي فيه الحنطة وليس هذا عندنا من قوله بشي لانهم قد اجمعوا
على جواز بيعه قبل ان يحصد فيعده بعد ان يحصد كذلك ايضا
النظر عندنا وقد نهى رسول الله عليه السلام عن بيع الحبوب
حتى تستدوين ذلك دليل ان بيعه بعد ان يستدجيره والحق
الا حوط من اقوال الناس احب الناس قال ابو جعفر
فان كانت ارض البستان خراجية فان اصح ما كتب في هذا

عندنا

عندنا والله اعلم ان يمثل فيه ما كتبنا في بيع البنا القام في الارض
التي ليست للبائع على ما كتبنا في ذلك في الموضع الذي ذكرناه فيه
فيما تقدم من كتابنا هذا قال ابو جعفر وقد كان ابو زيد
يكتب في بيع ارض الخراج على نحو ما يكتب في بيع ارض العشر غير انه
يرايها خراج ولا بيعته وهذا عندنا خطأ لان اهل المدينة لا
يجزئون بيع ارض الخراج ولا يجعلونها مملوكة واصحابنا مخالفونهم في
ذلك ويجعلونها مملوكة حسان ارضين فالأحوط عندنا لما وقع
هذا الاختلاف ان يمثل فيه ما كتبنا في بيع البنا دون الارض على
ما كتبنا في ذلك وان كان في هذه الارض خراجية ثمره في ثلثها
او زرع في ارضها فاشترطه المشتري معها فان ابا زيد كان يكتب
في ذلك وجميع ما في ثلثها من ثمره وجمع ما في ارضها من زرع
بذلك اكرادنا راوا ولا يفصله على ما ذكرناه عنه في ارض العشر
وزرعها وثمره ثلثها ووزع عمرانه ذهب في ذلك الى ان ذلك لا عشر
فيه وقد اعقل فيه قول مخالف لان اهل المدينة يزرون في ذلك

84

العشر كما ترون فيه لو كان في ارض العشر ويزعمون ان الحراج حق في الارض
 وان العشر حق في الزرع وفي الثمر وان الحراج يوضع في مواضع الحراج
 وان العشر يوضع في مواضع الصدقات ونحو الفون اباح فيه
 واما يوسف ومحمد وسائر اصحابنا في ذلك لان اصحابنا لا يوجبون في
 ذلك عشر او يذهبون الى ان العشر انما يجب فيما لا حراج في ارضه
 فاما ما كان في ارضه الحراج فلا عشر فيه عندهم قال ابو جعفر
 وكان الاوثان في ذلك عندنا والله ان يخرج الثمرة والزرع من
 البيع ويجعل لهما من عياله فيكونان مبيعين به فان رفع ذلك
 لا يترتب في ذلك عشر الا جاز البيع فيها وان رفع ذلك الى من
 يورثه عشر المثل في ذلك ما يري وكان اسم ما قد وقع عليه
 سوى ذلك قد وجب وجوبا لا اختلاف بين اهل العلم فيه وبلغ
 من كتب هذا الكتاب ان مكبة في اخرة اقوا من الباع انه لا حق لافواه
 في ارض هذا البستان وما في شئ منها ولا يذله عليها بسب احباره
 وما قبله ولا معاملته ولا مزارعه وان ارض هذا البستان المجدودة

في هذا

في هذا الكتاب في يد فلان بن فلان يعني المشتري دون ودون الناس
 كلهم بامير حق واجب مازع بحرقة فلان بن فلان يعني الباع والزمه
 الاقارب له فلان بن فلان يعني المشتري فان قال قائل قد ذكر في
 تقدم من هذا الفصل في ثمره النخل في ارض الحراج ما
 يمشك فيها اذا كانت في ارض العشر ماز من الناس من يجعل في الارض
 الحراج ويجعل في الثمرة العشر على ما ذكرته عن اهل المدينة ومن تابعهم
 على ذلك وقد علمنا ان من الناس من لا يجعل في هذا الثمر عشر
 وهم من ذكروا من اهل الحوفة ومن تابعهم على ذلك فكان ينبغي ان
 راسبت الله حقا بحق فيه الصدقة اذ كان من الناس من لا يجعل فيه حقا
 قبل له انما اردنا به لك ارضي من البيع قد دخل فيه ما لا يجوز
 وقوع البيع عليه في قول بعض الناس من هذه من المتتابعين فان
 كتب في ذلك خلاصا ان وجب له في ذلك حق الصدقة وهو كذا
 كذا اسمها من كذا كذا اسمها من هذه الثمرة القايمة في النخل القايمة
 في ارض البستان المجدودة في هذا الكتاب فان جمع ما وقع عليه

85

هذا الاستثناء المسمى في هذا الكتاب لم يدخل ولا شيء منه في هذا البيع
المسمى في هذا الكتاب كان ذلك جائزا غير انما من ان يتوهم فتوهم
انه انما اراد به ان كان حقه الله واجبا فلم يدخل في البيع وان لم يكن
حقا لله واجبا فقد وقع البيع على جميع الثمرة فيكون ذلك عنده
على معنى البياعات على المخاطرة فيكون له وجه يفيد به البيع ولكن
الاحوط في ذلك ان يكتب خلاصتها واجدا من عشرة اشهر من جمع هذه
الثمره الفايده في النخل القائم في هذا البستان المحدود في هذا الكتاب
وهو السهم الذي يجب لله عز وجل بحق صدقة ان وجب في هذه الثمرة
المذكورة في هذا الكتاب فان جمع ما وقع عليه هذا الاستثناء
المسمى في هذا الكتاب لم يدخل ولا شيء منه في هذا البيع المسمى في هذا
الكتاب ثم ينسحق الكتاب في ذلك على ما كتبنا في مثله ثم يكتب بعقب
ذلك اتباع المشتري هذا السهم من البايع بمال غير المال الاول
على مثل ما كتب في ارض العشر وهذا الاحوط ما قد راعاه عليه
في هذا الباب وبالله التوفيق ونسئله العون

بارك الله

ما
المشتري لما لا يقر المشتري كتاب العمده يقضه البايع
قال ابو جعفر فان زاد المشتري رجل من رجل واداروا معا بضايا
ولا ثمنها فازدت ان يكتب في ذلك كتابا مذكرفيه وجوب البيع بينهما
كتب كتاب المشتري على مثل ما كتبنا غير انك تحذف منه ذكر قبض
الثمره وذكر قبض الدار وذكر وجوب الدار وذلك ان الدار انما
يوجب على البايع رد الثمن اذا كان قد قبضه الا ترى انه لو ابر المشتري
في الثمن وقبل المشتري منه البراء انه لا يجب للمشتري على البايع ضمان
الدرك فكذا لا يلزم قبضه منه ايضا لم يجب له عليه ضمان الدرك
قال ابو جعفر فان زاد المشتري بعد ذلك ان يدفع الثمن الى
البايع وازاد البايع ان يسلم الدار الى المشتري ففعل ذلك وازاد ان
يكتب بينهما فيه كتابا يتو اصفان فيه ما كانا تعاقدنا من البيع ويبر اكل واحد
منهما فيه الى صاحبه مما كان وجب له في البيع كتب هذا ما شهد عليه
الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان بن فلان
الفلاني و فلان بن فلان بن فلان العدي وقد اقبلتوا معا وعرفوا ما عرفتموه

باعيا منها واسماها واسماها اقتراعهم واشتداهم على انفسها في
 عقولها وابدانها وحواسهم وما وذلك في شتر كذا من سنة كذا فلان
 ابن فلان بن فلان الغلاني المسمى في هذا الكتاب كان ابتاع من فلان بن فلان
 الغلاني المسمى في هذا الكتاب في شتر كذا من سنة كذا جميع الدار التي مدينه كذا
 في الموضع الكذا منها وهي الدار التي يحيط بها ومحيطها وشمل عليها
 حدودا من بعد احد حدود جماعة الحمد الاول وهو كذا انتهى الى كذا والحده
 الثاني والثالث والرابع وفيه يشرع باب هذه الدار المحيطة به
 في هذا الكتاب ابتاع فلان بن فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه
 الدار المحيطة به في هذا الكتاب يحيط بها كلها واراضها وبنائها وتغلبها
 وعلوها ومن اقلها في حقوقها ومسايلها في حقوقها وطرقتا التي هي
 لها من حقوقها وكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها وكل
 حق هو لها داخل فيها وكل حق هو لها خارج منها بكذا كذا دينا
 من قبل ذهاب عينا وازنه جيادا مشري لا شرط فيه ولا عده وذلك
 بعد ان اقترع فلان بن فلان وغلان بن فلان انهما قد زلوا جميعا جميع هذه
 الدار المحيطة به في هذا الكتاب وعائنا ماد اخلها وخارجها وجميع

ما فيها

86
 b

ما فيها ومنها من بنا ومنزل وقيل وحشيرة وتبين لها ذلك وعرفاه
 جميعا عن الحق هذه البيع المسمى في هذا الكتاب بعينها وقبل ذلك
 فتيبا على ذلك وتفرقا جميعا بابرانها بعد هذا البيع المسمى في هذا
 الكتاب عن تراخ منها جميعا بجميعه وانما من ماله واكتسابه كذا
 مشري باسم فلان بن فلان تراخا فيه ما كانا فعلا من ذلك فاذنحه
 شتر كذا من سنة كذا ومن شتر هذه المسمى فيه فلان بن فلان وغلان بن فلان
 وغلان بن فلان وغيرهم من الشهود ولم يقض فلان بن فلان من فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتاب وفيه الكتاب المذكور ما ذكره وشهوده في هذا الكتاب
 ولا شمامه ولم يقض فلان بن فلان من فلان بن فلان هذه الدار المحيطة
 به في هذا الكتاب وفيه الكتاب المذكور ما ذكره وشهوده في هذا الكتاب
 ولا شمامه وان فلان بن فلان يعني المسمى بعد ذلك دفع الى فلان بن فلان
 جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وفيه الكتاب المذكور ما ذكره وشهوده
 في هذا الكتاب وقبض منه فلان بن فلان واستوفاه تاما كاملا
 وابتراه من جميعه بعد قبضه اياه واستيفائه له وهو كذا كذا دينا من قبل
 ذهاب عينا وازنه جيادا وتسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحيطة

87

في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاريخه وشهوده في هذا الكتاب
جميع ما سمي لها ومنها في هذا الكتاب وقبضها منه فلان بن فلان
وصارت يد ويد وقبضه بهذا الشئ المسمى في هذا الكتاب وفي الكتاب
المذكور تاريخه وشهوده في هذا الكتاب فما ادرك فلان بن فلان ثم
ينسب الدرك على مثل ما نسقناه في موضعه فيما تقدم من كتابنا
فاذا امكن على آخر ذلك كتب على اثره وقد كتب هذا الكتاب تسعين
نظما واحدا ونسقا سوا الاثر في نسخته منها على نسخته حرقا تعيو حقا
ولا نزل بعد في نسخته منها يد فلان بن فلان ثقله وجهه ونسخته منها
في يد فلان ثقله وجهه ثم كتب الشهاده على اوراقها جميعا على
مثل ما كتبنا هاهنا في موضعها فيما تقدم من كتابنا ههنا
قال ابو جعفر وان شئت كتب الكتاب في هذا على
غير ما كتبنا وهو ان يكتب هذا اما شهد عليه الشهود المسمون في
هذا الكتاب شهدوا جميعا فلان بن فلان بن فلان العلاءي وفلان
ابن فلان بن فلان العلاءي وقد اثنوا عليها وعرفوها معرفة صحيحة
باعيانها واسمايها واسماءها لا يشترع عندهم واشهدوا لهم

87
ط

وانسبها

ع

على انفسها في حق عقولها وادانها وجواز امورها وذلك في مشر كذا من
سنة كذا لانها كانا تعاقدنا بينهما ببيع الكتاب على انفسها كتاب شرعي لائحة
بسم الله الرحمن الرحيم فكتب الكتاب كله ثم كتب واشهدا ببيعها على ذلك
فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان وغيرهم من الشهود
وحسب هو الشهود في هذا الكتاب شهدا انهم بخطوطهم وان فلان بن
فلان بعد ذلك دفع الى فلان بن فلان جميع الشئ المسمى في هذا الكتاب
ثم ينسق بغيره الكتاب في ذلك على نحو ما نسقناه في الكتاب المنسوخ في هذا
الباب قال ابو جعفر وهذا احب البنا في المعنى الاول لانه
قد يجوز ان يدعى احد المتبايعين في العقد الاول الذي كانا تعاقداه
بينهما فاشد غير واحد منهما تسليم الشئ الى صاحبه من مبيع ومن مبيع
به فيكون ذلك موضع شغب وكان احوط منه نسخ الكتاب الاول كله
في هذا الكتاب ليوقف به على حقيقة ما كانا تعاقداه فيها وهل
كان جائزا او فاسدا فان قال قائل فقد سمي في الكتاب الاول
الذي لم ينسخ فيه الكتاب الذي فيه ذكر تعاقد البيع تاريخ الكتاب
الاول واسما شهوده قيل له قد يجوز ان يفتق في ذلك تاريخ كتابين

88

كانا لكتبناهما في بيعتي تعاقدناهما في ذلك في شهر واحد
 ولا شئنا على كل واحد منهما شئ ولا باعيا منهم فلا يكون التنازع
 ولا اسم الشهود دليلين على الكتاب الذي كان فيه ذكر البيع
 المتوخى في هذا الكتاب ان مع من ذكرك البيعين المتقدمين

باب بيع الخبز

قال ابو جعفر واذا ابتاع الرجل من الرجل اذاعا على ان البائع
 فيها باختيار ثلاثة ايام او على ان المشتري فيها باختيار ثلاثة ايام
 ولم يتقايضا الدار ولا الثمن فازداد ان يكتب بينهما كما ما يتواصفان
 ما تعاقدنا بينهما في ذلك كتب كتاب الشري على مثل ما كتبنا في البيع
 الذي لم يقبض غير انك اذا التفتت الى فطر الثمن الذي به وقع البيع
 بينهما كتب على ان ذلك على ان فلان بن فلان يبيع الذي له الخبز منها
 باختيار في هذا البيع المسمى هذا الكتاب الى انقضاء يوم كذا وكذا
 كذا اليه خلو من شهر كذا من سنة كذا وكان هذا البيع الذي تعاقد
 فلان بن فلان وفلان بن فلان على ما سمي ووصف في هذا الكتاب
 بينهما في يوم كذا اليه خلو من شهر كذا من سنة كذا

ع

ثم كتبت اقتراهما بالثمن وتفرقناهما بايديهما بعد وقوع البيع بينهما
 عن تراص منهما به على مثل ما كتبنا في ذلك فيما تقدم من هذا الكتاب
 وما كتب في هذا الكتاب يتعاقدنا فيه ولا عده لان احدهما قد
 اشترط فيه الخبز على صاحبه وما كتب في ذلك ذكر المشتري على
 البائع لان البيع لم يتم بعد الا ترى ان المشتري ان كان هو الذي له الخبز
 فهما فلم يملك البائع عليه الثمن فكيف يجب له ضمان ذكر على البائع
 وانما يجب الذك له رد الثمن او لا ترى ان البائع لو كان هو الذي له الخبز
 منها ان المشتري لم يملك الدار بعد وان الدار في ملك البائع على حالها
 حتى يقطع خبازه ويجوز بيعه فكيف يضمن له ذكر كما في ملكه عليه
 قال ابو جعفر وان شئت كتب شري لا شرط فيه ولا عده
 غير الشرط الذي اشترطه فلان بن فلان على فلان بن فلان في هذا الكتاب
 على ما سمي ووصف فيه وهذا الكتاب النافذ المعتبر الاول لا يفتى
 ان يكون احد المتبايعين اشترط على صاحبه في البيع شرطا غير ما
 اقترنه له في هذا الكتاب قال ابو جعفر ولم يكن يجوز
 مكتوب في كتابه ذكر اليوم الذي وقع فيه البيع بين البائع وبين المشتري

89
ب
إذا كان أحدنا بالخيار على ما كتبناه نحن وهذا عندنا خطأ لأنه
إذا لم يفعل ذلك لم يدر متى كان البيع وقع بينهما ولا كم من وقوع البيع
بينهما وبين المدة التي سقطت الخيار بتقصيدها وبحسب البيع به وقد اختلف
في مدة الخيار المسترطبة في البيع فقال قوم منهم أبو حنيفة وزيد
أن كان ثلثة أيام أو أقل منها فالبيع جائز وإن كانت أكثر
من ثلثة أيام فالبيع فاسد وقال آخرون منهم أبو يوسف ومحمد الحنفين
إذا جعلت مدة الخيار معلومة بثلثة أيام أو أقل من الثلثة فالبيع
فاسد وإذا جعلت بثلثة فالببيع جائز فكبتنا ما كتبنا احتياطاً من
هذا الاختلاف وإنما كتبنا كذلك لأنه خلافت من شهر كذا من
سنة كذا ولم يكتب كذلك لأنه بقيت من شهر كذا من سنة كذا لأن
ما خلافت الشهر معلوم وما بقي منه مجهول لأنه قد يكون مرة ثلاثين ومرة
تسعة وعشرين فكبتنا ما كتبنا لذلك فإن أمضى صاحب الخيار
البيع وأراد أن يكتب في ذلك كتاباً كتب هذا ما شهد عليه
الشهود المسمون في هذا الكتاب شهدوا جميعاً أن فلان بن
فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان بن فلان الفلاني وقد اتفقوا

90
وعرفوا ما عرفه صحبنا ما عينا منها واستماها واستماها بالقرآن
عندهم واستندوا به على أنفسهم في حق عقولها وأبدانها وخواص
أموالها وذلك في شهر كذا من سنة كذا أن فلان بن فلان المسمى
في هذا الكتاب كان ابتاع من فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب من
فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب في شهر كذا من سنة كذا جميع ما تسمى ووصف
في كتاب فسمي بسم الله الرحمن الرحيم فبيع الكتاب كله وفي شهر كذا
المسمى فيه فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان وعنه
من الشهود وأن فلان بن فلان بعد ذلك وقبل مضي مدة الخيار إلى
أشهر طلبها لنفسه في البيع المسمى في هذا الكتاب وفي الكتاب
المنشوخ في هذا الكتاب أجاز هذا البيع وأمضاه وأبطل
خياره فيه فصار بذلك هذا البيع المسمى في هذا الكتاب بيعاً لا
مشرط فيه ولا عده ودفع بعد ذلك فلان بن فلان يعني المشتري
لا فلان بن فلان يعني البائع فجمع الثمن المسمى في هذا الكتاب
وقبضه منه فلان بن فلان واستوفاه منه تماماً كاملاً ثم يلى
الكتاب في ذلك وفي بعض الدار المبيعة وفي وجوب

الذرك على قتل ما كتبنا في ذلك في قرض بالركن في كرقضه في كتاب
 عقد البيع قال ارجو **حرف** وان اردت ان كنت بينهما
 كتاب الاجازة من غير ان يفتح فيه كتاب المعاقره كتب الكتاب على
 ما كتبنا في اذ التيق على التاريخ الاول كتب ان فلان بن فلان المسمى
 في هذا الكتاب بغير المشتري كان اتباع من فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب
 بغير البائع في يوم كذا كذا اليه خلت من شهر كذا من سنة كذا
 جمع الدار التي مدينه كذا في الموضع كذا منها وفي الدار التي محيط
 بها ومجها ونشتمل عليها حدود اربعة اجد حدود جماعة الاول
 وموكذا انتهى الى كذا والحد الثاني والثالث والرابع وفيه
 بشرع باب هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب اتباع فلان
 ابن فلان من فلان بن فلان جمع الدار المحذورة في هذا الكتاب
 حدودها كلها هي بتمهي الى وكل حق يؤولها خارج منها فاذا انتهت
 بالذلك كتبت على اثره بكذا كذا اذنا را مثاقيل ذهبا عينا
 وازنه جيدا مشتري مائة فيه وعليه ان فلان بن فلان المسمى في هذا

الكتاب

الكتاب بالحجارة في هذا البيع المسمى في هذا الكتاب ان يتاامضاه
 وان يتاامضاه الى انقضاء كذا اليه خلت من شهر كذا من سنة كذا وذلك
 بعد ان قرض فلان بن فلان وفلان بن فلان انها قد راها جميعا هذه
 الدار المحذورة في هذا الكتاب ثم غسق الكتاب في ذلك على مثل ما
 كتبنا في مثل ذلك مما قد تقدم في كتابنا هذا في ما على غير تراخي
 منها جميعا جميعه وانفاذ منها له فاذا التيق على ذلك كتب واكتبنا
 بينهما في ذلك كتاب شري باسم فلان بن فلان بغير المشتري تواصفا
 فيه ما كان بينهما مما سمي ووصف في هذا الكتاب تاريخ ذلك الكتاب
 شهر كذا من سنة كذا ومن شهاده المسمى فيه فلان بن فلان وفلان بن
 فلان وفلان بن فلان وغيرهم من الشهود واحوط في هذا ان يكون
 الكتاب الاول مؤرخا باليوم الذي وقع فيه البيع فان كان ذلك
 قد فعل كذا في هذا الثاني تاريخ يوم كذا كذا اليه خلت من شهر
 كذا من سنة كذا او سميته شهاده عما مثل ما ذكرنا وكتب بعد ذلك
 ولم يقبض فلان بن فلان من فلان بن فلان الثمن المسمى في هذا الكتاب

21

916
وفي الكتاب المذكور تاريخ وشهوده في هذا الكتاب ولم يقبض فلان
ابن فلان من فلان بن فلان شيئا مما وقع عليه هذا البيع المسمى بهذا
الكتاب وفي الكتاب المذكور تاريخ وشهوده في هذا الكتاب وان
فلان بن فلان يعني الذي له الخيار بعد ذلك قبل انقضاء مدة الخيار المذكور
في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاريخ وشهوده في هذا الكتاب
امضي هذا البيع المسمى بهذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاريخ
وشهوده في هذا الكتاب واجازه وقطع خياره فيه ثم مكث دفع
المشتري الثمن الى الباع وتسلم الباع الدار الى المشتري وجوب
الترك للمشتري على الباع على مثل ما كتبنا الدار التي لم يقبض
عند ابتياع متاعها اياهانم قبضت من بعد ذلك على ما في الكتاب
الذي قبل هذا الكتاب قال ابو جعفر فان لم
يكن الذي له الخيار اجاز البيع بلسانه واخط مده الخيار مضت فتم
البيع بمضيها كتبت في الموضع الذي كتبنا فيه الاجازه ثم ان
مده الخيار المسماة في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور
تاريخ وشهوده في هذا الكتاب انقضت من قبل ان يبطل

تاريخ

فلان من فلان يعني الذي له الخيار هذا البيع المسمى بهذا الكتاب
وفي الكتاب المذكور تاريخ وشهوده في هذا الكتاب لمضيها فيما
بين فلان بن فلان وفلان بن فلان وصار بيعا مشروط فيه ولا عده
ثم تيسر الكتاب على ما كتبنا وان لم يكن الذي له الخيار اجاز البيع
ولكنه ابطاله في الدلالة لزاما للمشترط له الخيار فيما كتبت الكتاب
على ما كتبنا اذ انتهيت الى في قبض الدار المبيعة كتبت على اثر ذلك
وان فلان بن فلان يعني صاحب الخيار بعد ذلك قبل انقضاء مده
الخيار المذكور في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاريخ وشهوده
في هذا الكتاب نقض البيع المسمى بهذا الكتاب وفي الكتاب المذكور
تاريخ وشهوده في هذا الكتاب فيما كان هو وفلان بن فلان تعاقدوا
فيه البيع على ما سمي ووصف في هذا الكتاب بخيار الذي كان
له فيه على ما سمي ووصف في هذا الكتاب وكان ذلك منه محض
من فلان بن فلان يعني الذي له الخيار المتياعين ثم مكث بعد ذلك
فلاحق لفلان بن فلان يعني المشتري في هذه الدار المذكورة
هذا الكتاب ولا شيء منها ولا شيء ارضها ولا شيء بنايتها

ولا دعوى له فيها ولا طلبه فتسبب ملكه ولا يبيع ولا يغيره على وجه
والاستبواب كلها وكل دعوى مدعيها فلان بن فلان يعني المشتري
في هذه الدار الممدودة في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تازي
وشاؤده في هذا الكتاب وفي شئ منها وفي أرضها وفي بنايها
وفما سوى ذلك منها ويدعي ذلك له احد بسببه وفيه تشهد له على
ذلك وثبته بحضرتها وجمعة بحجة بها وليس مدعيها تريد استخلاص
فلان بن فلان بها ومطالبه ومنازعه وعلقه وتبعه فذلك كله زور
وباطل وافتك وظلم وفلان بن فلان من جمع ذلك كله ترى وفي جلد
وسعه في الدنيا والاخرة لعلم فلان بن فلان يعني المشتري ولمعرفة
انه لا يدعي ذلك وما يشاء منه وما يدعيه له احد بسببه الا بعد با
وظلما فقل فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري
جمع الاقراء والبراه والتجليد المسمى جمع ذلك في هذا الكتاب
نحاطبه منه لياه على جمع ذلك وقد كتبت هذا الكتاب فتحتين
نظاما واحدا ونسقا سوا لا تزيد نسمة منها على نسمة حقا تغت
يحكما ولا تزيد معي نسمة منها في يد فلان بن فلان معه له

92
b

فيها

نسمة منها في يد فلان بن فلان معه له وحده قال ابو جعفر
وقد كان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن رجا كتوبا في مثل
هذا الكتاب يذكرون فيه نقص السع الذي كان عليه ومن البائع وهو الخيار
الذي كان بينهما فيه ولا يتوقون فيه جميع الاستبواب التي جرت من البائع
ومن المشتري وذهبوا في ذلك الى ان المشتري ان يكون في يده حجة
له هو انقاض البيع خاصة حتى لا يطالبه البائع بعد ذلك بالثمن
ويدعي عليه وجوب السع وتماه والحق الا حوط به ذلك عندنا
وفي غيره مما يحتاج احد المتعاقدين فيه الى حجة تكون في يده على صاحبه
ومحتاج صاحبه ان يكون في يده حجة عليه ان ينسق السع واستبوابه
التي كانت بعده الى ان يكتب ذلك الكتاب بينهما ثم يجعله تحتين عند
كل واحد منهما احدا لهما لا تخاف من ذلك من تعاقب العقدين
واخلاصهما قال ابو جعفر وانما ذكرنا في كتابنا
حضور الذي لا خيار له المتبايعين نقص الذي له الخيار منه البيع لما
في ذلك من الاخلاف كان ابو حنيفة ومحمد بن الحسن يقولان ليس للذي له الخيار

الذي يحتاج اليه

93

منها ان ينقض البيع الا بمحض رضا صاحبه وقد كان ابو يوسف قال بهذا القول
ايضا ثم رجع عنه فقال له ان ينقض الخيار حضرة صاحبه او لم يحضر
فقد رآه زوي عنه محمد بن الحسن فيما حدثناه سليمان بن شعيب عن ابيه
عن محمد بن الحسن وزوي عنه بشر بن الوليد انه قال لا امل ان كان البائع
هو الذي له الخيار منها فنقضه جائز حضرة المشتري او لم يحضر وان
كان الخيار للمشتري لم ينقض له ان ينقض البيع الا بمحض رضا البائع
ودعه في ذلك الى ان الخيار اذا كان للبائع فلم يخرج البيع من ملكه
بعد البيع فله نقض البيع حضرة المشتري او لم يحضر واذا كان الخيار
للمشتري فقد كان ملك المبيع على البائع بعقد البيع وهو اذا
نقض البيع بحق خياره فيه رده الى ملك البائع قال فليس له رده
الا ملك البائع الا بمحض رضاه فكان في الحجة على هذا القول لمحمد بن
الحسن ان البائع اذا كان له الخيار في المبيع فلم يملك المشتري المبيع
وليس البيع قد ملك على المشتري الثمن اذا كان المشتري لا خيار له
واذا كان المشتري بالخيار فقد ملك على البائع المبيع ولم يملك

البائع

البائع عليه الثمن لان خيار المشتري يمنع البائع من ملك البند عليه
كما كان خيار البائع يمنع المشتري ملك المبيع عليه فلما كان المشتري
في هذا القول ليس له نقض البيع الذي يرد به المبيع الى ملك البائع
الا بمحض رضاه من البائع كان بذلك النقض الذي يرد به البائع ملك الثمن
الى المشتري اذا كان الخيار الى البائع ليس له ذلك الا بمحض رضاه المشتري
وحكي محمد بن شعيب عن محمد بن الحسن في هذا الباب ان ما ذهب اليه
ابو حنيفة في ذلك اولى عنده مما ذهب اليه ابو يوسف في الحجة اخري
وهي فيما ذكرناه وجد الموكل الذي يعقد الوكالة لو كيله فيما يعقد ما
عليه ليس له اخراج وكيله بعد منها بغير محضر من وكيله ذلك منه
وكذلك وكيله بعد قبوله الوكالة منه ليس له اخراج نفسه من
تلك الوكالة الا بمحض رضاه من موكله اياه بهاذلك الامر ان رجلا
لو وكل رجلا ببيع عبده فمضى الوكيل لبيعه ثم عزله الموكل عن ذلك
فباع العبد قبل ان يعلم بقول الامر اياه ان يبعه جائز او لا ترى
ان رجلا لو وكل رجلا ببيع عبده لم يملك مملوكه من فلان بن فلان

وكالصحيفة ثم اتيه بغير ذلك المال من فلان ذلك ونحوه ان يكون
البيع لنفسه انه لا يكون له ذلك لانه عقد للموكل ان ذلك المشتري
يكون له ولا يكون له اخراج نفسه مما قد عقده عليها الا بمحض عهده
ذلك له عليها وذلك ايضا المضارب لو ان رجلا دفع الى رجل
الف درهم مضاربة صحيمه على شرائط مستماه معلومة ثم اذاد واحد
من رب المال ومن المضارب ابطال العقد بغير محضر من صاحبه انه لا يكون
له ذلك وكذا الشراكة لو تعاقد رجلان شراكة بينهما على ما تجوز
عليه الشراكة ثم اذاد احدهما ابطال ذلك العقد بغير محضر صاحبه
انه لا يكون له ذلك فلما كانت هذه العقود على ما ذكرنا ليست
لاحد من متعاقديها اخراج نفسه منها الا بمحض صاحبه كان ذلك
ايضا البيع المشتروط فيه الخيار ليس لواحد من متعاقديه اخراج نفسه
ما عقده لصاحبه منه الا بمحض صاحبه وانما كتبنا في بعض
البيع حضور الذي لا خيار له من المتبايعين ولم يكتب ذلك في اجازة
البيع لاجتماعهم ان الاجازة من الذي له الخيار من المتبايعين جائزة

فخصر صاحبه او لم يحضر فان كان المشتري قد دفع الدار من البائع في
وقت وقوع البيع بغيره وبيعه ثم يقض الشيء له الخيار منها الب
بحو خياره ولم يكن البائع قبض الثمن من المشتري ككتب الكتاب في دور
على مثل ما كتبنا غير المكتد كرفه ان المشتري قد كان قبض فمع ما وقع
عليه البيع بتسليم فلان بن فلان يعني البائع اياه اليه وصار في يده وقبضه
ثم منسوق الكتاب على ما كتبنا في اذ لا يتد على ذكر قبض البيع ككتب
على امر ذلك وتسليم فلان بن فلان يعني المشتري الى فلان بن فلان يعني
البائع جميع هذه الدار المذكورة في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور
تاريخه وشهوده في هذا الكتاب جميع ما سمي له او منها في هذا الكتاب
وفي الكتاب المذكور تاريخه وشهوده في هذا الكتاب هذا الزم لم يقض
فسمي الكتاب الاول في هذا الكتاب وان كنت نسخة ككتب وفي الكتاب
المنسوخ في هذا الكتاب ثم مكنت وقبضها منه فلان بن فلان على
ههنا التي كان قبضها عليها منه فلان بن فلان وصار في يد فلان بن فلان
وقبضه ثم منسوق الكتاب على ما كتبنا في ذلك من نفي حق المشتري منها

من الدار على مثل ما كتبنا في ذلك في هذا الباب فان كان البائع
يخاف ان يكون المشتري قد راجعها الى غيره فاذا اذلت عنده الدرك
فيما من قبله وبسببه كتب في اخر الكتاب قبل ذكر قول البائع البراه
والتحليل وقد ضمن فلان بن فلان يعني المشتري لفلان بن فلان يعني البائع
جمع الذي يدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي الكتاب
المذكور تاريخه وشهوده في هذا الكتاب هذا اذا لم تكن تحت الكتاب
الاول في هذا الكتاب الثاني وان كنت تحت نسخة كتب وفي الكتاب المنشوخ
في هذا الكتاب من قبله وبسببه بسبب تولي واشهاد وتعليك واقراز
وحدث ان كان فلان بن فلان احدث في هذه الدار المحدودة في هذا
الكتاب وفي شئ منها او احدث له محدث بامرته وجيله ان كان احيانا
في ذلك او احييت له بامرته يزيد شئ من ذلك ابطال شئ مما يجب عليه
لفلان بن فلان يعني البائع بحق البيع المذكور في هذا الكتاب ضمانا لازما
واجبا بامرته وواجب لازم عرفه فلان بن فلان يعني المشتري لفلان
ابن فلان يعني البائع ولزمه بذلك ضمان ما ضمنه له في هذا الكتاب

بمراة

وبمراة لفلان بن فلان ان اذكر فلانا في ذلك درك من قبله وبسببه حتى خلاص
من جمع الذي يدرك في ذلك من قبله وبسببه او يرد عليه مع الذي يجب له
عليه زده ويلزمه له بحق الدرك والضمان المسمى في هذا الكتاب
فقبل فلان بن فلان من فلان بن فلان جمع الاقراز والبراه والتحليل
والضمان المسمى جمع ذلك في هذا الكتاب بمخاطبة منه اياه على جمع ذلك
ثم مكنت بعقب ذلك وقد كتب في هذا الكتاب تحتين ثم تبع ذلك الشاهد
على مثل ما كتبنا في مثل ذلك مما قد تقدم في هذا الباب
فان كان البائع قد قبض الثمن من المشتري وفي وقت وقوع البيع بينهما
كتب الطار في ذلك على مثل ما كتبنا وحدث فيه ان البائع قد كان قبض
الثمن من المشتري واستوفاه منه تاما كاملا فان كان الخيار كان
للبيع كتب وبمراة من جمعه بعد قبضه اياه واستيفاه له منه على
مثل ما كتبنا في مثل ذلك مما قد تقدم في هذا الكتاب وان كان الخيار
للمشتري لم يكتب وبمراة من جمعه ان الخيار اذا كان للبائع لم يمنع
من ملك الثمن فقبضه اياه براه للمشتري واذا كان الخيار للمشتري

74

لم يملك البائع فقبض المشتري اياه منه ليس بمزاد للبائع لان التزاق
بالقبوض انما يكون من حيث له قبض الذي قبض قبل قبضه اياه
فان كان الخيار للبائع فنقبض الباع بحجته وانه واثم ذراهم او ثمانية
او شي مما يكال او يوزن او مما يعد ماله مثل وقد كان البيع وقع على
هذا المكيل او على هذا الموزن او على هذا المعدود شيوي الذراهم
والثمانية غير عينه ثم اعطاه المشتري ذلك وقبضه منه ثم نقض
البائع البيع بحجته وانه فيه وجب عليه ان يرد البائع على المشتري
مثل ما قبض منه وليس عليه ان يرد عليه ما قبض منه بعينه وان كان
قائما بدينه وان كان الثمن عتقا وضا وجب عليه ان يرد ما بعينه
وكذلك ينبغي ان يرد ذلك كما يك على ما ذكرنا في كل صنف
من هذه الاصناف فان الخيار للمشتري وجب على البائع ان يرد
عليه ما كان قبض منه عرضا او غير عرض لانه لم يملكه عليه
ونبغي ان يرد ذلك كما يك ومكتب انه مثله الى المشتري وان
المشتري قبضه منه وهو على عينه الى كان البائع قبضه منه علينا

المراد

باب اشترى النخل والشجر

قال ابو جعفر فر واد المشتري رجل من رجل نخله بارضه
فازاد ان يكتب عليها ذلك كتابا كتبت هذا اما المشتري فلان
ان فلان العلام من فلان من فلان بن فلان العلام من المشتري منه نخل
الكتاب من البستان المحظوظ الذي مدينه كرايه الموضع الخزامه
تجد البستان ثم كتبت ذلك ما و البستان ليدرك لانه محظوظ ثم
كتبت وهذه النخله التي وقع عليها هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
من هذا البستان المحظوظ في هذا الكتاب في الجانب الكذا
او مشددا رعا كذا ومحيط بموضعها من الارض ومجمعة وشتماعه
حدود اربعة ثم كرده ثم ينسق الكتاب في الارض المعروفة فان كان
هذا البستان غير محظوظ فقد تقدم كلامنا في مثل ذلك في بيع البيت
من الدار ومن الارض المحظوظه ومن الارض غير المحظوظه ومثله ذلك
ما يبيع ان يكتب في هذا المصل ذلك ووجوه الاحكام فيه ولو كان
لهذه النخله المبيعة شتر من بستان هذا البستان الذي هي فيه
كتبت في موضع ذلك جتوقدا وشتر بها الذي هو لها من البين

من هذه البستان المحدودة في هذا الكتاب في موضع كذا ومثل
فما في هذا الشرف البستان الفناء التي من هذه البستان المحدود في
هذا الكتاب في موضع كذا من اول هذه الفناء الملاصق اولها هذه
البستان المحدودة في هذا الكتاب من جانبها الكذا حتى ينتهي ذلك الى
هذه النخلة التي وقع عليها هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
وان كان اشترى هذه النخلة على ان يقطعها باصلها فذلك جائز
فان لادان ان يكتب في ذلك كما يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان
من فلان الفلاني من فلان بن فلان بن فلان الفلاني اشترى منه جميع النخلة
التي من البستان الذي بمدينة كذا في موضع كذا ثم تحدد البستان ثم تصف
موضع النخلة وتحدده ثم يكتب اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان
جميع هذه النخلة الموصوفة المحدودة ارضها من البستان المحدود
في هذا الكتاب باصلها وجذورها وتبيع فيها القايمن فيها خلا
ارضها فانها لم تدخل ولا شيء منها في هذا البيع المسمى في هذا
الكتاب ثم يسمى الثمن ثم يذكر دفع المشتري اياه الى البائع
وقبض البائع اياه منه ثم يكتب قبض المشتري النخلة

٩٧

من البائع

من البائع بقبض البائع اياه منه ثم يكتب قبض المشتري النخلة
ثم يفتى الكتاب بذلك على مثل ما كتبنا غير انك لا تحتاج في
ذلك الى ذكر ضمان الدرك فان اشرت ان يكتب في ذلك ضمان الدرك
فلا تذكر لها حقوقا غير ان اصحابنا لا يكتبون ضمان الدرك الا في
العقارات خاصة ويحيزون فيما سواها بما توجه الاحكام
فان اذن البائع للمشتري في ترك النخلة في ارضه عازبه منه اياه ذلك
كتب على ان يترك الفرق وقد اذن فلان بن فلان يعني البائع
لفلان بن فلان يعني المشتري في ترك هذه النخلة التي وقع عليها
هذا البيع المسمى في هذا الكتاب في موضعها الذي هو فيه الرمس
تشار كما فيه موضع هذه النخلة من البستان المحدود في هذا الكتاب
عازبه في يد فلان بن فلان يعني المشتري لفلان بن فلان يعني البائع
باحظه فلان بن فلان يعني البائع برفها عازبه من ثا وعلى ان فلان
ابن فلان يعني المشتري لا يستحق هذه العازبه المذكورة في هذا الكتاب
من موضع هذه النخلة التي وقع عليها هذا البيع المسمى في هذا
الكتاب من ثوبه هذا البستان المحدود في هذا الكتاب

٩٨

شيا وجمع ما في هذا الكتاب من اذن وعاربه فعلي غير شرط كان
في عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب شهد

باب
شترى التمره القايمه في رؤس النخل وشترى الزرع
القايمه في الارض

قال ابو جعفر ⁹⁸ _b ولذا اشترى رجل من رجل ثمره قايمه في
نخل كسبه هذا اما اشترى فلان من فلان من فلان الفلاني من فلان بن
فلان من فلان الفلاني اشترى منه جميع الثمر القايم في النخل الذي
البيستان الذي مدينه كذا في الموضع كذا منها وهو البيستان
الذي محيطه وجميعه ويشمل عليه حدود اربعة اجد حديد وجماعه
الحذر الاول وهو كذا ينتهي الى كذا والحذر الثاني والثالث والرابع
وفيه يشرع باب هذا البيستان المحدود في هذا الكتاب اشترى
فلان من فلان من فلان من فلان جميع الثمر القايم في نخل هذا البيستان
المحدود في هذا الكتاب بعد ان زهق هذا الثمر وشافه عظمه
وجعل يبعده خلا ما لله عز وجل في هذا الثمر من الصدقه الواجبه
وهو شتم واحد من عشيره اشتم من هذا الثمر المذكور في هذا

الكتاب

الكتاب شافع فيه غير مقسوم منه هذا ان كانت ارضه تسقي
فيما واستقيها السماء وان كانت تسقي بغرب او دليه او شافيه
كسبه وهو شتم واحد من عشيرتها من هذا الثمر المذكور في
هذا الكتاب شافع فيه غير مقسوم منه فان جميع ما وقع عليه
هذا الكتاب لم يدخل ولا شاف منه في هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
ثم يفتي الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في مثله مما قد تقدم في
كتابنا هذا وقد كان ابو زيد يكتب في هذا النحو مما كتبنا غير انه
لا يذكر في كتابه وهو الثمره ولا يفتي عظمها ولا جعل سعيها وذلك عندنا
اغفال منه لان اهل المدينه لا يجزؤون سعي الثمار حتى تزهر وتنباهي
عظمها قال ابو جعفر فان زاد المشتري اشترط
ترك الثمره رؤس النخل الى وقت صرامه فان الناس مختلفون في
ذلك فمنهم من يقول اذا وقع البيع على هذا الشرط كان البيع
قاسدا ومن ذهب الى ذلك ابو حنيفه وابو يوسف ومنهم
من يقول البيع جائز والشرط جائز لان معايلات الناس
على ذلك مجرى ومن ذهب الى هذا القول محمد بن الحسن

هذا الكتاب المذكور

99

فكان اثنى الاشياء هذا ان يترك ذلك على العارية من البائع
 للمشتري وهو اقصى ما يقدر عليه في هذا الباب وان كان للبائع
 مع ذلك ان يأخذ المشتري برفع ذلك عن ثلثه متى شاء في قوله اي حصة
 واما يوسف فان اردت ان تبيع ذلك كما بك كتبت وقد اذن
 فلان بن فلان ببيع البائع لفلان بن فلان ببيع المشتري في ترك هذا
 التمر الذي وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وهو من النخل
 الذي هو فيها الى وقت صرامها ثم يكتب وجمع ما في هذا الكتاب
 من اذن فعلي غير شرط كان في عقدة البيع المسمى في هذا الكتاب
 مشهود قال ابو جعفر واذا اشترى الرجل من الرجل
 ثمرا في نخل لم يثناه عظم ذلك التمر فتركه بغير اذن من البائع حتى
 تناهي في ثلثه فان ابا جعفر واما يوسف وحمد بن الحسن قالوا في
 ذلك التمر كله للمشتري وعليه ان تصدق منه بما اذنت في ثلث البائع
 ولو اشتراه وهو يلح قد تناهي عظمه ثم تركه بغير اذن البائع
 في النخل حتى صار رطبا فان ذلك كله للمشتري ولا يتصدق منه بشي
 الا في هذا انما تغير فصار رطبا بعد ان كان بلجا

99
6

هذا

دكان

لو كان سبورا ولو تركه باذن البائع كانت الرأفة للمشتري طيبة
 في جميع ما وصفنا ولو اشتاجر رؤس النخل من البائع سبورا معلوما
 باجر معلوم او اشتاجر هامنه الى جزاذا التمره كانت الاجارة فاستد
 في الوجهين جميعا ولم يجب للبائع على المشتري اخذ وكانت زكاة
 التمره طيبة للمشتري لان الاجارة له ان يطلعت صاد المشتري كانه
 ترك التمر في نخل البائع باجره البائع في ذلك له على سبيل العارية
 ولو ان رجلا اشترى من رجل زرعاً قائماً بغير ارض له كتبت
 هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني
 اشترى منه جميع الزرع الكذا القائم في الارض التي بدينه كذا
 في الموضع الكذا منها المعروف بكذا ثم كذا الارض ثم يكتب
 اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذا الزرع الكذا
 القائم في هذه الارض المحدودة في هذا الكتاب بعد ان تناهي
 عظم حبه واستند وجل تبعه خلاص الله في هذا الزرع الكذا
 في هذا الكتاب من الصدقة الواجبة فيه وهو كذا كذا اشتما من
 كذا كذا اشتما فان جمع ما وقع عليه هذا الاستئذان المسمى في

١٥٥
ب
هذا الكتاب لم يدخل ولا شيء منه في هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
وتمثل ذلك ما كتبناه في التمرة المبيعة في رؤوس النخل وبتوا
هذا كان هذا الزرع في أرض العشرة أو في أرض الخراج في يكون
الكتاب في ذلك مجتمعا على صحة لما قد ذكرنا قبل هذا الباب
عن أهل المدينة أنهم يوجبون العشرة الزرع الذي يكون في أرض
الخراج كما يوجبونه في الزرع الذي يكون في أرض العشرة وبتوا
أيضا كان الزرع مما يكون مقدار خمسة أو ستة أو أقل من خمسة
أو حتى أن أردت أن يكون كما يك مجتمعا على صحة ما إذا جيفة
وجب الصدقة في قليل ما خرج من الأرض وكثيره وقد روي
ذلك عن ابن هبم ومجاهد وكذلك كتب في التمرة النخل المبيعة
فيما قلنا منها وفيما كتب على مثل ما كتبنا فيها وفي الزرع
المبيع على ما ذكرنا في ما يكون لأحد من أهل العلم تسبيل
لا نفرض كما أنك فإن زاد المشتري استيجارا لأرض من
البائع إلى وقت معلوم كتبت الكتاب على مثل ما
كتبنا في إذا أتيت على وتفرقا بعد هذا البيع المسمى

في هذا

١٥٦
ب
في هذا الكتاب بابتدائها عن أرض منها جميعا بجميعه وانفاذ منها له
كتبت على اثر ذلك ثم إن فلان بن فلان بعد المشتري لم يستاجر
من فلان بن فلان يعني البائع جميع الأرض التي فيها هذا الزرع
المسمى في هذا الكتاب وهي الأرض المحدودة في هذا الكتاب
بحدودها كلها وجميع حقوقها كذا كذا شهر أو ثمانية أو لها
مستعمل شهر كذا من سنة كذا وأخرها انقضاء شهر كذا من سنة كذا
بكذا كذا دينار أو مثاقيل ذهب عينا وأرضه جياذا على أن يدفع فلان
إلى فلان بن فلان بن فلان أجرة كل شهر من هذه الشهرة المستمارة
في هذا الكتاب عند انقضاءه وهي كذا كذا دينار أو مثاقيل
ذهب عينا وأرضه جياذا وسلم فلان بن فلان إلى فلان بن فلان جميع
ما وقعت عليه هذه الإجارة المستمارة في هذا الكتاب وقبضه
منه فلان بن فلان وصار في يده وقبضه بهذه الإجارة المستمارة
في هذا الكتاب في مستعمل شهر كذا من سنة كذا بغيرها مل
بينة وبينة وبغير مائع له منه وذلك بعد أن أقر فلان بن فلان
وفلان بن فلان أنها قد رابا جميع ما وقعت عليه هذه الإجارة

المستأجر في هذا الكتاب وعائنه داخله وخارجه ويمنع له ذلك
وعرفاه جميعا عند عقده الاجارة المستأجر في هذا الكتاب
بينهما وقبل ذلك فتعاقد هذه الاجارة المستأجر في هذا الكتاب
على ذلك وتفرقا جميعا بابدانها بعد هذه الاجارة المستأجر في هذا
الكتاب عن تراص منها بندا وانفاذ منها لها وكان استيجاز فلان بن فلان
من فلان بن فلان جميع ما ذكر استيجاز اياه منه في هذا الكتاب
بغير شرط كان منها في عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
وبعد ان تفرقا بابدانها عن المجلس الذي تعاقد فيه هذا البيع
المسمى في هذا الكتاب وقد كان ابو زيد يكتب هذه
الاجارة استيجاز منه مواضع الزرع وهذا عندنا خطأ لان
ذلك على مواضع نبات الزرع دون غيره من الارض فكان
الاوتق في ذلك عندنا والله اعلم ما كتبنا وكان ابو زيد يكتب
انما هذه الاجارة كل شهر بكذا ولا يسمى عدد الشهور وهذا
عندنا خطأ لا خلاف الناس في ذلك فكان ابو جعفر
يجعل الاجارة في هذا على شهر واحد وكان ابو يوسف رحمه

يعملها

يجعلها اجارة جازية كل شهر بمسمى الى ان يخرج ما وقعت عليه الاجارة
من المشتاجر فكتبنا ما كتبنا اجتنابا من هذا الاخطا
وقد كان ابو زيد ايضا يكتب في هذه الاجارة على ان لفلان بن فلان
تترك هذا الزرع الذي وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
في مواضعه الى انقضاء هذه الشهور المستأجر في هذا الكتاب وهذا
عندنا مما لا يحتاج اليه لان الاجارة اذا وقعت على الارض كان
للمشتري منع البائع منها ومن دخولها ولم ينسب للبائع ان يأخذ
المشتري برفع شيء مما له فيها فلا معنى لهذا الذي كتبه ابو زيد وهو
ايضا عندنا على ما عقد عليه الاجارة مجال لانه لم يعقد
الاجارة على شهور معلومة فكون لها انقضاء يلحق اليه ويرجع اليه
وانما عقدوها كل شهر بكذا وكذا وان يترك البائع الى المشتري
من عيوب الثمرة التي تامة اياها في الفل او من عيوب الزرع
القائم الذي ياعه اياه كتبت الطار على ما كتبنا غير انك
كتبت في اخره قبل الشهادة واقتر فلان بن فلان نعم المشتري
انه قد نظر الى عيوب جميع ما وقع عليه هذا البيع المسمى في

هذا الكتاب ونحوها وأما ما عدا هذا من الأعراف فلا بد من بيان
 بيع الباع شلوم باب شري الحمامات
 قال أبو جعفر وإذا اشتري رجل من رجل حماما بموضع زبله
 وموضع بيته فإذا كان يكتب في ذلك كتابا كتبت هذا ما اشتري
 فلان بن فلان بن فلان العلاءي من فلان بن فلان العلاءي اشتري
 منه جميع الحمام وجميع الحجرة المعروفة بملقي زبله وجمع الحجرة التي فيها
 بيت هذا الحمام وشاقيته وهذا الحمام وهاتان الحجرتان بمدينه
 كذا في الموضع الذي منها المعروف بكذا فان ذلك ملاصق بعضه
 بعضا كتبت ويحيط بهذا الحمام وبهاتين الحجرتين وجمع ذلك
 ما شئت عليه حدودا أربعة وإن شئت كتبت وهذا الحمام وهاتان
 الحجرتان ملاصق بعضهن بعضا ويحيط بهن ويجمعن ويشمل عليهن
 حدودا أربعة وإنما ذكرنا ملاصقة بعضهن بعضا ولم نجتر بقولنا
 ويحيط بهن ويجمعن ويشمل عليهن حدودا أربعة لأنه قد يجوز أن
 تكون تلك الحدود مجمعة وغيرهن من الطرق والدور والمنازل
 التي لم يقع عليهن البيع فحسبنا الملاصقة لئلا يفتقد ذلك

وغيره

وليدل على أن ما جوة الحدود قد دخل في البيع ثم كتبت حدودها على
 الحد الأول وهو كذا انتهى إلى كذا والحد الثاني والثالث والرابع وفيه
 يشرع أبواب هذا الحمام وهاتين الحجرتين هذا إن كانت أبوابهن مشتركة
 في حد واحد وإن كانت تشرع في حدود مختلفة كتبت ولهذا الحمام
 وهاتين الحجرتين الحدود ذلك في هذا الكتاب ملاصقة أبواب فمئتين باب
 واحد يشرع مئتين في حد من الكذا ويدخل منه إلى الحمام الداخل في
 الحدود المذكورة في هذا الكتاب ومئتين باب واحد يشرع مئتين
 في حد من الكذا ويدخل منه إلى الحجرة المعروفة بملقي زبله هذا الحمام الداخل
 في الحدود المذكورة في هذا الكتاب ومئتين باب واحد يشرع
 مئتين في حد من الكذا ويدخل منه إلى الحجرة المعروفة ببيت هذا الداخل
 في الحدود المذكورة في هذا الكتاب وإن كانت كل واحد من هاتين
 الحجرتين خارجة عن حدود الحمام كتبت الكتاب على ما كتبنا في الأتمهات
 التي ذكرنا مواضعهن من المدينة التي فيها كتبت على أن ذلك ويحيط
 بهذا الحمام ويجمع ويشمل عليه حدودا أربعة حتى يأتي على حدوده كلها

ثم تمت ذلك كل حجة من الحجرتين اللتين دخلتا في البيع مع الحمام
مكتب يعقد ذلك في هذا من الكتاب الاول اشترى فلان بن فلان
من فلان بن فلان جمع الحمام وجميع هاتين الحجرتين المذكورتين الموصوفين
جماعتين في هذا الكتاب يحدودهن كلها وارضهن في بناءهن في سفلهن
وعلوهن وموافقهن في حقوقهن وطرفهن التي هي لهن من حقوقهن
ومسايلهن في حقوقهن ومغايضهن في حقوقهن وكل قليل وكثير هو لهن
فيهن ومنهن من حقوقهن وكل حق هو لهن داخل فيهن وكل حق هو لهن
خارج منهن في جميع قدور هذا الحمام الداخل في الحدود المذكورة في
هذا الكتاب وهن كذلك اقدرا وتفصيلهن وتذكر ما هن منه جديدة
او رصاص وجميع ما رتب هذا الحمام القايمة فيه وجميع بيرة الداخل
في الحجة الداخل في الحدود المذكورة في هذا الكتاب وجميع الساقية
القائمة على هذا البئر وجميع ادرانها القائمة فيها ثم ملحق الكتاب
في ذلك على مثل ما كتبنا في اشترى البئر قال ابو جعفر
وقد كان بعض الناس يكتب في هذا اشترى منه مع الحمام ولا يذكر

مع ذلك حجة البئر ولا حجة ملكي الزبل ثم ملحق الكتاب على ذلك حتى صدر
لاكثر الحقوق فكتب معنا وموضع زبله وجمع الحجة التي فيها بيرة الماء
ثم يذكر كل واحد منهما وكان ابو زيد يكتب في ذلك مثل ما كتبنا فكان
احسن عندنا مما كتب الاخرون لانه اذا كتب كما كتب الاخرون ما يذكر
في كتابه من الحقوق والحدود انما يرجع على الحمام واذا كتب على ما كتبنا
يحن وعلى ما كان ابو زيد يكتب فذكر الحمام وذكر حجرة التي يلقى
فيها زبله وذكر حجرة التي فيها بيرة وجمع ذكر الحقوق والحدود على
ذلك كله وقد يكون للحجة التي فيها البئر والحجة التي يلقى فيها الزبل
حقوق بانية من حقوق الحمام فلا تدخل في البيع الا باشتراط المشتري
ايها فاحتقرنا من هذا ما كتب ابو زيد لانه ياتي على ذلك كله وتركتنا
ما كتب الاخرون لما فيه من التقصير عن ذلك قال ابو جعفر
وقد اختلفوا الناس فيما يكتب فيما يترد به كل واحد من هاتين الحجرتين
من الحقوق دون صاحبه او فيما يترد به لغيره ان جميعا من الحقوق التي
هي لهما وفيها دون الحمام وفيما يترد به الحمام من الحقوق التي هي له

دُونَ الْحَجَرَيْنِ كَانَ شَرْطُ الْوَلَدِ بِحَقِّ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي ذَلِكَ الْحَقُّوقِ بِحَقِّ لَامٍ
 وَاحِدَةٍ فَكَيْفَ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ وَأَرْضُهُمْ وَبَنَاهُمْ وَقُدُورُهُمْ وَمِيزَانُهُمْ
 وَلَا يَنْفَرُ ذَلِكَ وَاحِدٌ مِنَ الْحَجَرَيْنِ بِمَا يَنْفَرُ بِهِ مِمَّا هُوَ فِيهِ وَلَيْسَ
 غَيْرُهُ مِمَّا وَقَعَ الْبَيْعُ عَلَيْهِ مَعَهُ وَكَذَلِكَ كَانَ كَيْتَابُ بَيْعِ دَارِ وَحْشٍ
 بَيْعًا جَمِيعًا صَفْقَةً وَاحِدَةً فَكَيْفَ وَقُدُورُهَا أَنْ تَبْدَأَ ذَلِكَ الْحَقُّوقِ وَالْكَدُورُ
 بِحُدُودِهَا كُلِّهَا وَأَنْ تَبْدَأَ فَكَيْفَ يَكُونُ دُونَ ذَلِكَ مِمَّا وَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الْبَيْعُ كَيْتَابُ
 وَقُدُورُهُ وَمِيزَانُهُ ثُمَّ يَلْتَمِسُ الْحَقُّوقِ عَلَى ذَلِكَ وَكَانَ غَيْرُهُ مِنْ أَسْجَادِ بَنِي
 يَتَدَرَّى ذَلِكَ الْحَقُّوقِ الَّتِي فِي الدَّارِ وَالْحِمَامِ فَيَجْعَلُ ذَلِكَ نُسْقًا وَاحِدًا
 حَتَّى يَلْتَمِسَ إِلَى آخِرِ الْحَقُّوقِ الَّتِي فِي الْجَنَّتَيْنِ جَمِيعًا ثُمَّ يَذْكُرُ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنَ الْجَنَّتَيْنِ مَا يَنْفَرُ بِهِ مِنَ الْحَقُّوقِ مِنَ الْجَنَّتَيْنِ الْأَخْرَى عَلَى نَحْوِ مَا كُتِبْنَا
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَقَدْ رَأَيْتُ بَكَازِينَ قَبِيضَةً تَحْتَ هَذَا وَلَا أَعْلَاهُ
 إِلَّا حِمَاهُ عَنْ هَذَا بِنِجْمٍ قَابِ اسْتِزْمِ الْأَرْجَاءِ
 قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ وَإِذَا اسْتَشْرَى دَجَلٌ مِنْ جِلْدٍ نَبَاتِيهِ دَجَا
 بِالرَّجَالِ الَّتِي فِيهِ وَبِالْمَتَا كَيْتَابُ هَذَا مَا اسْتَشْرَى فَلَانَ بْنِ فَلَانَ بْنِ

104
 b

دهر

فَلَانَ الْفُلَانِي مِنْ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ الْفُلَانِي اسْتَشْرَى مِنْهُ جَمِيعَ الْبَيْتِ
 الَّذِي مَدَنَهُ كَذَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي لَمْ يَنْتَهَ وَمَحِيطٌ بِهَذَا الْبَيْتِ وَجَمْعُهُ
 وَيَشْتَمِلُ عَلَيْهِ حُدُودُ أَرْبَعَةٍ فَتَحْدَرُهُ ثُمَّ يَكْتُبُ اسْتَشْرَى فَلَانَ بْنِ فَلَانَ
 مِنْ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ جَمِيعَ هَذَا الْبَيْتِ الْمَحْدُودِ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِحُدُودِهَا كُلِّهَا
 وَأَرْضُهُ وَبَنَاهُ وَتَفْلُهُ وَعُلُوُّهُ وَمِيزَانُهُ وَفَقْدُهُ حَقُّوقُهُ وَطَرَفُهُ الَّتِي هِيَ
 فِي حَقِّوقِهِ وَمِيزَانِهِ فِي حَقِّوقِهِ وَجَمْعُ الرِّجَالِ الْفَارِسِيَّةِ الْقَائِمَةِ
 فِيهِ وَجَمْعُ الْحِجَارِهَا وَجَمْعُ حَشْبَتِهَا وَجَمْعُ أَدَانِهَا وَالنَّهْلِ الْقَائِمِ ذَلِكَ كُلُّهُ
 فِيهَا فَإِنْ سَمِعْتَ لِأَرَادَهُ خَيْشَنَ وَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ لِمَنْ يَفْرَكُ ثُمَّ يَكْتُبُ
 وَكُلُّ قَلْبٍ وَكُلُّ شَيْءٍ هُوَ لِهَذَا الْبَيْتِ وَلِهَذَا الرِّجَالُ الْأَخْلَةُ بِحُدُودِهَا
 الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ حَقِّوقِهَا وَمِنْ حَقِّوقِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا
 وَكُلُّ حَقٍّ يُولِيهَا دَاخِلٌ فِيهَا وَكُلُّ حَقٍّ هُوَ لَهَا وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا خَارِجٌ
 مِنْهَا ثُمَّ يَلْتَمِسُ الْكِتَابُ فِي ذَلِكَ عَلَى مِثْلِ مَا كُتِبْنَا فِي الدُّورِ وَالْعُقَارَاتِ
 وَإِنْ شِئْتَ أَيْضًا ابْتَدَأْتَ فِي ذَلِكَ الْحَقُّوقِ فَجَعَلْتَ الْخَطَّارَ عَلَى الْبَيْتِ
 خَاصَّةً حَتَّى إِذَا لَيْسَ لَكَ كُلُّ حَقٍّ هُوَ لَهَا خَارِجٌ مِنْهُ كَيْتَابُ عَلَى أَمْرِ ذَلِكَ

وَكُلُّ حَقٍّ

وجميع الرجا الكذا الداخل في حدود هذا البيت المحذورة هذا الكتاب
ببناءها وأجازها وجمع التناو وادائها القاييم ذلك كله فيها ثم مكنت
بكذا كذا انما زامر يفتقر الكتاب في ذلك على نحو ما نستقناه في مثله
وقد كان أبو زيد يفتقر كتابه في ذلك بذكر الرجا مع البيت فكتب هذا
ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جمع البيت الذي مدينه
كذا في الموضع المذكور منها وجمع الرجا التي فيه بالتناو وادائها ثم يفتقر
كتاب على ذلك وكان غيره من اصحابنا يكتب في ذلك نحو ما كتبنا
فكان من جهة امر زيد فيما ذهب اليه من ذلك ان الرجا منها ما لا يدخل في
البيع الا باشتراط المشتري اياه قال فما لا يدخل في البيع الا باشتراط
المشتري اياه يكون مبيعا اذا اشتراطه قال فلهذا جعلت ذكر الرجا
في اول كتابي ثم ذكر البيت الذي هو فيه قال ابو جعفر فيقال له
قد كتبت في التمهيد الى ما دخل في مع البستان الى هو فيه لما اشترطنا
مشتري البستان في الشري مع ذكر حقوق البستان واخلفت
اول كتابي من ذلك فادخلت هذا في غير كتابي فكتبك التي قد
ذكرنا بعضها عنك فيما قد تقدم من كتابنا هذا في التمهيد

105
b

في اطلاق اول كتابي من ذلك ما يجب به عليك ان تعلموا ذلك في جميع الرجا
مع البيت التي هي فيه **باب** اشترى العيون **106**
قال ابو جعفر واذ اشترى رجل من رجل عين فادان
مكت في ذلك كتابا بكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان
فلان بن فلان بن فلان اشترى منه جمع العين التي يقال لها كذا وجميع
الارض المحيطة من جمع جوانبها وهذه العين وهذه الارض مدينه كذا
في الموضع المذكور منها ومبني هذه العين موضع كذا ومنه ما فيها الى
موضع كذا واشتد ارضا كذا كذا اذ زاعا بزراع كذا وهي عين
كاهر ماؤها غير مغور ولا صغير وذرع هذه الارض المحيطة
بهذه العين من جميع جوانبها كذا كذا اذ زاعا بزراع كذا من كل جانب
منها كذا كذا اذ زاعا بزراع كذا ومحيط بهذه العين وهذه
الارض المحيطة بها من جمع جوانبها المذكرة في هذا الكتاب
وجمعها ويشمل عليها ما حذروا به احد حذروا عنها الاكرا اول
وهو كذا انتهى الى كذا والحمد الثاني والثالث والرابع ثم مكنت
اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جمع هذه العين وجميع هذه

106
 b
 الارض المحدودة الموصوف جاعلة في هذا الكتاب بعد وادها كلها
 وارضها فان كان فيها ما كتبت وبنائها متفله وعلوه ثم ملحق
 الكتاب في ذلك على ما كتبنا في مثله مما تقدم في كتابنا هذا حتى اذا
 امتنع على ذكر الزويرة كبت وذلك بعد ان اقر فلان من فلان و فلان
 ابن فلان انهما قد رايا جميعا جميع هذه العين وجميع هذه الارض المحيطة
 بها فجمع جوابها المحدود ذلك في هذا الكتاب داخلها وخارجها
 وجمع ما فيها ومنها من قليل وكثير ووقفنا على نهايات حدودها
 المذكورة لهما في هذا الكتاب وعلى ما وصف به ما هذه العين على
 ما سمي ووصف في هذا الكتاب وبنينا لهما ذلك وعرفاه جميعا
 عند عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب بينهما وقبل ذلك فتابعا
 على ذلك ونفقا بايديهما بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 عنوا منهما جميعا جميعه وانفاذ من ماله وذرعه هذه الارض المحيطة
 بهذه العين المذكورة في هذا الكتاب من جمع جوابها من فلان
 ابن فلان و فلان بن فلان باذنها وارضها ومحضرهما ذراع

عزول

107
 عندنا فكان ذراعها كذا اذا ذراعها ذراع كذا على ما سمي ووصف في هذا
 الكتاب وكان الذي يحيط من كل جانب من جوانبها والعين ما سمي وصف
 في هذا الكتاب وذكر في فيه انه يحيط بها من كل جانب من جوانبها على ما سمي
 من ذلك ووصف في هذا الكتاب فصدق فلان بن فلان في المشتري
 هو لا الذراع على ذراعهم الموصوف في هذا الكتاب بعد احاطته علماء
 ووقفه عليه ووقفوا جميعا ثم كتبت الذكر في ذلك على ما كتبنا
 في اشترية الدور والعقارات قال ابو جعفر وكان ابو زيد كتب
 في هذا المشتري منه جمع العين التي قال لها كذا وجرتمها وهو فسخ ما به
 ذراع من جمع جوابها فذكرنا ذلك وان كان حريم العين ما به ذراع
 كما ذكرنا ان ما كتبنا ذلك ابن وارض واقرب الى فم العامه
 وذلك ان الحريم انما يكون للعين التي تحيط بالارض الميتة وقد اخلق
 الناس في احياء الارض الميتة فقال بعضهم لا يكون ذلك الا بامر الامام
 وبصيرة الامام ذلك لمن احياء ومن قال ذلك ابو حنيفة وقال بعضهم
 في احياء الارض ميتة فهي له ولا يحتاج في ذلك الى اذن الامام ولا بصيرة
 اياه له ومن ذهب الى ذلك ابو يوسف ومحمد بن الحسن ثم وصف
 ابو يوسف الارض الميتة فقال هي كل ارض اذا وقف رجل

على اذني موضع منها الى اقرب الامضاء اليها فنادي ما علا صوته لم يستمع
اقرب من في البصر اليه قال فما كانت هذه صفة فهو موات من احياء فهو
له ومن كان على غير ذلك فليس بموات هكذا وجدنا سليمان بن
عيسى عن ابي يوسف قال ابو جعفر قلما زاننا ذلك كذلك زاننا
الحريم انما يطون في الموات الذي وصفنا ولا يطون لغيرة اخذ بها رجل في
ارضه كان احوط الاشياء للمشتري والبايع جميعا الا يذكر انما يتبايعان
ما يدل على موات فيقع فيه من الاختلاف ما وصفنا وزاننا ان يمتثل
ما كتب في الاملاك التي لا اختلاف فيها على ما كتبنا ولا نه قد يجوز اليه
فيها العين لم تكن مواتا وكانت ملكا لرجل فاجتث فيها هذه العين
فلا يستحق العين من ذلك حريما فيكون البايع والمشتري قد اشتراطا

ما لا حريم له ومثل هذا يفسد البيع ؟

باب شري البئر العطن

واذا اشترى رجل من غيره بئر عطن فاذا دان يكتب في ذلك كتابا
فانك تكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان الفلاني من فلان بن فلان
الفلاني اشترى منه جميع البئر اليه يقال لها كذا في الموضع المعروف بكذا

رجوع

ودفع الارض المحيطة بها من جمع جوانبها وذرع هذه الارض كذا اذا زاعا
من كل جانب من جوانب هذه البئر المذكورة في هذا الكتاب وان شئت كفت
ذرع هذه الارض المحيطة بهذه البئر المذكورة في هذا الكتاب كذا اذا
ذراعها من كل جانب بذراع كذا من جوانب هذه البئر المذكورة في هذا
الكتاب كذا اذا ذراعها بذراع كذا وهي بئر طاهر ماؤها غير مغرور
ولا متغير ثم كتبت وبحيط بهذه العين وهذه الارض المذكورتين
في هذا الكتاب ومجموعها وشمل عليها حدود اربعه ثم حددتها ثم منسقة
الكتاب على ما كتبنا في مثل ذلك مما قد تقدم في كتابنا هذا اعترافا
توذيده الحقوق وعطيتها في حقوقها وحياتها التي هي لها في حقوقها
الداخله في حدودها المذكورة لها في هذا الكتاب ثم منسقة الكتاب
على مثل ما كتبنا في ذلك فيما تقدم في هذا الكتاب وكذا ان كانت
البئر ترونا في كتب الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في ذلك فيما قد تقدم
في كتابنا هذا قال ابو جعفر وقد كان ابو زيد يكتب في هذا
كله اشترى منه جميع البئر العطن او حريما ثم يكتب في بئر العطن وهو
لا يعرفون ذراعها ويكتب في بئر الناصح وهو مشهور ذراعها فكمنا ذلك

لما قد ذكرناه في الجزية الباب الذي قبل هذا الباب وقد قال اصحابنا
في مير الناصح ان حريمها ستون ذراعاً ان كان الجبل يمتد اليها او يمتد
ما دونها ولا يبلغها وان كان الجبل يجاوزها كان حريمها ما بلغه جبلها
فقد صار الحريم على قولهم مختلفاً من ذراعاً ومتره اشتق من ذلك
فلما زاننا ذلك كذلك وقد وصفنا في الجزية ما ذكرنا من الاصول
الستون عن ذن الحريم وايقاع البيع على اذرع معلومة كما يمثل
في غير الارض على ما قد تقدم من امثال ذلك في كتابنا هذا وان اشكك
في كتابك عن حكم العطن فلم يكتب في كتابنا

باب اشترى الانهار

قال ابو جعفر واذا اشترى رجل من رجل نهر اياه صحرا كتب
هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان الفلاني من فلان بن فلان
الفلاني اشترى منه جميع النهر الذي يقال له كذا في موضع كذا وجميع
الارض التي على حافتي هذا النهر وهو كذا كذا ذراعاً كذا
كذا ذراعاً من الجانب الكذا من هذا النهر وكذا كذا ذراعاً كذا
كذا ذراعاً وما حده في كذا ومصبه في كذا وحيط بهذا النهر

وهذه الارض التي على حافتيه المذكورة في هذا الكتاب ومجموعها
وتمثل عليها حدود الارض بعد تمليك الطاب في ذلك على مثل ما كتبنا
في اشترى العقارات وقد كان ابو زيد يكتب في هذا الجزية ولا يذكر
الارض التي على جانبي النهر وهذا عندنا خطأ لان الناس قد اختلفوا
في النهر هل له حريم ام لا فكان بعضهم يقول لا حريم للنهر وانما الحريم
للبيوت العطن ومير الناصح والحاجه العطن والحاجه الناصح الى ذلك
ومن قال هذا القول ابو حنيفة وكان بعضهم يقول حريم النهر هو
مقدار ما يحتاج اليه من حافتيه للقاطنين ومن قال هذا القول
ابو يوسف ومحمد بن الحسن فذكر هذا ان تذكره كتابنا لهذا النهر
حريماً لان بعض الناس يقول لا حريم له ولا من يجعل منهم له حريماً فانما
يحمله مقدار ما يلقى فيه الطين الخارج منه التي مراعى ما بالنهر عنه فذكر
بجهول غير موقوف منه على مقدار معلوم ولا حقيقة معلومة فجعلنا
مكان ذلك اذ عامر وفه لبيع البيع في قول الناس جميعاً ولا نازا لنا
الجزية في قول من جعل للنهر حريماً انما هو عندنا في الارض الموات

109
ط
التي يخدم فيها الناس فيجعل له من الخبز ما قد ذكرناه في هذا الباب
ولو كانت أرضا مملوكة ليجترق فيها رجل من المملوك له جرحا
فلما دنا من الأرض قوله قد لا يجوز أن يكون لها جرح وقد يكون لها
جرح كان أولا لأشياء بناه ذلك من كتابنا ٩

باب شترى قناة

قال أبو جعفر: وإذا اشترى رجل من رجل قناة فازداد أن
يكتب في ذلك كتابا كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان الفلاني
من فلان بن فلان بن فلان الفلاني اشترى منه جميع القناه التي موضع
كذا وهذه القناه ما بين كذا إلى كذا وطولها كذا وعرضها
كذا ثم تكتب في الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في النهج
فإن كان على هذه القناه بيت فيه رجلا تبنى بالما كتب هذا ما
اشترى فلان بن فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان بن فلان
الفلاني اشترى منه جميع القناه التي من أرض كذا ما بين كذا إلى
كذا وجميع البيت الذي على هذه القناه مما يلي كذا ثم يكتب

دست

110
ويحيط بهذه القناه وبهذا البيت ويحيط بهما ويكتب علىهما حدود
أربعة فمقدما ثم يفسق الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في النهج
فما قد تقدم من كتابنا هذا قال أبو جعفر: وقد كان أبو زيد
يكتب في هذا أيضا يجرهما فمقدما هذا لك لما قد تقدم في ذكر الجرح

باب اشترى السفينة

قال أبو جعفر: وإذا اشترى رجل من رجل سفينة فازداد أن يكتب
في ذلك كتابا كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان بن فلان الفلاني
من فلان بن فلان بن فلان الفلاني اشترى منه جميع السفينة التي يقال لها
كذا على أنها من كذا أو لستم جنس خشبها طولها كذا وعرضها كذا
وعملها كذا اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه السفينة
الموصوفة في هذا الكتاب بجميع الواجها وعوارضها ومجاذيقها
وقلو عها وبواربها وقلوبها وصواربها وجميع أركانها والفتا
الداخله فيها والخارج منها مما هو فيها ومما هو عليها ومتصل بها
بكذا كذا دينا زان ثم يفسق الكتاب في ذلك على ما كتبنا في مثله

110
ب
مما قد تقدم في كتابنا هذا وقد كان ابو زيد يكتب في ذلك
وهي شريطة من هذا فطرها على ذكر وكتبنا على انما كذا
ليكون ذلك شترى ثانيا للمشتري على البائع فان وجدها كذلك
فقد استوفى بشرطه والا كان له ما يجب له في عدم الشرط
باب شترى الرقيق والحيوان
قال ابو جعفر واذا المشتري رجل من رجل عبد
فاذا ادان بكتب كتابا كتب هذا ما اشتري فلان بن فلان
ابن فلان الفلاني من فلان بن فلان بن فلان الفلاني اشتري منه
الفلان الذي يقال له فلان على ان حبسه كذا فان وصفته فحسن
وان لم تصفه لم يفرق ثم يكتب اشتري فلان بن فلان بن فلان
هذا الفلاني المسمى بهذا الكتاب بكذا كذا ادنا رادها
عينا وارز نه جواد اسع المسلم المسلم لادارها بيله ورا حبه واعيب
ثم يلقى الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا فيما قد تقدم من
كتابنا هذا من اشتريه البقار او غير انك يكتب عند الزوجه

وذلك

وذلك بعد ان يقر فلان بن فلان وفلان بن فلان انما قد رادها
هذا الفلاني المسمى بهذا الكتاب وعينا ووجهه ووجهه
عند عقده هذا البيع المسمى بهذا الكتاب فيها وقبل ذلك ثم يلقى
الكتاب على مثل ما كتبنا في ذلك فيما قد تقدم من كتابنا هذا
غير ان اصحابا المملوكوا يكتبون في ذلك دركا فان كتبوا بغير فاذا
انتهى على الشهادة على البائع وعلى المشتري كتب على ان ذلك
واقتر فلان الفلاني الذي وقع عليه هذا البيع المسمى بهذا الكتاب
انه كان مملوكا فلان بن فلان يعني البائع الى ان ملكه عليه فلان بن
فلان يعني المشتري بالبيع المسمى بهذا الكتاب وذلك في شتر كذا
من سنة كذا قال ابو جعفر وقد اختلف في غير موضع
من هذه الاكتاب فكان ابو حنيفة و ابو يوسف ومحمد بن الحسن يكتبون
في ذلك اشتري منه المملوك الذي يدعى فلانا وكان يوسف بن خالد
وابو زيد يكتبان اشتري منه العبد الذي يدعى فلانا فكان حذيف ذلك
كله عندهما خوفا من شوق حريم من البيع فيكون في

111
 ٥
 اقترا من المشتري انه مملوك وانه عبد ما يمنع من وجوب الردك
 على البائع في قول ابن ابي لسل واهل المدينة على ما ذكرنا عنهم
 في غنى عن هذا الموضع من هذا الكتاب وكان ابو حنيفة وابو يوسف
 ومحمد بن الحسن يكتبون في ذلك لاداء ولا غايه ولا يردون على ذلك شيئا
 وكان ابو زيد يكتب لاداء ولا غايه ولا حنيفة وكان يكتب لاداء ولا غايه
 ولا حنيفة ولا عيب فكان ما كتب يوسف في هذا الجمع لانه قد جمع
 العيوب كلها وذلك ان الدلائل ما تقع على الامراض الغايه
 على السعرات وما اشبهها والحنيفة تقع على رد السرى وقد
 بقيت فها هنا عيوب ليد اوليست بغايه وليست بحنيفة
 فهذا الاصلع الزايد والكي وما اشبهها مما لا ياتي عليه الداء
 ولا الغايه ولا الحنيفة والعيب ياتي على ذلك كله ولو ثبت
 لنا عن رسول الله عليه السلام حديث العبد ابن خالدين هو ذر
 على ما قد رويناه في صدر هذا الكتاب مما كتبه له
 رسول الله عليه السلام لاداء ولا غايه ولا حنيفة لا يمنعنا وما

جاءنا

112
 جاءنا الى غير ذلك ولحنيفة لم يثبت وقد كان ابو زيد يكتب
 الردية وذلك بعد ان نظر اليه فلان من فلان وحنيفة واجب النيا
 من ذلك ان يكتب كما كتبنا اقترا البائع والمشتري ينظرهما على
 وجه العبد المبيع لان اباحنيفة وابا يوسف ومحمد بن الحسن كانوا
 يقولون النظر من الرقيق الى وجوههم في الذكوة والافات مردا الى
 ما يتوى ذلك من ابدانهم والنظر الى ما يتوى في ادم من صائر الحيوان
 لا العجز من دون ما يتوى ذلك منهم وكذلك ينبغي ان يكتب
 كتب اقتريه البهائم كلما من الدواب وغيرها عينا ان لا يكتب
 في كتب بيع عتق من ادم بيع المسلم المسلم لاداء ولا غايه ولا
 عيب قال ابو جعفر وان تبيع البائع الى المشتري في عيب ما
 باعه اياه كتب على مثل ما كتبنا في البراءة من العيوب في الدوز
 والعقازاق على ما تقدم في كتابنا هذا قال ابو جعفر
 وقد كان ابو حنيفة لا يكتب في نظري الرقيق فيما يبيع البائع لا
 المشتري من عيوبه بيع المسلم المسلم لاداء ولا غايه وانما يكتب ذلك

فبما يجوز للمشتري فيه على حجة به العيوب كلها وقال أبو يوسف
 112 قلت لا يجب فيه لمالك كسب هذا مع المسك المثل لاداء غايه
 ط قال من قد كتب في البزاة من كل اد من كل عيب فلا يحتاج
 في ذلك الى ان يذكر ان البيع وقع بيع المسك المثل لاداء غايه لان
 احد هذين ينقض الآخر قال ابو جعفر واذا اشترى رجل
 من رجل عبدا وامرأته وولده منها صفقة واحدة فازداد ان يكتب
 في ذلك كما ما كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان
 الغلام من فلان بن فلان بن فلان الغلام اشترى منه الغلام
 الذي يدعي فلانا عما ان جفته كذا والجارية التي تدعي فلانة
 عما ان جفتها كذا وزوجه هذا الغلام المسمى بهذا الكفاي وولدها
 وهو صبي صغير في حوزتهما اربعين سنة يدعي فلانا صفقة
 واحدة مع المسك المثل لاداء غايه ولا عيب ولا عيب ثم كتبت
 الكتاب في ذلك على مثل ما كتبتا غير انك تزيد في اخره عند
 اقتران المبيعين بالزواج للبايع الا انهما عيا ولهما بالزوق للبايع
 ايفا

امضا وندكر مع ذلك ان ولدهما هذا ابو ميذبة ايدهما صغير لا يعبر
 عن نفسه لان اقترانهما عليه بالزوق هذه الحال جائز وان كان
 113 من يعبر عن نفسه كتبت اقترانه بنفسه بالزوق فالغا كان او غير
 بالغ فان كان بالغ لم يضر ان تبين كما يك ذكر بلوغه وان كان غير
 بالغ كتبت وهو صغير غير بالغ لم يعبر عن نفسه
 باب المقايضة

قال ابو جعفر واذا ابتاع رجل من رجل دالا ابدا فازدت ان
 نكتب في ذلك كما ما كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان بن فلان
 الغلام من فلان بن فلان بن فلان الغلام اشترى منه جميع الدار التي
 بدينه كذا في الموضع المذكور منها وهي الدار التي يحيط بها وبجملتها
 ويشتمل عليها حدود اربعة احدى حدودها الحد الاول وهو كذا
 يمتد الى كذا او الثاني والثالث والرابع وفيه يشرع باب هذه الدار
 محدودها كلها وارضها وبنائها وشغلها وعلوها ومزافاتها حقوقها
 ومستأملاتها حقوقها وطرفها التي هي لها من حقوقها وكل قليل وكثير

هو لها فيها ومنها من حقها وكل حق هو لها واحد منها وكل حق
 خارج لشيء من فلان بن فلان من فلان بن فلان مع هذه الدار المحم
 في هذا الكتاب جميع ما سمي لها ومنها في هذا الكتاب جميع الدار
 بدنه كذا في الموضع المذكور منها وهي الدار التي تحيط بها وتحتل
 عليها أحد ودار بعد ثم تجدد لها وتذكر حقوقها وما قد دخل في البيع
 منها على مثل ما كتبه في الدار التي يدر أن ذكرها وذكر حودها
 وحقوقها في كتابه هذا ثم يكتب بعد ذلك شري لا شرط فيه ولا عده
 وسلم كل واحد من فلان بن فلان وبن فلان بن فلان إلى صاحبه المسمى
 في هذا الكتاب جميع ما باعه إياه مما سمي ووصف وحده هذا
 الكتاب وقبضه منه صاحبه المسمى مع هذا الكتاب وصار في يده
 وقبضه بهذا الشري المذكور المسمى في هذا الكتاب وذلك بعد أن اقتد
 فلان بن فلان وفلان بن فلان لأنها قد راها جميعا مع هاتين الدارين
 المحم ودقن في هذا الكتاب داخلها وخارجها وهي ما سمي لها ومنها
 في هذا الكتاب من بناء عليها وكثير فبين لها ذلك وعرفاه جميعا عند

عند

في يده هذا المسمى في هذا الكتاب منها وقبل ذلك قبلا معا على ذلك
 وتفرقا جميعا بآبائها بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن راض منها
 جميعا جميعه وانفاذ منها له فما ادرك كل واحد من فلان بن فلان وفلان
 بن فلان فيما الباعه من صاحبه المسمى مع هذا الكتاب وفي شئ منه وفي
 حقوقه من ذلك من الناس كلهم فعلى ما يبعه إياه المسمى مع هذا الكتاب
 تسليم ما يجب عليه في ذلك من حق ويلزمه بسبب هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 في تسليم ذلك إلى مشتريه منه المسمى في هذا الكتاب على ما يوجب له عليه
 هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وقد كتب هذا الكتاب تسخين قطا واحدا
 ونسقا متوا لا يزيد نسي منها على نسيه حرقا تغير حكما ولا تزيل معني
 فليست منها في يد فلان بن فلان ثقة له وجه ونسخة منها في يد فلان ثقة
 له وجه شهد ثم بنسب الشهادة على مثل ما كتبنا فيما تقدم من هذا الكتاب
 قال أبو جعفر وقد كان أبو زيد يحفل مكان الشري في هذا
 مقايضة ويحرم كتابه على ذلك والشري الذي ذكرناه ونسباقه الكتاب
 عليه أجب الشاف المفاضلة وسبقاقه الكتاب إليها لأنه مما انفهم

العامة والخاصة وقد كتبنا في الدار من كاتنا هذا على ما كتبنا في
 فان شئت كتبنا ذلك وان شئت كتبنا ذلك بعد ان افترق فلان
 ابن فلان وفلان بن فلان ابنا قدرا با جميعا جمع هاتين الدارين المحذورتين
 في هذا الخطاب داخلهما وخارجهما وجمع ما في كل واحد منهما ومنها
 مننا وقليل وكثير وتبين لهما ذلك ثم فسق الكتاب على ما كتبنا فان كتب
 ذلك خوفا ان يتوهم متوهم ان فوكر دفع ما فيها ومنها مننا وقليل
 وكثير انما وقع على ما في الدارين جميعا من الراجح اليه فيهما
 ومنها جميعا وان ما كان في كل واحد منهما ما ليس في صاحبه فمثل لم
 يدخل في ذلك فسقت الكتاب في هذا المعنى فان احتطت فذلك فكتبت
 كما كتبنا اخر اكان حسنا ظاهر المعنى وان كتب على ما كتبنا او اكان جائزا
 قال ابو جعفر وان تشاجر المبنايعان جميعا فطلب كل واحد
 منهما ان لا يبدأ عليه صاحبه وان يتوى بينهما هذا الخطاب الذي
 كتب بينهما في عقد فالكلا واحد منهما على صاحبه حق ما ابتاع منه
 كلفت هذا ما شهد عليه الشهود المستوفون في هذا الكتاب
 شهدوا جميعا ان فلان بن فلان بن فلان الغلاني وفلان بن فلان

السلام

الغلاني وقد اثنوا عليها وعرفوا ما يعرف في باعيانها والاستامها
 والتماسها اقر اعندهم واشهد لهم على انفسها في عقد عقولها وادانها
 وجواز امورهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا الهنا بتايغا على ان يستلم
 فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب الى فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب
 جمع الدارين التي يدرسه كذا في الموضع المذكور منها وهي الدارين التي يحيط بها
 ويجمعها ويشمل عليها احد دراز بوه احد حدودها جميعا هذا الاول وهو
 كذا انتهى الى كذا والحد الثاني والثالث والذراع وفيه يشرع باب هذه
 الدارين المحذورة في هذا الخطاب محذورة كلها وان ضحا وبنامها ثم
 فسق الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في بيع الدارين بالدرهم والذانية
 حتى اذا التفت على وكل حق هو لها خارج منها كتب على ان ذلك على ان
 يستلم اليه فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب جمع الدارين التي يدرسه كذا
 في الموضع المذكور منها وهي الدارين التي يحيط بها ويجمعها ويشمل
 عليها احد دراز بوه ثم محذورة كذا واما وحقوقها على مثل ما
 ذكرتمنا في الدارين التي يدرسه بذكر ما وتحدد ثمانية كما ذكر هذا
 ثم مكبت قتل كل واحد من فلان بن فلان وفلان بن فلان من صاحبه

115

115
هـ
المسمى بهذه هذه الكتاب جمع ما سئل اليه ووصف هذه الكتاب وبذلك
المذكورة هذه الكتاب وقصر كل واحد منهما من صاحبه المسمى بهذه هذه الكتاب
جمع ما سئل اليه على ما سمي ووصف هذه الكتاب ثم ملحق الكتاب
في ذلك على نحو ما نسقناه في الكتاب الذي قبل هذا وهو ان كان
اصحابا جميعا وسائر اصحاب الشروط مكتوبين في مع الدارين احدهما
بالاخرى ويندرج في رتبة المتتابعين الدارين جميعا داخلها وخارجها
وجمع ما فيها ومنها من ثباتا وقليل وكثير عند عقده هذا البيع بينهما
وقبل ذلك وقد دخل في هذا شي وذلك ان البيع قد يقع على دار
بدار وكل واحد من الدارين في موضع غير الموضع الذي فيه الاخرى
ولا يمكن ان يترابا جميعا في الوقت الذي تعاقدا فيه البيع بينهما عليه
ما حوط الامتياز ذلك ان يكتب وذلك بعد ان اقر فلان من فلان وفلان
ان فلان انما قد رابا جميعا جمع هاتين الدارين المحذورتين في هذا الكتاب
داخلها وخارجها جميعا وجمع ما فيها ومنها من ثباتا وقليل وكثير
قبل عقده هذا البيع المسمى في هذا الكتاب ويقتضي لهما ذلك وعرفاه

تمت

جميعا لم يخط عليها منه قليل ولا كثير وتعاقدا هذا البيع المسمى بهذا
الكتاب بينهما على مقررتهما المذكورة في هذا الكتاب واما ما بعد
ذلك هاتين الدارين المحذورتين في هذا الكتاب وعانيا بما على هتيا
اليه كانا عليها قبل هذا البيع المسمى بهذا الكتاب وتفرقا جميعا ما رابا
بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب عن ترابا منهما جميعا لجمع
وانفاذ منهما له قال ابو جعفر وهذا اكثر ما قد رابا
عليه في مع الدارين بالدار وكل واحد منهما في موضع متوحي الموضع
الذي فيه الاخرى وكذلك لو وقع البيع على ان يسلم احدهما
الى صاحبه دارا على ان يسلم اليه صاحبه عبد بعينه وكذا في حظه
بعينه وكذا في شعير بعينه عن موافاة الا حوط في العبدان بمثل
ما كتبناه في شري العبيد من حضور العبد واقتراده وتعرف المتابعين
الشهود اياه بعينه وغيره قد يمكن في هذا ان يرضى المتابعان
كل واحد من البيعين مع رتبة المبيع الاخر فان كان البيع وقع على
كثير من حنطة موصوفة او على كثير من شعير موصوفة كتب الكتاب

في ذلك على مثل ما كتبنا في الدرر والدرر غير انك قد كتبت
 صفة الذي هو منه ووجهه ان كان جديا او غير ذلك مما يوجب
 زده ان كان زديا او وسطا وان كان اجل من اجل الاجل
 وكتب كل عليه عند انقضاء شهر كذا من سنة كذا او لا يكتب
 انشراح شهر كذا من سنة كذا الا فائدة انما هم يقولون لا يخرج من
 الشهر هو من الشهر وقد يكون الشهر بلا من يوم ما ويكون تسعة
 وعشرين فان كان تسعة اخر يوم منه فجلول الاجل اذ بقي من الشهر
 يوم او يومان وذلك فاسد فاذا كتب عند انقضاء شهر كذا
 من سنة كذا فاما انقضاء لا يكون وقد بقي من الشهر المقتضى فلقد
 اخترا الانقضاء على التسعة وقد كان بعض اصحابنا يكتب في ذلك
 التسعة على ما ذكرنا وكان ابو زيد يكتب الى غرة فكان ما كتبنا من
 ذلك احسن عندنا والله اعلم لما ذكرنا وان الغرة داس الشهر
 فقد يكون الغرة التي هي الغاية داخل في الاجل وقد يكون غير
 داخل فيه لا تزي ان ابا جعفر ولا ابو سعيد قد اختلفا في

116
 6

شمل

في رجل باع عسلا من رجل بالف درهم على انه بالخيار الى غده فقال
 ابو جعفر له الخيار الى خروج غده فقال ابو يوسف له الخيار الى
 دخول غده وهو قول محمد الحسن فلما اختلفوا في الغايات على ما ذكرنا
 كان ما كتبنا اولى عندنا اذ لا اختلاف ولا شبهة فيه
 قال ابو جعفر واذا وقع البيع بدراهم او دراهم او حطه
 بغير عينها او بشيء بغير عينه فابدا بذكر قبض ذلك كما يك
 قبل ذكر قبض الدرر البيعة لما قد ذكرنا في اول كتابنا هذا من اهل
 المدينة انهم كانوا يقولون اذا اقر البائع بقبض المشتري الدرر البيعة
 منه بتسليم اياها اليه كان في ذلك اقواز منه بقبضه ثمنا منه
 قبل ذلك واذا وقع البيع على عرض بعرض فكل واحد من العرضين
 مبيع حكمة حكمة صاحبه فيجب ان يكون ذكر القبض من المتبايعين معا
 وان كان اهل العلم قد اختلفوا في العرض اذ ابيع بدراهم او دراهم
 او حطه موصوفه بغير عينها او بشيء موصوفه بغير عينها لكل
 واحد من المتبايعين قبض ما ابتاعه من صاحبه والله تعالى العون والبر

117

فكان أبو حنيفة وأبو يوسف والحسن بن علي بن محمد
 أن يدفع الثمن أولاً فإذا قبض منه البايع دفع إليه العرض المبيع قالوا
 ولا يجب على المشتري دفع الثمن وحده وكان سفيان الثوري يقول
 يجب على البايع تسليم العرض المبيع لا المشتري فإذا استله إليه وحسب
 على المشتري دفع الثمن إليه وكان أهل المدينة يقولون يتقاضيان
 معاً لا يتقدم أحدهما في القبض صاحبه وجعلوا ذلك في حكم العرضين
 أحدهما بائناً قال أبو جعفر وإذا ابتاع رجل من رجل
 ولا ابتاع شئ طوله أو عرضه أو زفعها وجعلوا إجلاها فإن
 أبا حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن كانوا يجزؤون ذلك وإن لم
 يتم لها إلا لم يجز ذلك البيع عندهم وقد خالفهم في ذلك مخالف
 فقال لا يجوز البيع على ما ليس بعينه إلا أن يكون مما لم يحصره مكيال
 أو ميزان فيعرف بذلك مقدار كبله ومقدار وزنه فما كان ليس كذلك
 فلا يجوز البيع به ولا يتبناه في هذا الكتاب إذا كان فيه من الاختلاف
 مما قد ذكرنا وأما ما كنت الكتب إحياءاً لما من الاختلاف فإذا لم

راجع

يفتقر على ذلك فلا يجب لأبي حنيفة والله في كل التوقيت
 قال أبو جعفر وقد كان أصحابنا يسمون بيع الدار بالدار
 والعبد بالعبد والعرضين متوا ذلك كل واحد منها صاحبه مقايضة
 ويكتون العشرة في ذلك على ذكر المقايضة ما على ذكر البيع
 وقد انكسر ذلك عليهم منظر ودفع المقايضة أن يكون لها معنى
 فكان من حجتنا لم عليه في ذلك أنا قد وجدنا من كلام رسول الله عليه السلام
 في العرض والعرض بالمقايضة وهو أن عبد الله بن محمد بن المغيرة
 قال حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا عيسى بن مفضل عن أبي إسحق
 السبيعي قال حدثني أبي عن أبيه عن ذي الجوشن الضبابي قال أتيت النبي
 عليه السلام بعد أن فرغ من أهل بدر بآل بني فزسي فقال لها
 القرحا فقلت يا محمد إني قد جئت بك بأبي القرحا السخري قال لا حاجة
 لي فيه وإن أردت أن أقضيك منه المتخارة فزد زوجي بدار
 فقلت ما كنت أقضيه بغيره قال لا حاجة لي فيه فمد رسول الله
 عليه السلام قد مضى المقايضة وسمى بيع العرض بالعرض مقايضة

وقبضه بهذا الشراء المسمى في هذا الكتاب وقام فلان يعني الامر
 اياه بذلك واذنه له فيه وذلك بعد ان اقر فلان من فلان وفلان بن
 فلان يعني المتبايعين انهما قد رابا جميعا جمع هذه الدار المحدودة في
 هذا الكتاب فقد حذر دونهما لهما مثل ما كتبنا في ذلك مما قد تقدم في
 كتابنا هذا وتذكر مع ذلك تعرفهما جميعا بايديهما بعد البيع عن تراخي
 منهما جميعا به وانفاذ منهما له ثم كتبت على اثر ذلك في ذلك
 فيما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وفي سنة من
 حقوقه في ذلك من احد من الناس كلهم فعلى فلان بن فلان يعني البائع
 تسليم ما يجب عليه في ذلك من حق ويلزمه من شئب هذا البيع المسمى
 في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى الذي يجب له قبضه منه نحو
 هذا البيع المسمى في هذا الكتاب من فلان بن فلان يعني المشتري ومن
 فلان بن فلان يعني الامر بيق هذا البيع المسمى في هذا الكتاب على
 ما يوجب له عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب شهد على اقران
 فلان بن فلان الغلاني يعني البائع وفلان بن فلان يعني المشتري جمع
 ما شئى ووصف في هذا الكتاب ثم منسوخ الشهاده

ع

على مثل ما كتبناه فيها فيما قد تقدم ذكرنا هذا قال ابو جعفر
 وان زاد المشتري تقديم اسم الامر في كتاب الشراء قبل ان يكتب
 هذا اما المشتري فلان بن فلان الغلاني باسمه فلان بن فلان الغلاني
 من فلان بن فلان ثم منسوخ الكتاب في ذلك على مثل ما كتبناه
 قال ابو جعفر وقد اختلف في غير موضع من هذا الكتاب
 فكان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن يكتبون فيه هذا اما المشتري
 فلان بن فلان فلان بن فلان باسمه من فلان بن فلان ولا يذكر وزن المال
 وكان ابو زيد يكتب هذا اما المشتري فلان بن فلان فلان بن فلان
 بماله وامره فيزيد ذكر المال ويقدمه على ذكر الامر وكان غيرهم
 من اصحابنا يكتبون باسمه وماله فيقدمون ذكر الامر على ذكر المال
 فكان ما كتبت ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن في ذلك اهل النبا
 مما كتبت الا خرون لان الشراء اذا وقع فانما يجب ثمنه للبائع على
 الوكيل لانه هو الذي تولى الشراء منه فهو مال الوكيل ويحس للوكيل
 مثله على الامر وهذا قول ابو حنيفة وزفر وامر يوسف ومحمد بن الحسن
 ولا يستقر اهل العلم فاذا كتبت ان الذي وقع به الشراء واجب

البائع على المتبائع هو من مال الامر كان الشري في قول اي حنفية وروى
 وابي يوسف ومحمد الحسنيين فاستدلوا وكان مخالفهم يقولون انما
 البائع على المتبائع له فلم يفر الشري في قوله متكونا عند حذر التمس انه
 من مال المشتري ومن مال المشتري له بل السكوت عند الاول في
 ان وقع الكتاب الى من يري ان التمس كان وجب على المتبائع له حتى البيع
 جعله على المتبائع له وان دفع لا من يري ان التمس وجب على المتبائع
 حتى ماتوا من عقد البيع جعل التمس عليه قال ابو جعفر
 وقد كان بعض اصحابنا يكتب ودفع فلان بن فلان يعني الوكيل جمع التمس
 المسمى في هذا الكتاب من مال فلان بن فلان يعني الامر الى فلان بن فلان
 يعني البائع وقبضه منه فلان بن فلان واستوفاه منه تاما كاملا
 وابراه من جميعه بعد قبضه اياه واستيفاه له وهو كذا كذا ادنا را
 شاقلا ذهبا عينا وانه جازا وكذا كان ابو زيد يكتب في ذلك
 الامر من الامرية دفع التمس دفع اعيانا كنبنا وهو اوجب النسيان قد
 ذكرناه في اول كتابنا هذا عن بعض الناس من اهل العلم انهم كانوا
 يقولون ان من قبض مالا من مال رجل له عليه مثله دين بغير امته

في ملكه

لم يملكه بذلك القبض ولم يرد الذي عليه الدين من الدين الذي عليه بذلك
 القبض حتى يكون الذي عليه الدين هو الذي يتولى دفعه الى الذي هو له
 عليه او بامته بقبضه من ماله وبما ولون في ذلك ما قد روي عن رسول الله
 عليه السلام انه قال اذ الى من ايتى بك ولا تخ من خا نك فله ذلك ذكرنا
 كتابنا هذا ان دفع المشتري التمس الى البائع من مال الامر كان بامته
 الامر جازا من هذا القول وان كان عندنا الشيء لان معنى قول
 رسول الله عليه السلام اذ الى من ايتى بك ولا تخ من خا نك انما وجهه
 عندنا على ان يكون له عشرة درهم عجا رجل فقير مكانا عن ماله اكثر
 منها فاذا فعل ذلك فقد خانه بتزديه على ماله عليه فاذا قبض مقدار
 ماله عليه لم تخنه وقد روي عن رسول الله اياه مثل هذا قالت
 عائشة رضي الله عنها جئت ارمي معوية الى رسول الله فقالت رسول الله
 ان ابا سفيان رجل شحيح وانه يراي عطيني ما يكفيني وبني فله على حجاج
 ان اخذ من ماله وهو لا يعلم فقال رسول الله خذي ما يكفينك وبنيك
 بالمعروف وقال الشعبي عن المقداد بن كريمة السامي قال قال
 رسول الله عليه السلام ليله للضيف حق علي كلكم اصبح بغيرنا به

دين له عليه من ان صا اقتضاه وان شاتركه وقال يزيد عن الخيز
 عن عتبة بن عاصم الجعفي قال قلنا من رسول الله انك قبعتنا فنزل
 بقوم فلا يامزون لنا حتى الضيف فقال رسول الله عليه السلام
 خذوا من اموالهم في هذه الاما التي ذكرنا ابا جده في دين علي رجل
 ان ياخذ من ماله مثله ابا جده ذلك الذي له عليه الدين او لم يجه الا ترى
 ان رسول الله عليه السلام قال لعنه خذي ما يكفيك وبتك بالمعروف
 اذ كان ذلك واجبا لها واهم في مال امي ستفين ولم يامر بها بالوقوف
 عن ذلك الى دفع امي ستفين لياة اليها وجعل ليله الضيف في حديث المقام
 دنيا للضيف في مال من اصح بغنايه ثم جعل له في حديث عتبة اخذه
 وان كان الدين ذلك عليه ابا جده او لم يجه ذلك من ماله وهذه اثار
 صحاح ثابت مجيها في اولي من الخبر الاول ولا يثبت اهل العلم بالاستناد
 استناده ولامنه لو ثبت استناده لم يخرج معناه عن معنى غيره
 مما قد رويناه في هذا الباب ولكن التجرؤ من احوال العلماء في
 الشروط او لا استنباطنا فلذلك كتبنا في ذلك ما كتبنا وجعلنا
 للماموز وللأمة من الثمن جميعا ان قوما من العلماء يجعلون الثمن

للماموز

للبيع على المشتري وان كان المشتري يشتري لغيره منه ابو حنيفة
 وزفر و ابو يوسف ومحمد الحسن وقوم يجعلون على المشتري له
 قوفنا كل واحد من المشتري وفي المشتري له فاجب له في الميزان يدفع
 الثمن في قول جمع العلماء ولم ينعض واحد منها براه تجب له في قول احمد
 من الفقهاء قال ابو جعفر وكان ابو زيد وغيره من اصحابنا لا
 يذكرون في قبض المشتري الدار البيعة من الباع امرا لا مزاياه بذلك
 وكان هذا عندنا خطأ لان قوما يجعلون قبض الدار البيعة في هذا
 للاموز دون الماموز وقوم يجعلونه للماموز دون الاموز منهم ابو حنيفة
 وزفر و ابو يوسف ومحمد وكان الماموز اذا قبض الدار في قول من
 يجعل قبضا للاموز يغير امرا لراموز متقدرا ويوجبون عليه ردّها الى
 من حجب عليه ردّها اليه من الباع او الاموز فثبتنا امرا لراموز الماموز
 بقضها احتياطا للماموز ولا يلحقه بعد في قبضها واحتياطا للبايع ليبرأ
 بتسليمها الى الماموز قال ابو جعفر وكان ابو زيد يكتب
 في موضع التزك من هذا الكتاب فما ادرك فلان بن فلان
 يعني الاموز من ذلك فيما ابتاع له فلان بن فلان مما سمي ووصف في

122
 هذا الكتاب ففعل فلان بن فلان يعني البائع تسليم ما يجب لكل واحد
 من فلان بن فلان يعني الامور وخر فلان بن فلان يعني الامور عليه
 في ذلك من حق حتى تسليم ذلك له وكان غيره من اصحابنا يكتب
 في ذلك لما ادرك فيها وقع عليه هذا البيع المسمى بهذا الكتاب
 وفي شئ منه ومن حقوقه من ذلك من احد من الناس كلهم فعلى فلان بن
 فلان يعني البائع تسليم ما يجب عليه في ذلك من حق ويلزمه بسبب
 هذا البيع المسمى بهذا الكتاب حتى تسليم ذلك الى الذي يجب له
 قبضه منه حتى هذا البيع المسمى بهذا الكتاب من فلان بن فلان يعني
 المشتري وخر فلان بن فلان يعني المشتري له على ما يوجبه له عليه
 هذا البيع المسمى بهذا الكتاب وكان ابو حنيفة وابو يوسف
 يريان ذلك في ذلك للمشتري دون المشتري له وكان محمد بن
 الحسن يكتب الدرك في ذلك كما جعلا فلما اختلفوا في ذلك اذ لنا
 ان ننظر الى وجوب الدرك في الحكر في هذا البيع لمن هو فوجدنا
 ابا حنيفة وابو يوسف وزفر ومحمد ايقولون هو للمشتري دون
 المشتري له ووجدنا اخرين من اهل العلم يقولون هو للمشتري له

123
 دون المشتري فكما ان جعلنا الدرك لواحد من المشتري او من المشتري له
 بطل ذلك البيع في قول من يجعل الدرك للاخر منهما وان جعلنا الدرك
 لهما جميعا بطل البيع في القولين جميعا لانه انما يجب الدرك بمقتضاه المشتري
 دون المشتري له او يجب بمقتضاه المشتري له دون المشتري فاذا كتبت
 لهما جميعا فقد جعل بعضه لمن لا يجب له وصار ذلك شرطا في البيع فابطل
 البيع في قول من يبطل البيع بالشروط التي ليست منه اذا اشترط فيه
 فكان اصح ما كتبت هذا عندنا ما اختلفناه مما قد كتبه المتقدمون قبلنا
 مما قد ذكرناه عنهم في هذا الكتاب لانه متى رفع هذا الكتاب
 الى من يجعل الدرك بحق ذلك البيع للمشتري جعل الذي يجب له الدرك
 المذكور في ذلك الكتاب هو المشتري ومتى رفع ذلك الى من يجعله
 للمشتري له جعل الذي يجب له هو المشتري له وزدنا في شئ ذلك
 في كتابنا كما بنا فيه فجعل فلان بن فلان تسليم ما يجب عليه في ذلك
 من حق ويلزمه بسبب هذا البيع المسمى بهذا الكتاب حتى تسليم ذلك
 الى الذي يجب له قبضه منه من فلان بن فلان يعني هذا البائع المسمى بهذا

123
b
للكتاب حتى ينل ذلك الذي يجب له قبضه من فلان بن فلان يعني
المشتري ومن فلان بن فلان يعني المشتري له على ما يوجه له عليه هذا
البيع المسمى بهذا الكتاب قال ابو جعفر وان احييت
ان تزيد كما ملك هذا وكاله المشتري للامر المشتري له في المطالبة
بحقوق البيع ليجب للمشتري له المطالبة بذلك في جاء الوكيل بعد وفاته
وفي غيبته في قول من يجعل حقوق البيع للمشتري على الباع دون
المشتري له كتب الكتاب على ما كتبنا حتى اذا انتهت الى احد
الذين كتب بعقب ذلك قبل الشهاده وقد جعل فلان بن فلان يعني
المشتري ليا فلان بن فلان يعني المشتري له جميع ما اليه وجميع ما يجب
له في هذا البيع المسمى بهذا الكتاب والمحضومه والمنازعه
الى القضاة والحكام والسلاطان والنفقات حجه في ذلك واخذ الممن
الى يجب له فيه واقامه البينه التي تشهد له عليه وجبت من يجب له
حيثه في هذا البيع المسمى بهذا الكتاب كلما زامى واطلاقه
من بعد حيثه كلما زامى وقبض جميع ما اليه وجميع ما يجب له قبضه في
هذا البيع المسمى بهذا الكتاب وجعله وكيله في جميع ما جعله اليه

وتمامه في وصف هذا الكتاب في حياته ووصفه في ذلك خاصة بعد
وفاته واقامه في جميع ما جعله اليه مما سمي بوصفه هذا الكتاب في حياته
وبعد وفاته مقام نفسه في حياته على ان فلان بن فلان يعني المشتري له
ان يتولى ذلك بنفسه في حياته ويؤديه وما شامنه في حياته وبعد وفاته
من يداه من الوكلاء والاوصياء ويستند من الوكلاء والاوصياء ملاجب
وذاي كلما يجب وذاي جائز امره في ذلك وعلى ان فلان بن فلان
يعني المشتري كلما فتح شيئا من هذه الوكاله ومن هذه الوصايه المستعاض
في هذا الكتاب فذلك الى فلان بن فلان يعني المشتري له وبنيه
عند فتح فلان بن فلان يعني المشتري ذلك وبعد فتحه كما كان اليه
قبل ذلك حتى تستوي فلان بن فلان يعني المشتري له جميع ماله وجميع ما
يجب له من حق في البيع والاقرار والوكاله والوصايه المسمى جميع ذلك
في هذا الكتاب فقبل فلان بن فلان يعني الامر من فلان بن فلان
يعني المشتري جميع الاقرار والوكاله والوصايه المسمى جميع ذلك في
هذا الكتاب بمخاطبه منه لياه على جميع ذلك وجميع ما في هذا

124 العتاق من وكاله وصا به فعلى غير شرط كان في عهده هذا البيع
 المستعمل في هذا العتاق متقد على اقرار فلان بن فلان من فلان بن
 البلاء و فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن
 ثم يفتى الشهاده في ذلك على مثل ما كتبنا سابقا مثله مما قد تقدم في
 كتابنا هذا في اذ اليت على ذكر معرفه الباع والمشتري كيت يعقب
 ذلك وعمل معرفه فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن
 في الامر المشتري له بعينه واسمه ونسبه وذلك في شهر كذا من سنة كذا
 قال ابو جعفر وقد كان اسم عمل حماد بن ابي حنيفة مكتوب
 في ذلك نحو ما كتبنا بالفاظ اقل من هذه الالفاظ وكان ابو زيد
 يكتب شيئا من ذلك بوجه هذا التوكيد غير انها جميعا لم يكونا مكتوبان
 في معرفه المشتري له بعينه واسمه ونسبه فكتبنا ما كتبنا على ما وصفا
 احتياطا من اختلاف اهل العلم وكتبنا معرفه الشهود بالامر المشتري له
 بعينه واسمه ونسبه ليكون ذلك حجة على المشتري ان حجة يوم ما ويكون
 ذلك حجة له في يمينه وكاله المشتري اياه بما وكله به وفي يمينه
 وصا به بالوصي به اليه وقد كان بعض اصحابنا يمشي في ذلك

125 نحو ما كتبنا غير انه لا يكتب وكما فتح فلان بن فلان شيئا من هذه الوكاله
 ومن هذه الوصا به على ما كتبنا في ذلك فكان ما كتبنا في ذلك احب النبا
 ان اصحابنا قد اختلفوا في فتح المأمور هذه الوكاله وفي اخراج الامر
 عنها بعد عهده اياها على نفسه للامر فذكر محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن
 انه قال في ذلك هي كسائر الوكاله لا وتلما موزان يعزل الامر عنها
 متى احب قال وكذلك الوصا به في ذلك من المأمور الي الامر فلما موز
 ان يخرج الامر عنها متى احب قال ابو جعفر وقال محمد بن
 الحسن مرة اخرى ليس للمأمور ان يعزل الامر عنها جميعا ملانه وكله بما
 وجب عليه توكله به وبما الواي المأمور ان يفعل له اخذ بان يفعله
 واجب بر على ذلك في الوكاله والوصا به قال ولا يما يكون للموكل عزل
 وكله فيما وكله به بنفسه ويكون الموصل عزل الوصي عما اوصى به اليه
 فيما اوصى به اليه لنفسه وفيما على نفسه من وكاله ووصا به هو ما خود
 بها فليس له ان يعزله عنها وهذا هو اوضح القولين عنهما ولا يما
 يذهب محمد بن الحسن والكتابنا في الوكاله وفي الوصا به ما كتبنا

125
ب
اجتبا حاكم الاختلاف الذي ذكرناه في ذلك ولما ذكرنا ان الامر
ان يقول في ذلك بنفسه وان يولي به حياته وبعد وفاته من امر الوكيل
ولا اوصيا بالتشيع له ما جعل اليه من ذلك ولا من جعله في ذلك كالوكيل
للمامور لم يكن له في قوله ان يتعدى ما جعله اليه المامور من ذلك
ولا يفوضه الى غيره ويقتضي لمن كتب هذا الكتاب ان يبين للمامور
ما يلزمه في توصيته الامر به لك وما يبين الناس فيه من الاختلاف
ان امر ان يفعل ذلك فان ابا جعفر كان يقول من اوصى لرجل بشي
خاص بعد وفاته كان وصيا في سائر اموره في ماله وفي حق ما كان
يقوله لغيره بسبب وصايه كانت منه اليه اذا كان قد توفي قبله
وخالفه في ذلك ابو يوسف ومحمد فقالا هو وصي فيما اوصى
اليه خاصة دون ما سواه قال ابو جعفر والصحيح
عندنا من القولين في هذا هو قول امي يوسف ومحمد غير اننا لم
ان نختار غيرنا ما ذهب اليه ابو جعفر فيدخل المامور بوصيته الى
الامر بما اوصى اليه به فيما لم يجب ويجعله وصيا في مال المامور

ولعله

126
ولعله لا يكون لذلك عنده موضع فاحيط للاعتيان ان يبين الكاتب
للمامور عند سؤاله اياه الكتاب الوصايه للامر
ما يخاف عليه في ذلك مما قد رويناه عن ابي جعفر
وقد كان يوسف بن خالد يري في الوكالة في كتابه هذا ويجعل مكانها
جرليه ويختار هذا اللفظ على الوكالة وكان ابو جعفر وابو يوسف
ومحمد وابو زيد يختارون في كتبهم الوكالة على الجزايه وهذا المذهب
اجب النيا واما به يختار لان القرآن قد جاءه قال الله عز وجل وتوكل
على الحي الذي لا يموت وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وحررت ذلك
الفاظ رسول الله عليه السلام عند سؤال عكاشة بن حصين اياه
عز قوم وصفهم وذكر دخولهم الكعبة فقال من هم ترسل الله
قال له رسول الله هم الذين لا يموتون ولا يسترقون ولا يظلمون
وعبلى زبهم يتوكلون وحررت به الفاظ اصحاب رسول الله
قال عبد الله بن جعفر كان علي بن ابي طالب لا يحضر خصومه ابدا
ويقول ان لها حكما وان الشيطان يحضرها وكان يقول عقيل

126
 ابن أبي طالب وكيلى فاقضى له من ثمن فلي وفاقضى عليه فعلى فلما كثر
 عقيل قال عبد الله بن جعفر وكيلى فاقضى له من ثمن فلي وفاقضى
 عليه فعلى وقالت فاطمة ابنة قيس طلقى زوجها طلاقا تاما
 ثم خرج نحو اليمن فوكل عياش بن ابي ربيعة بنفقتى ثم ذكرت الحديث
 وهو لا هم الفصحى الذين توخذ عنهم اللغة ويرجع فيها اليهم
 والوكالة اعم واشهر واظهر معنى من الجزاءية وكل من فهم معنى الجزاءية
 فهم معنى الوكالة وليس كل من فهم معنى الوكالة فهم معنى الجزاءية
 فاقرب من افهام الناس اولى ان يستعمل في الكتب مما بعد
 وكان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن احمد بن سليمان شعيب
 بن ابيه يقولون فهم قال فلان جري ان معنى ذلك معنى وكلى وخمارون
 في كتبهم مثل الذي اختارناه قال ابو جعفر ومنعني ان يكتب
 الشهادة في آخر هذا الخطاب على اقراء البائع والمشتري والمشتري
 له ان كان المشتري له حاضر لان البائع قد اقرب قبض الثمن من مال
 الامر واقتر المشتري بدفعه اياه اليه من مال الامر ايضا فان

لم يبق

127
 لم يبق الامر بوجوب ذلك له ان باخذ كل واحد من البايع
 ومن المشتري برز الثمن عليه اذ كان يقول انه قبضه بغير امره
 فيعظم بينهما ذلك ويطول امرهما وما ثم تارك الاحتياط
 لهما فيما كان صار اليه من امرهما فان كان المشتري له غائبا كان
 الاحتياط في ذلك ان يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان
 فلان بن فلان بامره ثم يثبت الخطاب على مثل ما كتبنا غير انك
 ان الثمن الذي قبضه البائع من مال الامر والظنك بكتبه على مثل ما
 تكتبه في المشتري لو كان المشتري المشتري المبيع لنفسه ثم يثبت عليه
 الكتاب على ما كتبنا والشهادة في آخره على ما وصفنا
 حتى اذا ثبت على التارخ كتب واسد فلان بن فلان المسمى في هذا
 الخطاب يعني المشتري خاصة سائر الشهود المسمون في هذا الكتاب
 بعد از غاب فلان بن فلان يعني البائع عن المجلس الذي اقتر فيه
 بما شهد به عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب ان جمع الثمن
 الذي دفعه الي فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب وهو كذا وكذا

127
ب
مما قيل في بيعنا وانما جواد لمن مال فلان بن فلان بغير الامر وانما
ما حق له قبل فلان بن فلان بغير الامر في ثمن هذه الدار التي ابتاعها
المخدود في هذا الكتاب وولاية من هذه الدار المخدود في هذا
الكتاب وولاية ارضها وولاية بناتها ولا فيما سوي ذلك منها ولا
دعوى له فيها ولا طلبه قليل ولا كثير قدم ولا جديث على الوجوه
والاستنباب كلها وذلك ما مرجح واجب لازم عرفه فلان بن فلان
بغير المشتري فلان بن فلان بغير الامر ولزمه الاقرار له به شهد
على اقرار فلان بن فلان بغير الامر بهذا الاقرار المذكور في
هذا الكتاب بعد الشراء المسمى في هذا الكتاب بعد ان قضي عليه
ثم ملست الشهاده في ذلك على ما كتبنا في كتب الشهود شهداء انهم
على اقرار كل واحد من فلان بن فلان بعنوان البايع ومن فلان بن فلان
بعنوان الوكيل بما ذكر من اقرار كل واحد منهما على ما اقر به في هذا
الكتاب وان شئت اجريت الكتاب في ذلك على نحو ما كتبنا ولا
ودعوى فيه ان الثمن الذي دفعه المشتري الى البايع من

مال

128
مال الامر فاذا اتى على موضع الشهاده نسقنا على ما كتبنا في
اذا اقرغت منها كبت قبل التارخ غير ما في هذا الكتاب
مما ذكر فيه من دفع فلان بن فلان بغير المشتري الى فلان بن فلان بغير
البايع من مال فلان بن فلان بغير الامر جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب
فان فلان بن فلان بغير البايع لم يقتران في ذلك الثمن الذي قبضه من مال
فلان بن فلان بغير الامر ثم كبت وكنت الشهود المسمون في
هذا الكتاب شهداء انهم بخطوطهم على جميع ما سمي ووصف في هذا
الكتاب في شهر كذا من سنة كذا قال ابو جعفر وبلغني ايضا
ان يعمل الوكيل انه غير مأمون عليه انكار الامر ان يكون امره
بالشراء وانما يجب له عند ذلك ان يضمنه ما اقر انه دفعه من ماله
ويستلم الدار اليه ولا يؤمن عليه ايضا من قبله ما هو اعلاظ من هذا
وهو ان يقول اما الدار فلي لسن يا ابتاعك اياها بامر ي ولكن
بلكي لها قبل ذلك فلا يكون للمشتري اخذ الدار منه ويكون للمشتري
له اخذ الثمن من المشتري وتضمنه اياه فيبلغني ان يضمنه على هذا الموضع

729
b

الحينو

كتاب الشفع والاحتراف

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

130
D

12

السبع المسمى في طين هذا الكتاب وادعوى له فيه وطلب على العود
 والاسماء كلها وانما الحق له في كل مكان بل كان يعني لا مؤمن من المؤمنين
 المسمى في طين هذا الكتاب واعلمه واعلمه واسره على العود
 والاسماء كلها وانما الحق له في كل مكان بل كان يعني لا مؤمن من المؤمنين
 في طين هذا الكتاب ما مودعوا فيه كما هم عود في كل مكان
 ولو في الاقدار له به وانه قد سلم الى كل مكان يعني في كل مكان
 ما اصاب له مما سمى ووصف وحدث في طين هذا الكتاب ووصف
 من كان من كل زمان ووصف وحدث في طين هذا الكتاب
 له على ما كان من زمان الى زمان المسمى في طين هذا الكتاب
 وان ورد من كل زمان يعني في كل مكان في كل زمان
 اصاب له مما سمى ووصف في طين هذا الكتاب من قبله ونسب
 نسب اقدار وانما هذا دليله وملك وحدث
 وحده ان كان اخذها في ذلك او اخذها له ما مودع في ذلك
 اخطا ان شيئا اوده في كل مكان في طين هذا الكتاب وادعوا
 له ان ادرك كل زمان في ذلك من قبله ونسب في كل مكان
 من جميع الذين يدرك في ذلك من قبله ونسب او يودع في كل مكان
 في كل مكان وادعوا في كل مكان في كل مكان في كل مكان
 في كل مكان وادعوا في كل مكان في كل مكان في كل مكان

139
b

الفصل في بيان ما في
الوحدة من كماله

4.

135

يعنى النافع هو الالف الذي هم المضارب المدخول في هذا الكتاب
 وانه لا حول في هذه الا ان المحذور في هذا الكتاب ولا في ارضها ولا فيما
 سوى ذلك منها ولا دعوى له فيها ولا طلبة على الوقوع ولا اسباب
 138
 6
 كلها حكمة ماله وكل ما يجب له حق المضاربة المدخول
 في هذا الكتاب سهدم كمثل السهمان في ذلك على صلحها
 كسماها من اسسوى دارا ما سهدم افعوى احوكنا ان اساعها
 لغسوه باموه على صلحها كسما في ذلك فيما قد تقدم في كتابها من
 عسوانك الحساح في هذا الى ان يلب دكو وكاله هو المضارب
 لوب المال في المطالب بالاسباب السبع كان الذي كس
 له ذلك في السبع هو المضارب دون ذلك المال الحساف
 من العلم في ذلك وكس ذلك لو استنواها المضارب باسمه
 ثم مضاهم اراد لجد ذلك ان لقا بان اساعها للمضارب
 وار السهم الذي كان دفعه الى بانعها اياه هو المال
 المضارب ووركار وبل ذلك الكتاب على بانعها اياه كتاب
 السوي باسمه وورفع السهمان على صلحها كسما
 امسك في ذلك ما كسما في صلحها ما قد تقدم في كتابها من
 فمى اسسوى دارا واكتب على بانعها كسما باسمه

138

ثم اراد ان لقا بان اساعها لغسوه باموه عسوانك الحساح
 في ذلك الى وكاله ولا الى صاها لار ذلك انما لوجب المضارب
 للمضارب كالمود الماله

139

الاقاله

ما ان الوصفه واد الاسسوى في ذلك من ذلك
 دارا وفضها ورض بانعها من كسما بانعها لبعده ذلك
 ما را دارا في كسما بانعها كسما اما كسما
 هذا كتاب لكان يوزن وكان القاني كسما لكان
 من كان القاني افعول كسما فاف واسعد له على ذلك كله سهدوا
 سهدوا في هذا الكتاب في كسما عطفه ووركار او في سهدوا
 كسما من سهدوا كسما الى كسما اسعدت سهدوا كسما من سهدوا
 كسما جميع الدار التي كسما كسما في الموضع الكسما سهدوا كسما
 كسما سهدوا ذلك كسما اسعدت سهدوا كسما جميع كسما الدار المحذور
 كسما سهدوا كسما كسما كسما ووركارها ووركارها سهدوا كسما على سهدوا
 في هذا الكتاب كسما اسعدت سهدوا كسما على صلحها كسما في كتابها من
 سهدوا في كسما اسعدت سهدوا كسما على صلحها كسما على سهدوا
 كسما اسعدت سهدوا كسما على صلحها كسما على سهدوا كسما
 كسما اسعدت سهدوا كسما على صلحها كسما على سهدوا كسما
 كسما اسعدت سهدوا كسما على صلحها كسما على سهدوا كسما

وقصته مني واسموسه باما كما وان انا مني مني
 انا واسموسه له وهو كذا كذا او سارا مافيل دفنا عساو اربه
 حنا او سارا الى جمع ما السبعه منك مما سمى وصف
 في هذه الكتاب وقصته منك وفارح يدى وسمي يا شناعي
 اياه منك من ذلك بعد او اورد انا اوليت انا ورايا حنعا
 جميع هذه الدار المردون في هذا الكتاب داخليا وخارجيا
 وجميع ما سمى منها مرسا ومارك وفيلد وكس
 وسمي لبادك وعرفناه جميعا عند عهد هذا السبع المسمي
 في هذا الكتاب سارا وفيلد ذلك سارا يغنا على ذلك وعرفنا
 جميعا ما انا بعد هذا السبع المسمي في هذا الكتاب
 عند اوصافنا جميعه وانما دناك وكسبه عليك بذلك
 كتاب سوي باسمي يارك سهر كذا ارسخه داوم سهره
 المسمي به كان سارا ومارك كان سارا ومارك كان
 وسمي السهره اياها ما كان من كان بعد ذلك
 سالي ان اولك سهره انا هذه الدار المردون في هذا الكتاب
 جميع حدودها ووصفها المسمي جميع داخليا وفي هذا الكتاب
 على ان يود على جميع ما سمى الذي كسبه وقصته مني
 انا اسمي المذكور في هذا الكتاب وفي الكتاب

139
 ب

المذكور

المذكور يارك وسهره في هذا الكتاب وهو كذا كذا
 وسارا مافيلد دفنا عساو اربه حنا او سارا مافيلد
 من ذلك ومارك جميع السبع المسمي في هذا الكتاب وفي الكتاب
 المذكور يارك وسهره في هذا الكتاب على ان يود على جميع
 السبع المسمي في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور يارك
 وسهره في هذا الكتاب وعلى ان يود على جميع ما سمى
 وسهره في هذا الكتاب وعلى ان يود على جميع ما سمى
 هذه الاماله المذكوره في هذا الكتاب بمحاطبه منك انا على
 جميعها ودفع الى جميع السبع المسمي في هذا الكتاب وقصته
 منك واسموسه باما كما وان انا مني مني حنا او سارا
 واسموسه له وهو كذا كذا او سارا مافيلد دفنا عساو اربه
 حنا او سارا الى جمع ما السبعه منك مما سمى وصف
 في هذه الكتاب وقصته منك وفارح يدى وسمي يا شناعي
 اياه منك من ذلك بعد او اورد انا اوليت انا ورايا حنعا
 جميع هذه الدار المردون في هذا الكتاب داخليا وخارجيا
 وجميع ما سمى منها مرسا ومارك وفيلد وكس
 وسمي لبادك وعرفناه جميعا عند عهد هذا السبع المسمي
 في هذا الكتاب سارا وفيلد ذلك سارا يغنا على ذلك وعرفنا
 جميعا ما انا بعد هذا السبع المسمي في هذا الكتاب
 عند اوصافنا جميعه وانما دناك وكسبه عليك بذلك
 كتاب سوي باسمي يارك سهر كذا ارسخه داوم سهره
 المسمي به كان سارا ومارك كان سارا ومارك كان
 وسمي السهره اياها ما كان من كان بعد ذلك
 سالي ان اولك سهره انا هذه الدار المردون في هذا الكتاب
 جميع حدودها ووصفها المسمي جميع داخليا وفي هذا الكتاب
 على ان يود على جميع ما سمى الذي كسبه وقصته مني
 انا اسمي المذكور في هذا الكتاب وفي الكتاب

140

لعمري المستر المحفل اني كنت استرقت مني جميع الباري
م كسري كان على ذلك وكان ابو زيد ينادي هذا
ما سمعته على الفقه هو المسموع في هذا الكتاب
سعد واحمد عا ان كان في مكان الفيل و مكان
141
ب
وكان في مكان الفيل في هذا الموضع وهو ما هو
حكي ما عساهما واسماهما واسماهما امر اعدى في الموضع
على الفقه عا في عقوقها وادبها وادبها وادبها
في سكر اموسه كذا في مكان في مكان الفيل
الوجه المسمى في هذا الكتاب كذا في اساع في مكان
وكان في مكان الفيل الوجه المسمى في هذا الكتاب في سكر
كذا في سكر كذا في سكر كذا في سكر كذا في سكر
فيها لم يسمع وكذا على ذلك

الابو زيد هذا معناه وان لم تكن هي
الفاظه ولكنها الفاظ غيره من قولها الصحابة العدد اذ
وكان في الحجة كذا في سكر كذا في سكر كذا في سكر
اسد وكتاب السور اما السور في كذا في كذا في كذا
الكتاب على ذلك لم يسمعوه على امر اعدى المسموع في كذا
في سكر كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

انك سالتني ان اسعد الدار فلما كسوا السور لم يسمعوا
ع كذا في سكر كذا في سكر كذا في سكر كذا في سكر
المسموعين في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وكان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
انما في كتاب السور في هذا الموضع في كذا في كذا
كما ذكر في الموضع وادبها كذا في كذا في كذا في كذا
في الموضع في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
ك كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وكان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
اسداه في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وردوا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
امر اعدى في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
الكتاب كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
وكان في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

في هذه الدار المحمدية وفي هذا الكتاب فاجابه فلا في من ماني
والذي كتب يوسف في هذا الحسن عدا ما كتب ابو زيد
الناس قد اختلفوا في الاقوال بعد القبض على ما ذكرنا فجعلها
قوم سعا وحملها قوم فسكا وكان من جعلها سعا منهم
ابو يوسف ونحوه يقولون اذا عرفت بدور الثمن الذي كان البيع
عنده او ما كثرت منه جازت على ما عرفت عليه من ذلك فل
اوكرهه وكان من جعلها فسكا ابو حنيفة ومن ذهب مذهبه
في ذلك فتردها الى الثمن الذي وقع به البيع في حدنا سليمان
بن سعيد عن ابيه عن محمد بن الحسن بن ابي حمزة عن
ابو يوسف عن محمد بن ابي اقاله وفي الراية على من المبيع المتقدم لها
وفي البصية منه فلما كان ذلك كذلك كان اولي الاسباب
ما ان جعل سوال الباب المستر في الاقاله كسوال المساوم
بالعرض والعرض البيع كما كان ذلك لا يكون الا من معلوم
وذلك هو في الاقاله لا يكون الا من معلوم غير ان يوسف قد
كان سعي له ان ينزل الثمن موضع السؤال من المستقل قبل

الاجابة

الاجابه من المقل اياه الى ذلك فكتب ذلك على مثل ما كتبنا ثم تبعه
فاجابه فلا في من ماني الى ذلك قال ابو حنيفة فلو لم يكن يوسف
ولا ابو زيد تكسائي في كتابهما في الاقاله للرؤية للدار من القيل والمسقبل
في وقت وقوع الاقاله سيما في ذلك ولا للفوق وكذا هو ذلك
عندنا انما كان منها لما قد ذكرناه في الاقاله انما عند بعض الناس
بيع مستقبل من جعلها كذلك فلم يكل فيها اسباب البيع التي يجوز
البيع عندنا انما بطلت في قوله وكان اولي الاشياء بالاختيار
من ذلك بان ذكر الرؤية والفوق في ذلك كما ذكرنا في البيع على
لحم ما كتبنا ففتح عند من تراها سعا ولا يضرها ذلك عند من
تراها فسكا وكان يوسف يكتب في كتابه ما اذكرك في هذه
الدار المحمدية وفي هذا الكتاب وفي شي منها ومن حقوقها من درك
من احد من الناس كلهم من قبله وليس من قبل شي كتبت اخبرته
اولا حينئذ لي محدث بامرني وليس لي بوجه من الوجوه يدركك من
قبله في ذلك درك وكان ابو زيد يكتب في ذلك ما اذكرك
فلا في من ماني في ذلك من درك من قبله في قوله وفيه وسع وحدث
كان من فلا في من ماني في ذلك في ذلك ما اذكرك في ذلك

اوسسما منه فقل ما كان من كان ما كتب يوسف في هذا الموضع
 بما كتب انورده وكان ما كتب في ذلك في كتابنا الحسن مما كتب
 واجمع واشترح لا بد اذ اكتب من قبل اقرار وتلك وهذه وبيع
 وحدث بعد كوز ان يكون المدرك من قبل صدق كانت من قبل
 او من قبل زوج على الدار او من قبل ما سوى ذلك مما يسمى به الاسماء
 وما كان على ما كتبها مكان اول الاسماء في ذلك واحوطها ان يكتب
 من قبل اقرار وتلك وتلك وحدث من قبل ذلك وحدث على
 الهبات والصدقات وعلى جميع الاشياء التي يملكها العمارات
 على ما كتبها فانه في ذلك عموما تذكره في ذلك ان يكتب
 كما كتب يوسف في كتابه من ذلك من احد من الناس كلهم
 من قبل ونسب في الدرك الى كتب على المصل من قبل الناس كلهم
 لا بد انما ملك العوض الذي اقال فيه من قبل المستعمل لا من
 من قبل غيره وانما كتب عليه صان الدرك فيما كان فيه ونسب به
 ما ما سوي ذلك من ما كان في هذا عقب ذلك يوسف في كتاب
 منه من قبل ونسب في قبل له ما كان حاجته ان يكون واحد
 من الناس كلهم يبيع ذلك وكل الناس عموما نفسه والدرك فانما
 على من قبل نفسه لا من قبل غيره فان قال فانه وان كان انما
 على من قبل نفسه فانما ذلك فيما عهده لعنه من سيات

1456

الظاهر

الناس فيكون الدرك هو من قبل ان ينفذ له قبل هذا وهذا الصافي
 كما يري لان الدرك انما يدرك المستعمل من قبل عقد المقتل لغية
 من قبل اقرار الله اياه ومن كوز انصار يكون الدرك من قبل وقت
 كان احدثه في الدار التي قال فيها ما يكون ذلك درك من الناس
 عمر المقتل يكون موله من احد من الناس كلهم بافصاح هذا المعنى
 لا الوصف انما يكتب الله بعد وجب ومن صرف عكاه وصاف
 في الوجوه التي يكتبها الموصف ما اذا كتب فيما ادرك في ذلك
 من درك من قبل ونسب على ما كتبنا انك على هذه المعاني كلها
 بالفاظ اخصر ما كتب يوسف واجمع للمعاني التي ذكرنا
 منها فانها الارواح من كانا فانها
 من قبل نفس المستوفى الدار المسع من يوسف وابا زيد كانا
 في كتاب الكتاب في ذلك على من ما كانا في كتابنا في الاقاله
 او انهم ما من المستوفى الدار المسع عنوا هم انما
 في كتاب بعد الفراع من ذلك السبع من عمار يكون انما
 وزاد يوسف على ان زيد في ذلك كتب ما يدس السرا في ذلك
 بعد من هذه الدار من عمار ان يكون بعد ذلك سماء من منها
 ولا يصح منك سماء منها ان كتب على كل ما ع

وكان ما كتب يوسف في هذا الكتاب من عدد ناس ما كتب التوراة عن
 ان بعض اهل العلم من حكماءه مما قد تقدم في هذا الباب
 ان الاموال في بعض اهل العلم ودفع ذلك في حكم مع ما في بعض
 146 ملما فان مع ما في بعض اهل العلم من ذلك الاقاله في ما في بعض اهل العلم
 ايضا وكان احوط الاسباب عندنا في ذلك ان نعلم الباب الذي هو المستور
 ونعلمها منه المستور من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم
 والكتاب على ما كتب في الدار المسعدا والكتاب على ما كتب في الدار المسعدا
 بعد ان كان على ما كتب في اول هذا الباب وليس هو على
 المستور في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم
 في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 صمان في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم

الى ان وقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 مما تقدم في هذا الكتاب ان احوط الاسباب في الكتاب الذي
 قد تقدم ذكره ووقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 في كتاب كذا في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 ان كان في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 ان كان في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم

الاول في هذا الكتاب الاخير لم يورد في ذلك على بعضه ما كان
 من كتاب يدعي واحد من المتفالمين ان كان في الكتاب الاول
 ما في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم

باب الشوك في البيع

قال ابو جعفر اذا استوى رجل من رجل دارا ومعهها ووقع
 معها واكتب على ما كتب في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 ما في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 هذا الكتاب لكان في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 ووقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 لكان في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 الى ان وقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 الى ان وقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 الى ان وقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم
 الى ان وقع في بعض اهل العلم من بعض اهل العلم من بعض اهل العلم في بعض اهل العلم

على من الحوط عنه خاصة ولا يحط عليه ان يحط شيئا منها
الذي استوكه فلما اختلفوا في ذلك على ما ذكرنا سمي بالبايع وذكرنا
150 وقت بيعه ليعلم ان بيعه هو واشتهرنا على شهادة من شهد عليه
بالتسليم لنا كقول قدامي الذي كان الدار بيرة
واستوكه فيها ما بها كان في يدي اذ عي على العالم بك وهي
مكتسبة السهمان على اربعة مائة تسع واسمها على سهمان
السهمان على يد كل واحد المسمى وكذا في هذه المسمى كسواء
في كتابنا لنا كقول قدامي الدار والاراض
بمنها فارددها الى يدي حتى استوي كسواء وكذا في التسليم
الدار والاراض وكسواء في كتابنا هذا ان يقول قدامي المستوف
الدار بعين تسليم اياها الله ويذكرنا في صدر كتابنا
هذا على بعض الناس ان كان يوطئ للسهم بجل ان يوطئ
دارا او ارضاء بها يوطئها وارضاءها او كان يوطئ كسواء
في يكون البايع هو الذي سلمها الله ولو كان هذا القول
في كتابنا الاحكام منه اطلاق وحجج اخرى
سواء في ما ذكرنا استوكه في هذا الكتاب على ذكر البيع و
ان يوطئ او استوكه وكما في دار وارضاءها ووطئ كسواء

b
g
b

دعنا

فيما ذكرنا من ان لا يحط عليه ما استوكه به فيها اصاب
الذي استوكه به عننا لم يكن عليه ولا يوطئ الله البايع منه
ان لا يرد الاستوكه والواجب على الذي استوكه ما لم يكن الذي يوطئ
منه وتسليم ما استوكه به الله ولو كان بعد ان يوطئها
ووجب له كقول الاستوكه وصار له بده حدث له عيب
بما صاب به عيبا كان به قبل الاستوكه لم يوطئ الله الذي استوكه
منه لم يكن له ان يوطئ على هذا الذي استوكه لئلا يوطئ
والذي استوكه ان يوطئ منه الذي استوكه به معينا العيبين جميعا
ويوطئ عليه بكنه وذلك كالسولة الا يوطئ ارضا لو استوفى
مورجل او ارباب دهر ومضاهير ولا فارقا بينهما الذي استوفى
بده اصاب بها هذه السولة عيبا كان له الذي ولاه وقد حدث
بها عيب في يده ان الذي يوطئها بالحداد ان يوطئها منه معيبه
العيبين جميعا **دعنا** عليه بكنهها الذي يوطئ منه وان يستأجر
ان يوطئها او يوطئها لله او يوطئها من حجة ان يقول ايما دهر
الذي يوطئ الله او يوطئ له يكون له عيب من الله ما كان
للمبايع على ما اذا طالت في صانع عيب وقد طالت من احوال
ما كان يوطئها من السولة ورده الى عيب السولة والبشر كذلك

11/51

عقدت لعل على نفس السبع كذا ان ذلك ان كان السبع
 وحل دار او دفنها تحتها عمد في نوره من السبع اصاب
 بها عسا كان في النافع ما في النافع وهو هامة هذا العهد الحادث
 بعد سعة اناها على علة رد حصه من السبع على المسوي فلما
 رانا احكام السركه ونحوها احكام السبع فيما ذكرناه
 قول ابي حنيفة وابي يوسف وغيره في كس ونحوها اصاب
 قول اهل الحديث انهم يحزونها قبل بيع المساع ولو كان
 طعنا ما لا يمل السبع قبل وضع مكسها ما حرم يوهاد سوا
 الله ما عمن على ما سميهاه فيما عقدت كل واحد منهما
 لها حبه بما سميهاه به لكون كل واحد منكم المخلص
 مع دفع الله هذا الكتاب مسمى في ما سوي

الاول هو جعفر بن يوسف في الكتاب
 الذي كان اكتبه المسوي على ما بعد في كتاب السيرة لا عتاف
 عوي كسرها في كتابها الذي سميهاه في هذا الباب
 من ذلك الكتاب فيه ذكر النافع وذكر السبع وفيه السبع
 في جميع اسباب التي بها السبع في ولم يكن في السبع

157
b

ولا ان السبع في السبع في يوسف بن خالد ولا في ولا ابو
 بن يوسف في هذا السبع في هذا الكتاب ولا في داره وادناه
 بن يوسف في هذا السبع في هذا السركه من السبع التي ذكرنا
 والله اعلم

باب التولية

قال ابو جعفر واد السبع في حل وحل دار او دفنها ودفع بها
 في ولا عتاف كما اراد ان يكتبها في ذلك كتابا في السبع على سبيل
 ما كتب في كتاب السركه في اذ الله على ما في الكتاب الاول
 وعلى ذكره سيرة كس على ان ذلك وانما كان في كان
 سالي ان اولى هذه الدار المحذورة في هذا الكتاب جميع ما سمي
 اهلها في هذا الكتاب بالسبع الذي ذكره في السبع في
 من ياتي السبع في هذا الكتاب في السبع في الكتاب على السبع
 في التولية كس ما سميهاه على لفظ السيرة وفيه احكام
 في السبع التولية في السبع الذي في السبع في السبع في ذلك
 في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع
 في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع في السبع

158

¹⁵⁶
 عنه انما زاد او نكس عليه ذلك كتابا كسبه ^{هـ} هذا ما استنزل من كتابه وكان
 القلي من ان كان يورث من كتاب القلي استنزل منه جميع الدار التي كانت
 كذا لم يمسس الكتاب في ذلك على ما كسبه في قبله مما قد تقدمت كتابا هذا
 اذ انك على ذكر الميركس تعجب ذلك وانما كان يورث انك
 وكان يورث من جميع الميركس هذا الكتاب وهو كذا اذ اذ اذ اذ اذ
 ده انما اراد به حيا او قبل وكان يورث من ان كان يورث من هذه البراه
 المستواه في هذه الكتاب بمحاطبه منه اياه على جميع ذلك وسلم وكان يورث
 الى ان كان يورث من جميع ما وقع عليه هذا السبع المسمى في هذا الكتاب
 من السبع الكتاب في ذلك على مثل ما كسبه السبع الذي اراد به من الميركس
 انما هو من كتابا هذا عنوانه كذا في ذلك ذلك الكتاب المسمى
 هو المسمى في كتابه الذي كان يورث في الميركس قال ابو جعفر
 وقد كان يوسف نكس في هذا اصل ما كسبه عنوانه كان يورث في
 وكان يورث من كتابه وكان يورث من جميع الميركس في هذا الكتاب وكذا
 على البراه كان ذلك البراه هاهنا اذ السبع من كذا الميركس
 من ان كان يورث من كتابه كان يورث من كذا الى ان كان يورث من
 الميركس في كتابه كان يورث من كذا وكان يورث من البراه في الميركس
 في كتابه كان يورث من كذا كان يورث من كذا في كتابه كان يورث من
 في كتابه كان يورث من كذا كان يورث من كذا في كتابه كان يورث من

الذي

¹⁵⁷
 الذي كان يورث من كذا كان يورث من كذا وكان يورث من البراه في الميركس
 الدار المسمى في هذا الكتاب التنازل في كتابه كان يورث من كذا كان يورث من
 السبع ما در السبع احوال من السبع كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 قدم ذكره في السبع الميركس كتاب الميركس على ذكره في الدار المستواه
 في قول هو لا اذ اكتب الكتاب على ما ذهب اليه يوسف في كتابه كان يورث
 واهنا للميركس ان صار في حكم العائض له هيته اياه للميركس في
 صمان الذي للميركس في كتابه كان يورث من كذا كان يورث من كذا في
 حكم الميركس في كتابه كان يورث من كذا كان يورث من كذا في
 من الميركس على السبع الكتاب في كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 هذا اذ كان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 سابعهما اياهما كان ذلك كله عندنا احسن من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 لان السبع انما ملك المستوى الذي الميركس في كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 اسباب ذلك السبع مع ذلك الميركس وان نطقت اسباب ذلك السبع بطا
 ذلك الميركس والسبع في قول بعض الناس الا يورث من السبع كان يورث من كذا
 كما وقع عليه السبع عند وقوع السبع في كتابه كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 السبع وورث كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا
 احسن ان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا كان يورث من كذا

واما ان كان بعض الناس بعد ذلك كله من الوديع الموصوفه في هذه الكتاب
 ومن علم من كان في الدنيا من الناس بعد السبع عر يواصر منها ما جاء به
 هذه الاثار في كتب في هذا الكتاب ولم يوايد ذلك في كتابه من ذلك
 سببا كان هذا الذي كتب يوسف في حقيقته بعد انما
 احدثها ما من الناس به اختلفوا في شئ لا عني فاحاذه بعضهم وممن
 احاذه منهم ابو جعفر وابو يوسف ومحمد بن الحسن كما اختلفوا فيها
 في قولها الصواب مقام النظر من الصحيح وقال محمد بن الحسن في كتابه
 عنه يحيى بن سماعيل ادا ووفد الاعمى الى دار المسعده حين لو كان بصيرا
 راهما ذلك ووجد له وقال عنه منهم ادا ووصف له مكانا
 كما ووصفت له فذلك كرونتها لو كان بصيرا فانه في كتب يوسف
 ليس على محل الوديع من البصيرة في قول محمد بن الحسن
 قال ابو جعفر في ذلك معنى اخبره هو ان ابو يوسف ومحمد بن الحسن
 مدوا في الرجل البصير ادا السبب ادا من رجل بصير فوكا ادا بصيرا
 بعد عنها والنظر انها فعل ذلك في طريقه الوكيل للسرك طوله هذا المستر
 وار الوكيل في ذلك عن حاشيه حد ما يدرك محمد بن الحسن في السبع عر على مع
 في كتابه في يوسف هـ قال ابو جعفر في طريقه على ذلك
 ان يكون الاعمى في ذلك من قولنا في يوسف ومحمد بن الحسن في كتابه في يوسف
 ااه لو كان بصيرا لم يرد في كتابه في كتابه في يوسف ومحمد بن الحسن في كتابه في يوسف

الاعمى في كتابه في يوسف ومحمد بن الحسن في كتابه في يوسف ومحمد بن الحسن في كتابه في يوسف
 ما يطلع ما على قول سببا في هذا الحد هـ قال ابو جعفر في طريقه على ذلك
 واما يوسف بن علي ما قال من ذلك ما لا ينال من محمد ادا في يوسف بن علي
 وكان ابو يوسف في كتابه في هذا ان يوكل الاعمى في كتابه في يوسف بن علي
 له هذه الاثار في كتب في هذا الكتاب في ذلك على ما كان في يوسف بن علي
 الرجل للرجل على ما كان في ذلك في كتابه في يوسف بن علي
 من اهل العلم في ذلك احكام وكذلك ادا ادا ان يسمع دارا وكل
 عبوة من البصيرة في كتابه في ذلك في كتابه في يوسف بن علي
 ما في هـ في يوسف بن علي في يوسف بن علي
 قال ابو جعفر واد الاستر في رجل غيبا خرس من رجل اخبره ادا انا ادا
 ان يكتب عليه في كتاب سوا ما انه يكتب هـ هذا ما التفتد عليه
 السبب في يوسف بن علي في هذا الكتاب سبب واما ما ان كان
 في كتابه في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي
 في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي
 في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي
 في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي
 في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي في يوسف بن علي

فان انا خسفت وانا يوسف ومحمد بن الحسن خانوا الحيدرون ذلك ومعلوم في حكم
 ان ادفع على ان المستور بالخيار بله انام مالو الار المستور ان يشا
 فقد التزم بالثمن الايام فتم البيع وان شامع ذلك فبطل البيع
 محالوا ذلك البيع كالباع ادفع على ان المستور بالخيار
 بله انام خدنا سليمان بن سعيد عوانه بن محمد بن الحسن عوانه خسته
 وعوانه بن يوسف بن ماد كونه عوانه بن محمد بن ماد كونه عوانه
 وخدمنا محمد بن العباس بن علي معبد مال احبنا محمد بن الحسن
 مال احبنا بن يوسف بن عوانه خسته بن ماد كونه عوانه بن يوسف
 وعوانه بن ماد كونه عوانه بن يوسف بن ماد كونه عوانه بن يوسف
 وكذا فاسد اما عرف هذا ما به ودا خست فيه
 وقال اهل العلم فيه ما قد رويناه عن من كونه منهم واهل قنواف
 هو من وقال كل فرد منهم واحد من هارن الهولن ولا كروح
 في ذلك كتاب مفعول عليه فان احب هادان المسالمان اذ قد
 وقع في بيعهما هذا الاحكام ان ينافضاه وتوقع ان ينفذهما
 بعد الف درهم وانما احكام الامان الحانوه على ان المستور
 بالخيار بله انام كان ذلك اطلوا حوط وكان بيعها على الخيار بله انام
 ما كان مستورا في ذلك المستور في ذلك المستور في ذلك المستور
 الذي احكامه في ذلك المستور في ذلك المستور في ذلك المستور

المختلف

المحمل فيه في قول من خسر له مال فان كان البيع وقع بغيره
 ان المستور في ذلك المستور في ذلك المستور في ذلك المستور
 فان انا خسفت مال هذا البيع فاسد ولا يجوز البيع في هذا اذا السقوط
 منه اكنه من بله انام على مصل ما كان يقول في الخيار واما محمد بن
 ما حاز السقوط في ذلك اذا كان الى وقت معلوم بله انام او اقل منها
 او اكنه منها كمن وما كان يقول في الخيار واما ابو يوسف
 بله كذا السقوط في هذا اكنه من بله انام واما ابو يوسف في ذلك
 وحالف في الخيار في خدنا سليمان بن سعيد عوانه بن محمد بن الحسن
 عوانه بن يوسف بن ماد كونه عوانه بن محمد بن ماد كونه عوانه
 وخدمنا محمد بن العباس بن علي معبد كمن عوانه بن يوسف
 عوانه بن يوسف بن ماد كونه عوانه بن محمد بن ماد كونه عوانه بن يوسف
 دارا بالف درهم ودفع المستور الى البائع الثمن والسقوط
 في عقد البيع بينهما ان البائع ان رد على المستور في ذلك المستور
 بله وبنو بله انام فاسد بغيرها فان انا خسفت وانا يوسف
 ومحمد بن الحسن خانوا الحيدرون ذلك المستور في ذلك المستور
 كذا السقوط الذي السقوط البائع لعقده في عقد البيع انه الخيار

الحزب الخامس من البيوع من كتاب الشروط الكبير
 قاله اي جعفر احمد بن محمد بن سلامه بن مسله الطحاوي
 الا زدي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا كتاب الشروط الكبير
 الذي كتبه جعفر احمد بن محمد بن سلامه بن مسله الطحاوي
 في شهر ربيع الاول سنة ثمان وخمسين واربعمائة
 في مدينة بغداد

نوم
 ابي

باب الرجل يتبعه إذا اشترى ببيعها قبل قبضه ثمناً

قال أبو جعفر وإذا اشتري الرجل من الرجل داراً فقبضها ولم يدفع ثمنها ثم تابعها ببيعها إياه بثلثي مسمى من جنس الثمن الأول فإن إباحته ودفتره ومحمد قالوا في ذلك إن تابعها بثلثي ثمنها الذي ابتاعها به منه أو أكثر منه فالبيع جائز وإن تابعها منه بثلثي ثمنها الأول أو ما قل منه أو بأكثر منه فالبيع جائز وإن هذا بيع مستأنف غير البيع الأول فإن تابعها منه بدنانير وقد كان ابتاعها منه بدراهم والدنانير التي تابعها منه قيمتها بأقل من قيمه الدراهم فإن إباحته وإباحته ومحمد قالوا في ذلك البيع في هذا فاسد فجعلوا الدنانير والدراهم في ذلك حبساً واحداً استحساناً وقال زفر البيع في هذا جائز وإن لم يبعها المشتري من ببيعها إياه في حرفة بها عيب يده بعض ما قيمتها التي كانت عليها يوم قبضها منه بحق ابتاعه إياها منه شيئاً قليلاً كان ذلك النقصان أو أكثر منه أم تابعها من ببيعها منه بأقل من الثمن الذي كان ابتاعها به منه فالبيع جائز في قولهم جميعاً وإذا اشتري الرجل من الرجل داراً ببيعها بدينار وقبض المشتري

الدار

الدار ولم يقبض البائع الثمن فباعها المشتري من ببيعها منه بدينار

وخبير ديناراً فإذا كان مكتوباً بدينار في ذلك حبساً ما كتبته هذا ما اشتري فلان من فلان الفلاني من فلان بن فلان اشتري منه جميع الدار التي كان فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب ابتاعها من فلان ابن فلان الفلاني المسمى في هذا الكتاب بدينار وديناراً متاقلاً دهماً عسماً وازنه جيداً أو سلمها إليه فلان بن فلان وقبضها منه وصارت في يده بحق ابتاعها إياها منه من غير أن يكون فلان بن فلان قبض من فلان ابن فلان الثمن المسمى في هذا الكتاب ولا شيئاً منه ومي الدار التي لديه كذا ثم نفى الكتاب على مثله ما كتبناه في مثله ذلك مما قد تقدم في كتابنا هذا في إذا ابتعت علي ذكناً المقر وفوتعت منه كفت علي أثره فإذا ذك فلان بن فلان بغير المشتري فيما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وفي شيء منه ومن حقوقه في ذلك فقبل فلان ابن فلان بغير البائع وبشيءه فعلي فلان بن فلان بغير البائع فسلم ما تحب عليه في ذلك من حق ويلزمه فثبت هذا البيع المسمى في هذا الكتاب في تسليم ذلك إلى فلان بن فلان بغير المشتري على ما توجبته

ابن فلان وغيرهم من الشهود وهي الدار التي يمد منه كتاب
 الكتاب على نحو ما كتبناه في رجل اشترى دارا من رجل وقابض
 قيمتها ولم يكن ابتاعها منه قبل ذلك غير انك تكتب في الدار
 ذكر على نحو ما كتبناه في هذا الباب وتجعله للمشتري على البائع
 فيما كان من البائع ويستتبعه فيما كان من قبل غيره في سائر الناس
 وان كان البائع ابتاعها من المشتري هي دار اخرى لم يقبل البائع باعها
 من المشتري ولم يكن المشتري قبض من البائع ثمن الدار التي كان باعها
 اياه والتمن الذي تعاقد عليه هذا البيع الثاني من جنس الثمن الذي
 تعاقد عليه البيع الاول كتبت هذا ما اشترى فلان من فلان من
 فلان من فلان صفقة واحدة اشترى منه جميع الدار من اللبني مدميه
 كذا في هاتين الدارين الدار التي في موضع كذا وهي الدار التي كان
 فلان من فلان ابتاعها من فلان من فلان كذا ادنيار امثاقيل ذهبا
 عينا وازنه جياد او قبضها وصارت في يده بتسليم فلان من فلان
 اياها اليه غير ان يكون فلان من فلان قبض منه ثمنها المسمى في
 هذا الكتاب ولا شيئا منه فان كان كتب عليه بها كتاب شري

178
 ب

كتبت وكتب عليه باقيا عه اياها منه كتاب شري تاركه شري كذا
 من ثمنه كذا ودر شهوده المستمين فيه فلان بن فلان وفلان بن فلان
 وفلان بن فلان وغيرهم من الشهود ويحيط بهذه الدار ومجملها
 ويشمل عليها جرد ودار بوعه ثم تجرد هاتم مكتوب بعقب ذلك ومنها
 الدار التي في موضع كذا ثم تجرد هاتم مكتوب بلسن الكتاب على مثل
 ما كتبناه في مثل ذلك في ابتاع الدار من صفقة واحدة من رجل
 اذ لا يثبت على ذكر الثمن كتبت على اثر ذلك ان ثمن جميع الدار المبدأ
 بذكرها وتجدد هاتم في هذا الكتاب من الثمن المسمى في هذا الكتاب
 كذا كذا ادنيار امثاقيل ذهبا عينا وازنه جياد او قبضها المسمى
 او اشترى منه على ما تعاقد بينهما في ذلك وعلى ان ثمن الدار التي
 بذكرها وتجدد هاتم في هذا الكتاب من الثمن المسمى في هذا الكتاب
 كذا كذا ادنيار امثاقيل ذهبا عينا وازنه جياد او قبضها المسمى
 في ذلك على مثل ما كتبناه في الكتاب الذي قبل هذا الكتاب
 حتى اذ لا يثبت على وثوقا جميعا ما يدانها بعد هذا البيع
 المسمى في هذا الكتاب عن تراص منها جميعا بجميعه وانقاد

179

على مثل ذلك حتى اذا انتهت الى كل حق هو لها خارج منها كتبت
على اثر ذلك بالكتاب الذي اذنته فلان بن فلان على فلان بن فلان
حك تاركه شهيد كذا في سنة كذا او في سنة كذا او في سنة كذا او في سنة كذا
وفلان بن فلان وفلان بن فلان وغيرهم من اليهود وبهذا كذا ادبنا
مناقل ذهباً عينا وازنه حياض استوى هذه الكذا كذا الدنيا والمذكورة
في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاركه وشهوده في هذا
الكتاب فبني فلان بن فلان يعني الباع في هذه الكذا كذا الدنيا المستاه
في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاركه وشهوده في هذا الكتاب
ودفع فلان بن فلان لفلان بن فلان مائة الف مسمى في هذا الكتاب
وقبضها منه فلان بن فلان واستوفى ما فيها منه تمامه كامله وابراه من
جميعها بعد قبضه اياها واستيفاءها لها وهي كذا كذا الدنيا ومناقل
ذهباً عينا وازنه حياض استوى الكتاب على مثل ما كتبنا في الشري
بما ليس بين علي ما تقدم في كتابنا هذا قال ابو جعفر
وان كان البيع كان من غير الذي عليه الدين بالدين على ان يبر الذي هو
عليه منه كتبت هذا الكتاب لفلان بن فلان من فلان الفلاني

180
b

يعني

يعني الباع كتبه له فلان بن فلان يعني الذي له الدين ولاقتوله جمع ما فيه
واستوفاه على ذلك كله مشهود استوفاه في هذا الكتاب في سنة عتقه
وبعدنه وجواز امره وذلك في سنة كذا او في سنة كذا او في سنة كذا او في سنة كذا
ابن فلان الفلاني كذا كذا الدنيا ومناقل ذهباً عينا وازنه حياض استوى
ثابتاً لازماً جاحلاً بصك تاركه شهيد كذا في سنة كذا او في سنة كذا او في سنة كذا او في سنة كذا
فيه فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان وغيرهم من اليهود
وانك يعني جمع الدار التي مدينه كذا في الموضع الكذا منها ثم تجد فلان
ثم كتبت يعني جمع هذه الدار المذكورة في هذا الكتاب كذا وذهبها
كلها ثم فلتس الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في مثله مما تقدم في
كتابنا هذا في الاصل على وكل حق هو لها خارج منها كتبت على
اثر ذلك هذه الكذا كذا الدنيا التي لي على فلان بن فلان المسمى في
هذا الكتاب وهي الكذا كذا الدنيا المستاه في هذا الكتاب وفي
الكتاب المذكور تاركه وشهوده في هذا الكتاب على ان يبر من فلان
فلان بن فلان فلا يكون عليه منها قتل ولا شيء فقلت في كتابي يعني
من ذلك مخاطبه من اياها على جميعه وبني فلان بن فلان يعني الذي كان

181

عليه الدين من هذه الطرأ كذا الدنيار الي كانت لي عليك مائة من البيع
المسمى بهذا الكتاب وقبضته منك وصار في يدي وقبض في ذلك
ان اقررت انا وانت انا قدرنا جميعا ما وقع عليه هذا
البيع المسمى بهذا الكتاب داخل وخارج وجميع ما فيه ومنه من
وقيل وكبير وتبين لنا ذلك وعرفناه جميعا عند عقد هذا البيع المسمى
به هذا الكتاب بيننا وقبل ذلك فبنا بعضنا على ذلك وتقرنا جميعا
بأبنا بعد هذا البيع المسمى بهذا الكتاب عن نراضنا جميعا
وانما ذمنا له فلم يبق على فلان بن فلان من هذه الطرأ كذا الدنيار
الي كانت لي عليه المسماه بهذا الكتاب وفيه الكتاب المذكور تارة
وشاؤده بهذا الكتاب ولا مرته من هذا ولا دعوى الي ذلك ولا طلبه
الا وقد برى منه فلان بن فلان بما يعتني مما سمي ووصفه بهذا الكتاب
فما اذكرني فيما وقع عليه هذا البيع المسمى بهذا الكتاب وفيه شيء
منه ومن حقوقه من ذلك من احد من الناس كله فلي ما وجبه الي هذا
البيع المسمى بهذا الكتاب على كل واحد منكم ما فلان بن فلان ومن فلان
ابن فلان يعني الذي كان عليه الدين على ما وجبه الي البيع المسمى بهذا
الكتاب شهد علي اقرار فلان بن فلان يعني الباي وفلان بن

187
b

فلان يعني الباي جميع ما سمي ووصفه بهذا الكتاب بعد ان قرى عليها
جميعا جميع ما فيه من اوله الي اخره فاقر ان قد فهماه وعرفنا جميع ما فيه
من خارج قلنا سمعنا وعرفنا ما وادعيناها وجواز امورهما طابعين عن مظهرين
وعلى معرفتهما وفلان بن فلان يعني الذي كان عليه الدين باعيا منهم
واستأبهم ولا تشابههم وذلك في شهر كذا من سنة كذا

182

قال ابو جعفر وانما كتبنا الدرك في هذا عينا ما كتبنا من قوما
يقولون في هذا الواشيق الدرك المبيعة رجع المشتري على مطالبه
بدنيه كما قال قبل الشري فيكون ذلك الرجوع على الذي كان عليه الدين
مراعى الباي ومن قال هذا القول ابو حنيفة وزفر وابو يوسف
ومحمد بن الحسن وقال آخرون رجع المشتري على الباي بقية الدار المبيعة
الله لو بداز مثلهما على مثل ما ذكرناه عنهم في ذلك من الاختلاف في
صدر هذا الكتاب فلما كان الرجوع في الاستحقاق في قول قوم
على الذي كان عليه الدين وفي قول قوم آخرون على الباي كتبنا
الدرك في ذلك على ما كتبنا حتى ان رفع ذلك الي واحد من الرعيتين
قضى فيه مما يري وان شئت استدرك الكتاب في ذلك فكتب
هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه

جمع الدار الى مدينه كذا ثم يفتى الكتاب على مثل ما كتبنا في الشري
 بغير الدين عا ما تقدم في كتابنا هذا اذ التفت على كل حوالها
 خارج منها كتب على اثر ذلك بالدار كذا الدار الى فلان بن فلان
 المسمى في هذا الكتاب على فلان بن فلان بصرى كذا في شهر كذا سنة كذا
 ومن شهوده المسمى في فلان بن فلان و فلان بن فلان و فلان بن فلان و
 من الشهود وعلى ان يقرأ فلان بن فلان من هذه الدار كذا الدار النصارى
 في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور بركة وشهوده في هذا الكتاب
 وما يكون عليه منها قليل ولا كثير ثم يكتب بعقب ذلك وتسلم فلان بن فلان
 الى فلان بن فلان جمع ما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب ثم
 تفتى الكتاب في ذلك على مثل ما فتناه في الشري بالمال العيني
 فيما تقدم من كتابنا هذا غير انك تكتب فيه الدار على مثل ما كتبنا في
 هذا الباب في الشروط التي قبل هذا الشرط ثم تفتى الشهاده
 عا مثل ما كتبنا في الشرط الذي قبل هذا الشرط
 قال ابو جعفر وهذا القول عندنا احسن في الكتاب الاول
 واجوز لطل واحد من المتابعين في ذلك انك اذا ذكرت في كتابك
 ان المطلوب قد مضى من الدين بالبيع الذي تعاقدت هذا المتبايعان

182
 b

عينا كذا في ذلك اقرار من المتبايع ان الدار المبيعة للبايع من الدين عليه الدين
 لا يقرأ من الدين وهذا البيع الاول مع صحيح وفي اقرار المتبايع في البيع
 نفي وجوب الدار على البايع ان استحققت الدار المبيعة في قول
 ابن ابي لمسا واهل المدينه فحق هذا ذلك واكتفينا باستقراط البتة لان
 البيع اذا صح وجب واذا بطل انقضى وانما بدأنا بالكتاب الاول فذكرناه
 في هذا الباب فان اصابنا كذا كذا كانوا يكتبونه وفيه حكمة على
 المتبايع في هذا الكتاب الى هذا الكتاب الا ان المتبايع من اهل خلاف
 الناس في ذلك باب بيع المزيفر واستنوا به
 قال ابو جعفر واذا ابتاع رجل مريض من رجل صحيح دارا فازاد
 ان يكتب عليه في ذلك كتاب شري فانك تكتب كتاب الشري على مثل ما كتبنا
 في بيع الصحيحين احد هاهنا صحيحه فاذا التفت الى اخر كتابك كتب
 مشهود على اقرار فلان بن فلان و فلان بن فلان بعه المتبايعين جمع ما سمي
 ووصفه في هذا الكتاب بعد ان قرى عليها جميعا جمع ما فيه فاقرا
 ان قد فهماه وعرفنا جميع ما فيه حقا وفاقا بغير غش ولا خداع وعلمنا
 بعرفتهما ما عانا منهما واسماهما واستناهما وقلنا ان فلان بن فلان بعه البايع صحيح
 العقل جائز لا مراء في ذلك في شهر كذا من سنة كذا

183

قال ابو جعفر وقد كان بعض اصحابنا يكتب في مثل هذا وفلان بن
فلان يبيع المريض من مرضه في العقل جائز البيع ولا يكتب جائز الا من
وكذلك كان يكتب في وصية المريض في عقله وجواز وصيته
وكان عيسى ابان وغيره من اصحابنا يكتبون في ذلك وجواز امره على مثل
ما كتبنا قال ابو جعفر فان قال قائل انما يكتب وجواز بيعه
في البيع وجواز وصيته في الوصية مني اذ يكتب وجواز امره جميعا اموره
كلها وليست امور المريض كلها جائزه كما تجوز امور الصالح في البيع
وليس كل وصايا المريض جائزه ولا كل مبيعاته جائزه فاذا كان قولك
وجواز وصيته انما يريد الوصية التي يجوز له ان يوصي بها وكذلك قولك
وجواز بيعه انما هو على البيع الذي يجوز ان يبيعه فما انكرت على مخالفك
ان يكتب وجواز امره وازاد بذلك امره الذي يجوز منه في مرضه وعلى
هذا لا يرد فيما كتب للصحة وجواز امره انما ازاد ولا امر الذي يجوز من
الصحة ولم يردوا كل اموره لانه قد يعقد البيع الجائز وقد يعقد البيع
النافس وكذلك سائر عقود غير البياعات قد يعقد ما على
الفساد وقد يعقد ما على الجواز فيكون ما يعقد ما على الجواز جائزا
وما يعقد ما على الفساد فاسدا ولا يجب بقولنا وجواز اموره وجواز

183
b

كل اموره لانه انما يقع ذلك على ما يجوز له الحكم فلو انكرت
على مريض فانما يقع على اموره التي يجوز له الحكم قال ابو جعفر
فاذا صح هذا المريض من مرضه بعد ذلك قام فيما ابتاعه في مرضه
مقام الصالح وسواء كانت فيه مجاباه او لم يكن فيه مجاباه فان كانت فيه
مجاباه فكانت الدار المبيعة فتساوي ما به دينار فانما عدا المريض
بما في دينار ثم صح من ذلك المريض فازاد البائع ان يكون في يده حقه لم يصب
له المجاباه فانك كتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب
شهدوا جميعا ان فلان بن فلان يبيع المشتري وهم يعرفونه بعينه واسمه
ونسبه معرفه صحيحة وانه ابتاع بمحضهم من فلان بن فلان بن فلان الفلاني
وهم يعرفونه ايضا بعينه واسمه ونسبه معرفه صحيحة مع الدار التي يرد
في ذل في الموضع المذكور انما تم تحريمه ثم كتب يعقب ذلك ابتاع
فلان بن فلان من فلان بن فلان بمحضهم جميع هذه الدار المذكورة
في هذا الكتاب ثم تحريمها كلها ثم يفتقحون حقيوقنا على مثل ما
نستقناه في مثل ذلك مما قد تقدم في كتابنا هذا حتى ما في كل
حق هو لها خارج منها كتب يعقب ذلك بكذا انما اذا متا قيدا هبنا

184

الموتى اياه عليه ما وان فلان بن فلان بالغ صحيح العقل جازا الامور وان
فلان بن فلان يعنى الوصى ما مورث عليا هو لا فلان بن فلان وعلى ما ولي
لا يبيع فلان وفلان ابني فلان بن فلان يعنى الصغيرين وعلى جميع ما استند
اليه فلان بن فلان من وصيته اليه جازا اموره ويبيعه فيما وقع عليه بيعه
المسمى في هذا الكتاب وان فلان بن فلان يعنى الوصى قد كان قبل فلان
ابن فلان جميع ما اوصى به اليه مما سمي ووصف في هذا الكتاب وان
هذا الثمن المسمى في هذا الكتاب وما جمع ما وقع عليه هذا البيع
المسمى في هذا الكتاب لا وكس فيه ولا مشطط وان بيع فلان بن فلان
يعنى الوصى من فلان بن فلان يعنى المشتري جميع ما وقع عليه هذا
البيع المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه جميع الثمن المسمى في
هذا الكتاب وتسليمه اليه جميع ما وقع عليه هذا البيع المسمى في
هذا الكتاب كان بسؤال فلان وفلان وفلان يعنى الغرما
اياه ذلك ليقضوا ديونهم المستماه لهم في هذا الكتاب
من الثمن المسمى في هذا الكتاب وما دق فلان بن فلان الابن البائع
لفلان بن فلان يعنى الوصيه له في ذلك وامر منه اياه فيما لا ذلك

185
b

84
b

فلان

فلان بن فلان يعنى المشتري فيما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
ويشترى منه ومن حقوقه من ذلك من احد من الناس كلهم فلان بن فلان
يعنى المشتري ما يجب له في ذلك من حق ويلزمه على من يجب ذلك له
عليه نحو هذا البيع المسمى في هذا الكتاب حتى تسلم ذلك الى فلان بن فلان
يعنى المشتري على ما توجه له عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
وقد كتب هذا الكتاب تسخين متفقين نظاما واحدا ونسقا متساويا
لا تزيد نسي منه ما على نسيه حرقا تغر حكا ولا تزل معي فنتسقه منها ما يد
فلان بن فلان يعنى البائع ثقه له وجه ونسيه منها ما يد فلان بن فلان يعنى
المشتري ثقه له وجه مشط فلان بن فلان الفلاني ويكنى ابا فلان وفلان
ابن فلان الفلاني ويكنى ابا فلان حية نسي السهود الذين فكت شهادتهم
في صدر هذا الكتاب جميع ما ذكر من شهادتهم في هذا الكتاب
على فلان بن فلان الموتى وجميع ما شهدوا في هذا الكتاب وفاه
فلان بن فلان وفرع عدد ورثته ومن صغير من صغير منهم في هذا الكتاب
ومن ملوغ من ذكرك بلوغه منهم في هذا الكتاب وجميع ما ذكر من شهادتهم
عليه مما استوي ذلك في هذا الكتاب ولا شهدوا على شهادتهم بذلك

186

سائر الشهود المستفيين معهم في هذا الكتاب انهم شهدوا على جمع
ما ذكر من شهادتهم عليه في هذا الكتاب وشهدوا بهم وسائر الشهود
معيهم في هذا الكتاب على ان فلان بن فلان يعني البائع وفلان بن فلان
يعني المشتري وفلان بن فلان يعني تسمى العرما وفلان بن فلان يعني الابن
البالغ مجمع ما سمع ووصف في هذا الكتاب ثم فلتشوا الشهادة على قبل
ما كتبنا في ذلك فيما قد تقدم ذكر كتابنا هذا في اذ الميت على ولاستامهم
كتبنا على اثر ذلك عن ما في هذا الكتاب مما ذكره فلان بن فلان يعني
الوصي من ملك فلان بن فلان يعني الميت لهذا الدار المحدودة في هذا الكتاب
وفروصاته اليه جميع ما ذكر من وصاياته اليه في هذا الكتاب فلان بن
فلان يعني المشتري لم يقر بذلك ولا يثبت منه وكتب الشهود المستفيين
في هذا الكتاب شهادتهم بخطوطهم على جمع ما سمع ووصف في هذا
الكتاب في شهر كذا من سنة كذا قال ابو جعفر
وقد اختلفوا عن موضع في هذا الكتاب فكان يوسف بن خالد يكتب
في ذلك هذا الكتاب ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان
وسمى فلان بن فلان جمع الدار التي تسمى كذا ثم يفتق كتابه على ذلك
ولا يذكر ان فلان البائع ان الدار للميت فكان واجب التنازل ذلك

186

ان يذكر ان هذه الدار التي باعها فلان بن فلان الوصي ذكر انها لفلان بن
فلان لا ان توفي وملتق مع ذلك ما قد استقناه معه في كتابنا لمرين
اما احدهما فان اهل العلم المدينة كانوا يقولون اذ باع الوصي
شيئا من تركه الميت على انه وصي لم يجب عليه في ذلك ضمان ذلك وان
لم يبين انه وصي وجب عليه فيه ضمان الدرك وان كان في الحقيقة
وصيا فطبقنا ذكر هذا الوصي انه وصي للميت لكونه بيعه قد وقع على
ذلك فحجب له ان يثبت انه وصي ما يجب للاوصياء من سقوط
ضمان الدرك عنهم في قول اهل المدينة والامم والاخر انا ذكرنا انه
باعها وصاها فلان بن فلان فقد يجوز ان يبيع دارا هي ليه قصا دين على
الميت ونحجب له الرجوع بذلك في مال الميت في قول من توفي ذلك فكتبنا
ما كتبنا اجتنابا طامر ذلك فان قال قائل فان يوسف قد كتب في اخر كتابه
حيث ذكر شهادته الشهود ان الميت قد ترك هذه الدار ميراثا وكذلك
كان يكتب قيل له ذكر هذا في اول الكتاب اصح فان شهد
على شهادته الشهود على ذلك كان او توف قال ابو جعفر
وان لم يكن المشتري متريضا لغيره الباع هو الميراث والتسليم على حالها

187

الكتاب

كتب كتاب الشري على نحو ما كتبنا وذكرنا فيه مرض الباع ووجه المشتري
فان بر الباع من مرضه فاذ المشتري ان كتب كما يذكرك ذلك
او كان في البيع مجاباه كان الباع جاني هذا المشتري كتب له كما ياباه
ذلك على نحو ما كتب للباع في المسئلة وقال ابو حنيفة وابو يوسف
وغيرهم يبيع ذلك الوعد من رجل غريب صحيح ثم يقر به مرضه
انه قد استتوى منه الثمن ولم يعاين الشهود ذلك منه ثم يموت من مرضه
ذلك ان القول قوله والمشتري يرى من الثمن وسوا كان على الباع
دين او لم يكن عليه دين ولو لم يكن البيع في المرض والكنه كان في
الصحة ثم اقر الباع في مرضه الذي توفي فيه انه قد استتوى في الثمن
كله من المشتري فان ذلك منه يقوم مقام البراه بغير قبض فان كان
عليه دين كان اصحاب ذلك الدين اولي بما على هذا الخريم
وان لم يكن عليه دين كان ذلك كالوصية منه للذي اقر له بقبض الدين منه
فقد اذنوا عندهم محمد بن الحسن وزوي الحسن زباد اللؤلؤي عن
ابو يوسف انه قال لا يجعل اقراه بقبض الدين في مرضه يقوم
مقام البراه بغير قبض ولكن احطه قابض ذلك المال من المشتري
ثم اجعله قضا ما كان له عليه فان كان عليه دين في الصحة ليقوم

187
6

له من يمينه جعلت دين الصبي او لا فان فضل من ماله شي اعترف له فيه
قال ابو حنيفة وهذا القول اصح على هذا الظاهر من القول الاول وقد
كان جماعة من اهل العلم منهم محمد بن ادريس الشافعي يقولون اقرار المريض
بالدين في مرضه كاقراه في صحة وكما هو المقر له بما اقربه له اصحاب دين
الصحة قال ابو حنيفة فكان الاوثق عندنا فيما وجب للمريض
من ثمن عرض باعه وفيما وجب له من ثمن عرض ابتاعه ان يكتب فيه عليه وله
كتاب نذكر فيه معاينه الشهود قبضه ما وجب له قبضه حتى ما يكون له
في ذلك تنازع بين اهل العلم قال ابو حنيفة ولو ان رجلا
ابتاع دارا مائة في مرضه ثم فيه وقا بغيره الدار فاذ ان كتب عليه
بذلك كتاب شري كتب على نحو ما كتبنا في كتاب شري الغريب الصحيح
من المريض فان بر الارب من مرضه ذلك واذ اذ ان كتب له كما
ليكون ثقله وبيع له بغيره ويجوز لاهل المجاباه ان كانت الدار كتب له ذلك
في نحو ما كتبنا للغريب بعد موته بايعه من مرضه وان مات الارب من مرضه
ذلك فان لبا حنيفة كان يقول ان كان له وزنه سوى هذا الارب المستاع
فلم يجز والارب ذلك البيع فالباع مردود وسوا كان في الدار نقص

188

المريض

ان

عن قيمه الدار لو كان... وقابضه الدار...
التي وقابضه الدار فقد كان البيع للابن وان كان في التمس بقصه الدار
فلم يحز ذلك بقيه الورثه للابن فالابن ان شاذ تمام قيمه الدار من مال الـ
فما يجب له منه حتى الميراث الى بقيه الورثه معه وان شاذ ابطال البيع فان
اجاز الورثه للابن البيع الذي باعه اياه ابو له فاذ ان يكتب عليهم بذلك
كأما كتب هذا الكتاب لفلان بن فلان يعني المشتري كسبه له اخوانه
فلان وفلان ابنا فلان بن فلان الفلاني واقرضه له مجمع ما فيه واشهره له
عجل ذلك شهودا شهودا في هذا الكتاب في حقه عقولهما وابدلتهما
وجواز اموزهما وذلك في شهر كذا من سنة كذا انك كنت استغفرت لينا
وهو ابو فلان بن فلان في حقه عقوله وجواز اموزه في شهر كذا من سنة
كذا في مريضه الذي توفي فيه جمع الدار التي يدينه كذا في الموضع الكذا
منها واكتب عليه بذلك كتاب منقري باسمك تسعة لست الله الرحمن الرحيم
ثم كتب ومن شهوده المسمين فيه فلان وفلان وفلان وغيرهم الشهود
وان ابانا فلان بن فلان توفي بعد ذلك وبعد قبضه منك جمع التمس
المسمى في هذا الكتاب وفي الكتاب المنشوخ في هذا الكتاب
وهو كذا في لانيار لا متا قبل ذهاب عينا وازنه جيا دار وبعد قبضك

بار

788
b

جمع

من جمع ما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب وفي الكتاب
المنشوخ في هذا الكتاب ولم يتذكر وازن ما يوفى توبه غير ما وعزك
وانما اجازنا لك بعد وفاته بيعه منك المسمى في هذا الكتاب وفي الكتاب
المنشوخ في هذا الكتاب وكهنا ذلك فلاحق لنا في هذه الدار المحذوره
في هذا الكتاب وفي الكتاب المنشوخ في هذا الكتاب وفيه شي
منها وراية ارضها وراية بناها وراية شوي ذلك منها وراية كذا منها
المسمى في هذا الكتاب وفي الكتاب المنشوخ في هذا الكتاب على الوجه
والاقتباب كلها فقبل فلان بن فلان في حقه فلان وفلان ابن فلان
ابن فلان جميع الاقوال والبراه المسمين في هذا الكتاب بمخاطبه منه
اياما عجل جمع ذلك شهدتم مكتب الشهود في ذلك على مثل ما كتبنا
في مثله مما قد تقدم من كتابنا هذا قال ابو جعفر وانما
ذكرنا الا اجازه لانها كانت من هذين المجيرين بعد موت ايدهما اختلاف
الناس في اجازه تمام ذلك قبل موت ايدهما فكان ابو حنيفه وزفر
وابو يوسف وغيرهم يقولون في ذلك الا اجازه باطله لانها اجازا قبل ان يحب
لها شي فيها وقع البيع عليه وكان اهل المدينة يقولون في ذلك

189

الا اجازه جائزه وليست لهما ان يرجعا بعد وفاء لهما فيها كانا اجازه به
حياته مراحتهما وكذلك كان الفرقان جميعا يقولون في سائر الوصايا
المجاورة لهما الثلث اذا اجازه لها الورثة في حياته الموصي ثم مات الموصي بعد
ذلك علي ما ذكرنا عن كل فريق منهم فكتبنا اجازه علي ما وصفنا من
هذا الاختلاف قال ابو جعفر ولما اكتبنا با اجازه هذين
الابن مراحتهما ما كان لهما قبول لم يكتب قبول اخيهما لان هذا لا يحتاج
فيه الي قبوله لذلك منهما لانه لا يملك ما اجازه لهما ذلك شيئا من قبلهما وانما
يملك من قبل ابيه الا ترى ان مرضيا الواعق في مرضه هب اثم مات من
مرضه ذلك والعبد لا يخرج من ملته فاجاز الورثة ذلك ان العبد حرة
وان ولا له للميت دون ورثته اذ كان هو الميعق دونهم ولم يحفلوا فيها
اجازوا مقام العسر شيئا من العبد محبسا به ولاوه فعد ذلك ما ذكرنا
من اجازه الوارثين الذين ذكرنا مراحتهما ما كان اتباعه من اسيما في مرض
وفاته لم يملك الابن شيئا من قبل اخويه فيحتاج الي قبوله ذلك منهما وانما
ولما ملكه من قبل ابيه بعقد قد قبله منه وكان اخويه الاجبيون
فيكون لهما ما يحب لهما بقدر ما اجازه فلما اجازه ابطر ما كان

189
b

لها

لها اجازه العقد الميت الذي قد قبله الابن في حياته من ابيه ولو ان رجلا
صحيحا ابتاع من رجل مريض دابة بدين عليه بدينه فازاد ان مكت عليه بذلك
كما با فانك كتب في ذلك كتابا كتبا في بيع المريض الصحيح هي اذا اتيك
علي وكل حق هو لها خارج منها كتب علي اثر ذلك ما عدا ذلك الدية
الي فلان بن فلان علي فلان بن فلان بدين بدين باسم فلان تارك شهر هذا
من سنة كذا ومن شهاده التسمين فيه فلان وفلان وفلان وغيرهم من
الشهود وسلم فلان بن فلان الي فلان بن فلان جمع ما وقع عليه هذا
البيع المسمى في هذا الكتاب ثم مضى بقبول كتاب الشري علي مثل ما
كتبنا في ذلك فاذا فرغت من الكتاب كتب وشهد فلان بن فلان الفلاني
ومكني ابا فلان يعني شهود الصك ان فلان بن فلان الفلاني يعني البايع
قد كان في صحته عقله وبلوغه وجوارحه في شهر كذا من سنة كذا الا انه عندم
واشهدهم علي نفسه لفلان بن فلان الفلاني يعني المشتري بجمع ما في
هذا الكتاب المذكور مازحه وشهده في هذا الكتاب وان هذه
الشهادة لكونه نياذ المستماه فيه دين عليه لفلان بن فلان ولاهم لا
يعلمون فلان بن فلان منذ اشهدهم علي ذلك من هذه الدنانير

190

المستماه في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تارة وشهوده في هذا
الكتاب ولا يشترط منا الى وقوع هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
وانهم يعرفون فلان بن فلان وفلان بن فلان يبيع المشتري والبائع
وثبتوها معرفة صحيحة باعيانها واستماهاها واستماهاها قبل اقرارها
عندهم جميع ما في هذا الكتاب المذكور تارة وشهوده في هذا الكتاب
وبعد ذلك الى ان شهدوا بهذه الشهادة المذكورة في هذا الكتاب
واشهدوا على شهادتهم بذلك سائر الشهود المسمين معهم في هذا
الكتاب انهم يشهدون على فلان بن فلان وفلان بن فلان بما ذكر
من شهادتهم له عليه في هذا الكتاب في حقه عقله وبدنه وجوارحه
في شهر كذا من سنة كذا قبل مرضه المذكور في هذا الكتاب وكتبوا
شهادتهم بخطوطهم على جميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب في
شهر كذا من سنة كذا قال ابو جعفر وانما كتبنا
الشهادة على اهل بيتنا لان البائع مريض فان لم يكن الدين الذي باع
الدرازة عليه به بئس في الصبي ولا كان غرماؤه الذي له عليهم الدين
الذي على ائله بئس او على اقراره به لم في الصبي بئس او على

190
b

هذه الدرازة المبيعة ممن باعها منه تسمى اقراره عليه في مرضه الا ان
ابا حنيفة وابا يوسف ومحمد اكانوا يقولون في رجل اقر رجل وهو
مريض مرض موتة بدين ثم مات وعليه دين قد كان اقراره في الصبي او
علم وجوبه عليه في الصبي بغصب غصبه او ودفعه استهلكها
ان غرما الصبي او لم يقر له في مرضه وكانوا يقولون ايضا
لو وجب عليه دين في المرض وعلم وجوبه عليه بما استهلكه
او بغصب غصبه كان اصحاب دين الصبي يتجاوزون جميعا مال
الميت وقال غيرهم غرما الصبي وغرما المرض شوا فكيفنا مادكرنا
اجتياطا مما وصفناه قال ابو جعفر ولم يكتب قري فلان
امر فلان من هذه الاكاذك والديناز لان في ذلك اقرارا بصحة البيع
لان المشتري بالدين لا بد له من الدين امشترى به عرضا الا ان يكون شره
اباه شترى صححنا في اقراره بدينا من الدين بذلك البيع اقرارا منه بصحة
البيع وفي اقراره بصحة البيع ابطال العهدة فله على البيع في قولنا لليل
واهل المدينة قال ابو جعفر وقد كنا ذكرنا في بعض ما
تقدم من كتابنا هذا التزاه من الدين المتبايع به وهذا الذي كتبنا فاعفنا

191

سار

باب — تتبع الاوصياء

دعای

[illegible]

وصيا على أصغر ولده وإقامته في جميع ما أوصى به إليه من ذلك مقام نفسه
وكسب فلان بن فلان يعني الميت لفلان بن فلان يعني الوصي جميع ما
أوصى إليه مما سمي ووصفه في هذا الكتاب كتاب وصية تارخه شهد
كذا من سنة كذا ومن شهوده المستمين فيه فلان وفلان وفلان وغيرهم
من الشهود وإن فلان بن فلان يعني الوصي قد كان في حقه عقله وبره
وجواز إقامته قبل من فلان بن فلان جميع ما أوصى إليه من ذلك وتضمن له
القيام به بعد وفاته بمخاطبة منه إياه على جميعه ثم نوب فلان بن فلان
بعد ذلك ولم يرجع عنه مما سمي ووصفه في هذا الكتاب ولم يقر
ولم يبدله ولم يخرج فلان بن فلان مما كان أوصى به إليه من ذلك ولم يخرج
فلان بن فلان نفسه مما كان أوصى به إليه فلان بن فلان من ذلك
وهي الدار التي مدينه كذا في الموضع الكذا منها ويحيط بهذه
الدار ويجمعها وشمل عليها حدودا أربعة ثم تحدد لها وتذكر حقوقها
حتى تأتي على وكل حق هو لها خارج منها فكتب بعقب ذلك كذا كذا
دنيا دارا مثاقيل دما عينا وأرضه حيا دارا ثم ملست قرض الثمن وقبض
المبيع على مثل ما كتبناه فيمن باع دارا لنفسه فيما تقدم

جاء وفتح عوط وخصه فان اوصى بها ادركك العظماء وجميعها واجمع موطن اوصى بها اليه عاكف له في يوم السبت في دار

من هذا الكتاب ثم كتب بعقب ذلك الزوجه والنفر على مثل ما كتبناه
 فيما تقدم من كتابنا هذا ثم كتب بعقب ذلك بعد ان دخل فلان بن فلان
 وفلان بن فلان وفلان بن فلان يعني عرما الميت ان فلان بن فلان الفلاني
 توفي ولم عليه كذا اذ يزار اما قبل ذهابنا وازنه جبارا
 دنيا ثانيا لا زما من ذلك لفلان بن فلان محكم كان اكتبه باسمه على
 فلان بن فلان في حياته وفلان بن فلان يوم صدق العقل جاز الامر
 كذا اذ يزار انا في ذلك الصكر شهر كذا امر منه كذا ومن شهوده
 المسنين فيه فلان وفلان وفلان وغيرهم من الشهود وفي ذلك لفلان بن فلان
 كذا اذ يزار انا في لسمي ما لكل واحد من الغرما كما كتب ما للاول منهم
 وبعد ان حضر فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان فشهدوا
 جميعا ان فلان بن فلان الفلاني يعني الميت توفي وهم يعرفونه بعينه واسمه
 ونسبه معروفة صحيحة وانه كان قبل ذلك في عياله وماله وجوار امته
 هذا ان ذكر والاه كان اسندهم وموحيهم وان ذكر والاه كان
 اسندهم وموحيهم كذا في عياله وماله وجوار امته في موضعه الذي
 توفي فيه وتبين تاريخ الوصية في الوجهين جميعا انه جعل فلان بن
 فلان المسمى في هذا الكتاب يعني البائع بمجر من فلان بن فلان هذا

192
 ب

في هذا الكتاب

من شهد والاه كان حاضر اليوم ووقت الوصية وان لم يشهدوا على ذلك كتب
 وهم يعرفونه بعينه واسمه ونسبه معروفة صحيحة بعد وفاته في جمع تركته ونسبه
 اقتضا ما له من بن ونسبه قضا ما عليه من بن وعلى اصغر ولده وانه اقامه
 في جمع ما جعله اليه الاثر من رجل الوبايع اذ الغيرة باقة وذكر في
 اول كتابه في ذلك فقيل له ان الذي ذكر فلان بن فلان ان هذا الفلاني بن فلان
 وان فلان بن فلان هذا قد وكله بيعة ما فان لم يبعد ذلك ان يذكريه
 الشهود في اخر كتابه على الوكالة ذكر ما اول اثر من رجل الوبايع
 لرجل اذ ابا ميرة كتب في اول كتابه هذا اما اشترى فلان بن فلان
 لفلان بن فلان باسمه فلما ان كان الامر في هذا مقدما في اول هذين
 الكتابين كان ذلك كذا ذكر وصية الميت وذكر ملكه للدار المبيعة
 مقدما في اول الكتاب قال ابو جعفر ولم يكن يوسف
 يكتب في شهادته الشهود في كتابه هذا رجوع للميت عن كل وصية كان
 اوصى بها قبل وصيته الى هذا الوصى الباق وكان احب الاشياء اليها
 في ذلك ان يكتب ذلك على ما كتبناه من اخلاف الناس في ذلك
 فكان ابو جعفر وابو يوسف ومحمد بن الحسن يقولون اذا اوصى رجل
 الى رجل وقد كان قبل ذلك اوصى الى رجل اخر لهما وصيان جميعا

193

هي ترجع عن وصيته الاولى وكان اهل المدينة يقولون وصيته الى هذا
 الثاني رجوع منه عن وصيته الاولى فكيفنا ما كتبنا في ذلك اجابا ط
 من هذا الاختلاف وكان يوسف يكتب في الشهادة على عدد الورقة
 وانه لم يدع وارثا يعلم غير ولده قال ابو جعفر وهذا عندنا
 خطأ من الشهود في مثل هذا انما عليهم ان يشهدوا على انهم لا يعلمون
 بغير ذلك المتوفى وارثا يوم توفى غير ولده فيستوفونهم وقد فعل غيرهم
 غير ذلك فيطونونهم لا يعلمون ما فعلوا وقد ذكره اصحابنا ان
 يكتبوا ان لا وارث له غيرهم لان ذلك من الشك والاشكاه عليه قال
 ابو يوسف ولو شهدوا بذلك عند القاضي فان القاضي في ذلك
 يجوزون شهادتهم لانهم شهدوا بما لا يعلمون قال ولعل المستحسن
 فاجبه ان لا يثبت له ما لم يقبل عليه الشهاده على العلم فاذا كتب
 وانه لم يدع وارثا يعلم غير ولده كان قد ادخل المشهود في الشهود
 على ما لا يعلمون لانهم قد فعلوا ولده ما لا يعلمون ومنه لا يؤمن
 ان ترجع ذلك الكتاب الى القاضي فيتم القياس في ذلك على ما
 كلفناه اما قال ابو جعفر وقد كان ابي يكتب في مثل هذا
 ولم يترك يوم توفى يعلمونه غير ولده ثم يستقيم قال ابو جعفر

193

ب

الشيخ

وارث

ان يترك
 من كان
 في ذلك
 في ذلك

فذا

فذا الاجتنان مما كتبه يوسف والذين كتبناه في اجتنان عندنا وهذا
 الشئ كان عيسى بن ابيان يحاذر قال ابو جعفر وقد قال اصحابنا
 في رجل قال والله ما ضربت احدا غير زيد ولم يكن ضرب زيد او غيره
 انه ما بحث وكذلك لو قال والله ما املك من الدرام غير خمسين درهما
 فلم يكن ملك خمسين درهما لم بحث فكانت كسبه في ذلك انما تقع على
 انه لا يملك سوى الخمسين وعلى انه لم يفرغ غير زيد وليس في ذلك
 يحقق ملكه للخمسين وما اتيه في ضرب زيد فكان النظر على ان يكون كذلك
 ايضا شهادة الشهود على ان فلان من فلان لم يترك وارثا يوم توفى
 يعلمونه غير زيد ان يكونوا يعلمونه وارثا للميت وليس فيها تحقيق
 امر زيد انه وارث للميت وقال ولم يكن يوسف من خلف يكتب
 وهم من اهل العلم والخبرة بذلك وكان يكارون قبيح يكتبه ويوقف
 الشهادة عليه علمه في شهادتهم فكان ما كتب يكارون قبيح في ذلك
 اجب النيا لما فيه من التاكيد والدلالة على ان الشهود يطمنون امر الميت
 وامر من ورثه ولم يكن يوسف يكتب كتابه هذا ضمان الدرك اصلا
 كما قال ابو جعفر وذكره علي ما كتبنا اجتنان عندنا ما نارا فينا

194

فلما اذا كتبت بياغات العفارات ما تحلى من ذكر ضمانات الدرك اما على من تولى
 البيع واما على من تولى له في قول من كتب ذلك ذلك واما ان يقصد بها
 لا من كتب عليه في البيع واما ان يقصد بها الى من اشترى ذلك لنفسه واشترى
 له بامره او يقصد به الى الواجب له ذلك منها وان تسمى بغيره
 قال ابو جعفر وكتبنا الدرك في كتابنا هذا على ما كتبنا قيا ساعلي
 ذلك ولم يجعل ضمان الدرك في مال الميت وما على وصيه من خلاف الناس ذلك
 فكان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون في هذا ضمان الدرك على الوصي
 ثم يرجع الوصي على الغرمان كانوا الامروه بالبيع ولم يكن الثمن الذي
 يتباع به فضل عن يومهم الذي ضمن على الميت وقال اخرون ضمان ذلك
 في مال الميت وما على وصيه وقال اخرون ضمان ذلك على الوصي وما يرجع به
 في مال الميت وما على غرمانه وما على احد ممن ورثه لانه ادخل نفسه بذلك
 ولم يجعل الميت اليه ان يبيع شيئا غيره قال ابو جعفر فكتبنا ما كتبنا
 احتياطاً من هذا الاختلاف فمضى رفع ذلك الى من يرى ضمان الدرك في مال
 الميت جعل الذي وجب ذلك الدرك عليه المقصود به اليه كتاب العشرة
 الميت وان رفع ذلك الى من يرى واجداً من القولين الاخرين جعل الذي
 وجب عليه ضمان الدرك هو الذي يرى واجبا عليه قال ابو جعفر

هذا هو الذي كان عليه في كتابنا هذا من ضمان الدرك على الوصي وما يرجع به في مال الميت وما على غرمانه وما على احد ممن ورثه لانه ادخل نفسه بذلك ولم يجعل الميت اليه ان يبيع شيئا غيره قال ابو جعفر فكتبنا ما كتبنا احتياطاً من هذا الاختلاف فمضى رفع ذلك الى من يرى ضمان الدرك في مال الميت جعل الذي وجب ذلك الدرك عليه المقصود به اليه كتاب العشرة الميت وان رفع ذلك الى من يرى واجداً من القولين الاخرين جعل الذي وجب عليه ضمان الدرك هو الذي يرى واجبا عليه قال ابو جعفر

وقد قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد ان هذه الدار المبيعة ان كان في ثمنها
 الذي بيعت به فضل عن الدين الذي على الميت وقد باع الوصي الدار بامره
 الى البائع من الورثة بمقدار ما اخذوا من ثمنها حتى يوزنهم عن الميت وكذلك
 انما ضامن الدرك من هو كائنا قال ابو جعفر ولم يكن يوسف
 يكتبه كتابه اسما الغرمان ولا مقدار ديونهم وهذا عندى مما لا بد من تبيينه
 لانه انما اوجب الى شهدائهم على الدين لمجرد انهم في الغرمان للوصي في البيع
 فمضى لم يسم الدين ولا فعله لم يثبت الشهاده ولم ينفكها القاضي وان كان
 البيع وقع بغير اذن البائع من الورثة فان ثبت في كتابك في موضع الدرك
 ما شهد عليه الشهود وبعد ان كان ما على فلان بن فلان من الدين المسمى
 في هذا الكتاب لا كثر من قيمه هذه الدار المجزوءه في هذا الكتاب
 واشتروا من ثمنها الذي بيعت به هذا ان فعله من ذكر الثمن فحس وان لم
 تفعل لم يضر ما لك قد ذكرت في كتابك مقدار من الدار ومقدار ما على
 الميت من الدين قال ابو جعفر وانما ذكرنا قيمه الدار ولا بد منه
 لانه ان كان الدين في قيمه لم يرجح الى اذن الورثة ولا الى اقرارهم وان على
 الميت من الدين ما لم يثبت له معه ولا يعلم ذلك ولا يوقف عليه
 الا تذكر قيمه الدار وانما اذا كان الدين على الميت دون قيمه الدار

هذا هو الذي كان عليه في كتابنا هذا من ضمان الدرك على الوصي وما يرجع به في مال الميت وما على غرمانه وما على احد ممن ورثه لانه ادخل نفسه بذلك ولم يجعل الميت اليه ان يبيع شيئا غيره قال ابو جعفر فكتبنا ما كتبنا احتياطاً من هذا الاختلاف فمضى رفع ذلك الى من يرى ضمان الدرك في مال الميت جعل الذي وجب ذلك الدرك عليه المقصود به اليه كتاب العشرة الميت وان رفع ذلك الى من يرى واجداً من القولين الاخرين جعل الذي وجب عليه ضمان الدرك هو الذي يرى واجبا عليه قال ابو جعفر

فلان في هذا من ذكر اذن البالغين من الورثة لا خلافا لثالث في البيع ان وقع
 بغير امرهم كان ابو حنيفة يقول للوصي ان يبيع جميع عقارات الميت اذا كان
 على الميت دين قليلا كان ذلك الدين او كثيرا اصفار اذا كان الورثة او كبارا
 وكان ابو يوسف ومحمد يقولان ليس له ان يبيع من عقارات الميت الا مقدار
 ما يحل للميت من الدين والامقد له اصفار من الورثة فكتبنا اذن البالغين من
 الورثة للوصي في البيع اجتنابا من هذا الاختلاف قال ابو جعفر
 فان كان الورثة جميعا اصفار اصفار الوصي الدار كلها والذي على الميت
 من الدين اقل من مقدار قيمتها الذي باعها به كتبت وذلك بعد ان رأي
 فلان بن فلان يبيع الوصي اذ كان وليا عليهم محي وصاياه ابيهم فلان بن فلان
 المتوفى الله اذ كانوا اصفار المر بلفوا ولا واحد منهم الحظ والتوفيق لم
 من هذه الدار المجدودة في هذا الكتاب مما كان وجب لهم منها حتى توفى
 عن ابيهم فلان بن فلان المتوفى قال ابو جعفر ولم يكن يوسف
 يشقني الاقراء الذي كان يكتب في الشهادة في اخر الكتاب شيئا من
 الاقراء فلا بد خلة في اقرار المشتري كما استثنينا في محي كما انما وكان
 استثنينا ونا ذلك واجر احد مما كان اقراره المشتري احوط للمشتري
 وان ثبت لضمان الدار له عليا من حيث له ضمان الدار وعليه

فلان بن فلان يبيع الوصي اذ كان وليا عليهم محي وصاياه ابيهم فلان بن فلان

بالحال بيع عليا ما وصفا واذ كان الميت اوصى بوصايا مستراة فباع
 الوصي هذه الدار ليصرف ثلث ثمنها في الوصايا ويحتسب ما بقي من ثمنها
 في يده بعد ذلك للورثة وفي جميع اصفار كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان
 من فلان بن فلان ثم يفتق الكتاب في ذلك على ما كتبنا في الكتاب الذي
 قبل هذا حتى اذا ائتمت على وكتب له بذلك كتاب وصيه كتبت على اثر ذلك
 فتحة بسم الله الرحمن الرحيم ففتح كتاب الوصيه كله ثم كتبت على اثره
 وفي شهوده المسمين فيه فلان وفلان وفلان وغيرهم من الشهود ثم يفتق
 الكتاب في ذلك حتى اذا ائتمت على ذكر التفرق كتبت بعقب ذلك
 وذلك بعد ان شهد فلان بن فلان ويكنى ابا فلان وفلان بن فلان ويكنى
 ابا فلان وفلان بن فلان ويكنى ابا فلان انهم يعرفون فلان بن فلان المسمي
 في هذا الكتاب بغير الميت معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وان
 اقر عندهم واشهدهم على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز امره في
 شهر كذا من سنة كذا هذا ان كان اشهدهم وهو صحيح البدن وان كان
 اشهدهم وهو مريض كتبت في صحة عقله وجواز امره في شهر كذا من سنة كذا
 في مرضه الذي توفي فيه صحيحا في هذا الكتاب المنسوخ في هذا الكتاب

بعد ان قضي عليه بخصم فاقترع له قدره وعرف مع ما فيه حرقا
وانهم يعرفون ايضا فلان من فلان الرجل المسمى في هذا الكتاب ثم يفتي
الكتاب على ما كتبنا في الكتاب الذي قبل هذا او تجدوا فيما تريد
في هذا الكتاب نحو ما كتبنا في الكتاب الذي قبل هذا قال ابو جعفر
ولا بد من هذا في ذكر امر الوتره وادبهم في البيع وفي قبض الثمن وفي
تسليم المبيع لا متباعه من ابا يوسف ومحمد انا نحيزان مع الوتر
جمع الدائره مثل هذا وانما يحيزان له مع مقدار مثلها الذي يجب منها
مراهل الوضايا وكان ابو جعفر يحيز له معها كلها فذكرنا
اذن الوتره للوصي في ذلك وامرهم اياه به واقر اذ هم مع ما كان منهم
في ذلك احتياطا من هذا الاختلاف فيكون ايماننا يكتبون في الدين
بذكر قوله على المتوفى في كتبهم ديننا ما بنا لازما ولا مكتوب حاقا قالوا
وذلك انه لو كان لا اجل فمات الذي هو عليه جل الدين بموته فلا يبيع
لذلك اجل فيما لا يكون لجل قال ابو جعفر واجبا لاشياء
في هذا الباب ان يذكر الدين حاقا للاختلاف الناس في ذلك اذا كان له
اجل وما عليه قبل حلول اجله فكان اشترى يقول قد جلت محوته
وبطل اجله وقد قال اخرون بل هو في اجله قد زوي ذلك

في الدين حاقا

في محو من سيرة بن وعمر بن عبد بن ابراهيم وغيرهما فاولى الاشياء بان
يخاط من اختلاف العلماء باب شري لا وصيا
قال ابو جعفر واذا الوصي رجل لا رجل بشرى نفسه وعقدا عنه
بعد وفاته فابا عم الوصي بعد موت الوصي واعتقدا عنه فازاد
ان يكتب له ابد لك كتاب يذكر فيه شراؤه اياه واعتقه لها واقر له
باب عمه ابد لك وجعله نسختين نسخته يد ونسخته يد النسبه فانك تكتب
هذا اما اشترى فلان بن فلان الذي ذكر انه وصي فلان بن فلان المتوفى
في جمع تركته بعد وفاته وفي انفاذ وصايا ذكر انه قد كان اوصي بها
اليه في حياته منها اشترى نسخته من تركته بهذا كذا دينارا امسا قبل
ذهبا عينا وازنه جياذا واعتقدا عنه اشترى منه القلام الذي يدعى
فلانا وهو القلام الذي صفته كذا ثم يفتي الكتاب في ذلك على مثل
ما كتبنا في اشترى الرقيق فيما تقدم ذكرنا هذا غير انك تكتب ذلك
في ذلك على مثل ما كتبنا فيمن اشترى اشياء غيره بامره على ما قد تقدم
في كتابنا هذا فاذا التفت على آخر الكتاب كتب على اثر ذلك
واقر فلان بن فلان بغير الوصي ان جميع الثمن الذي نقده فلان بن فلان

في الدين حاقا

على ما سمي ووصفه هذا الكتاب كان من ثلث تركه فلان بن
فلان المتوفى وان ذلك وجميع ما اوصى به المتوفى خارج من ثلث مال
فلان بن فلان وان وثقه فلان بن فلان الفلاني المتوفى قد قبضوا
من تركه فلان بن فلان بن فلان الفلاني المتوفى بحق موثرهم عنه اكثر
من ثلث وصاياه هذا لان كان الورثة بالغين قبضوا لانفسهم وان
كانوا صغارا ايجز هذا الوصي كتب بعد ان كان ذلك وجمع ما
اوصى به فلان بن فلان خارجا من ثلث تركه فلان بن فلان وبعد ان صار
بن فلان بن فلان بن فلان الوصي لورثته فلان بن فلان بحق وراثته عليهم لصغرهم
عن القيام بانفسهم من تركه فلان بن فلان بحق موثرهم عن فلان بن فلان
اكثروا من ثلث وصاياه وهذا اذا كانت الوصايا دون الثلث
فان كانت ثلثي الثلث كتبت مثل وصاياه ثم مكبت بعقب ذلك
وشهد هؤلاء الشهود المشهورين في هذا الكتاب ايضا فلان بن
فلان بن فلان الوصي اقر عندهم واشهدهم على نفسه انه اعتق هذا
الغلام السمي في هذا الكتاب عن فلان بن فلان المتوفى بحق ما ذكر
من وصاياه اليه على ما سمي ووصفه هذا الكتاب وانه لا تسبل
له ولا واحد من الناس عليه بسبب رق ولا خدمه ولا شجاعا يفتق

197
6

المعروف

المعروف

من ثلث ولا أكثر ولا تسبل الورثان وماله فلان بن فلان المتوفى
ولم يقر فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان بن فلان
واقتر فلان الفلاني بن فلان الفلاني انه كان مملوكا الى ابن عتيق بالعراق السمي
في هذا الكتاب وقد كتبت هذا الكتاب كذا كذا سنة قد حشر
عبد التتج وبن ابيدي من يكون قال ابو جعفر وكذا احب
ان يجمع العتاق والشرى في مثل هذا كتاب واحد يكون شتمه
في يد البائع لانه قد يكون فيه اقترار المشتري ان العبد المشتري
كان شرا اياه ملكا للميت وانه صار حرا بعتاقه وفي ذلك وجوب
ملك البائع وفي وجوب ملطه انما الضمان المذكور عنه في قول قوم
ولطى الا حوط في هذا ان مكبت الشري ثم مكبت بعقبه اقترار الشري
انه اشتراه بحق وصيته الميت اليه فثلث مال الميت ولا يزيد على
ذلك شيئا وان اترف ان يجمع ذلك في كتاب واحد مما لا يكون فيه
خوف من ابطال ضمان المذكور كتبت هذا اما الشري فلان بن فلان بن
فلان بن فلان السمي في هذه الغلام الفلاني الكذا الذي سمي فلانا
مع المسك المسك مراد ولا غايه ولا حشبه ولا عيب بخلاف كذا انما اذا

198

المعروف

المعروف

198
 ب
 مثاقيل ذهباً عينا وازنه جياذا شري لا شرط فيه ولا عده ودفع فلان
 ابن فلان الى فلان بن فلان جمع التمن المسمى بهذا الكتاب وقبضه منه
 فلان بن فلان واستوفاه منه تاماً كاملاً وابتراه من جميعه بعد قبضه
 اياه واستيفائه له وهو كذا كذا اذ اتيته مثاقيل ذهباً عينا وازنه
 جياذا وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان هذا الغلام المسمى بهذا
 الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان وصار يديه وقبضه بهذا الشري
 المسمى بهذا الكتاب وذلك بعد ان اقر فلان بن فلان وفلان بن
 فلان انهما قد رابا جميعاً هذا الغلام المسمى بهذا الكتاب وعائناه
 ونظر الى وجهه عند وقوع هذا البيع المسمى بهذا الكتاب بينهما
 وقبل ذلك فتابعا على ذلك وتفرقا جميعاً بامدائهما بعد هذا
 البيع المسمى بهذا الكتاب عن كل واحد منهما جميعاً بحقه وانقادتهما
 له فما ادرك فلان بن فلان في هذا الغلام المسمى بهذا الكتاب
 من ذلك من احد من الناس كلم فعلي فلان بن فلان تسليم ما يجب عليه
 في ذلك من حق وبلومه لتسليم هذا البيع المسمى بهذا الكتاب في
 تسليم ذلك الى فلان بن فلان على ما يوجب له عليه هذا البيع المسمى

199
 هذا الكتاب ثم ان فلان بن فلان بعه المشتري بعد ابتياعه الغلام
 المسمى بهذا الكتاب من فلان بن فلان وبعد دفعه اليه المسمى
 في هذا الكتاب اقر وهو صحيح العقل والبدن حايض الاقران فلان
 ابن فلان المتوفي قد كان في جميع عقله وبدنه وجواز اقره اوصى اليه بجميع
 تركته وانقاد وصاياه ثم توفي ولم يرجع عرش مما اوصى به اليه ولم يبطله
 ولم يغيره وتوفي يوم ولا اوصى له غيره ولا وصية له غير وصية اليه
 وان فيما كان اوصى به اليه من ذلك ان يتباع مما يصير في مده بعد
 وفاته من تركته نسمة بكذا كذا اذ اتيته مثاقيل ذهباً عينا وازنه
 جياذا اقيعتهما عنه ولانه ابتاع النسمة المذكورة في هذا الكتاب
 البيع المذكور في هذا الكتاب لفلان بن فلان المتوفي بموت ما كان اوصى
 به اليه مما سمي ووصف في هذا الكتاب ولانه دفع ثمنه المسمى
 بهذا الكتاب من مال فلان بن فلان المتوفي بعد ان كان جمع التمن
 المسمى بهذا الكتاب وصاياه فلان بن فلان المتوفي خارج
 من تركته وبعد ان صار في يد فلان بن فلان الغلام المسمى
 فلان بن فلان الغلام المسمى اليه من تركته فلان بن فلان المسمى

وانه بعد ذلك اعتق هذا الغلام المسمى بهذا الكتاب عن فلان بن فلان
 المتوفى في وصايتة اليه على ما سمي ووصف في هذا الكتاب ولا يرد
 على ذلك شيئا ثم كتبت الشهاده على اقرار الباع والمشتري جميع
 ما في هذا الكتاب حتى اذا التفت على اخر الشهاده كتبت على اثر ذلك
 غير ما في هذا الكتاب مما ادعاه فلان بن فلان يعني الوصي من وصايتة
 فلان بن فلان المتوفى اليه ومن ابتاعه هذا الغلام المسمى بهذا
 الكتاب لفلان بن فلان في وصايتة اليه ومن دفعه الثمن المسمى بهذا
 الكتاب من مال فلان بن فلان المتوفى فان فلان بن فلان يعني الباع
 لم يترتب في ذلك قال ابو جعفر وهذا الحق من الاول
 وانما منعنا ان نذكر في هذا الكتاب ولا الشبهة المعقده للميت
 لان في ذلك تصحیح البيع الذي كان من المتبايعين واقراز المباع
 فاما ان الشبهة كانت للبائع وفي ذلك ابطال ضمان الزك له عليه
 في قول قوه فترو كما ذلك وذكرنا العناق ولم نذكر وجوب الولايه
 فان استحققت الشبهة كان للمشتري ان يرجع بثمنها على البائع في قول
 اهل العلم جميعا وان لم يستحق في عقيقه عناق المشتري اياها
 وفي ذلك وفيما اقتربه المشتري مما ذكرنا من وصايتة الميت

199

بالابتاع والعناق الذين ذكرنا ما يجب به الولايه للميت
 باب بيع الوكلاء
 قال ابو جعفر ولو ان رجلا وكل رجلا ببيع دار له واستدله
 على ذلك شهودا فباعها هذا الوكيل فانه ان كتبت له في ذلك كتاب
 مذكر له فيه الوكاله فانك تكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان
 ابن فلان اشترى منه جميع الدار التي ذكر فلان بن فلان يعني الباع
 ان فلان بن فلان العفاني وكله ببيعها من رايي بكذا كذا ديناره امسا قبل
 ذهبها عينا ولزمته جيارا وبقض ثمنها من متبايعها منه وبمسليمها الي
 متبايعها منه وانه استشهد له على ذلك شهودا منهم فلان بن فلان
 وفلان بن فلان وفلان بن فلان وغيرهم من الشهود وهي الدار التي
 يدرسه كذا في الموضع الطراد منها ويحيط بهذه الدار ويحيط
 ويشمل عليها حدودا ومعه ثم يحدوها ثم تكتب بعقب ذلك اشترى
 فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه الدار المحيطة بها هذا
 الكتاب يحدوها كلها ثم يفتق الكتاب على مثل ما كتبنا فيمن
 باع دار نفسه فيما بعد من كتابها هذا حتى اذا التفت على ذكر التوق
 كتبت بعقب ذلك بعد ان شهد فلان وفلان وفلان يعني الشهود

200

الذين شتمهم في صدر كتابك ان فلان بن فلان يعني الموكل وقد اثنوه وعرفوه
 بغيره يحكي عنه واسمه فسمه اقر عديم واشهدتم على نفسه في
 حقه عقوله وبدنه وجواز امره في شتمه كذا في شتمه كذا لانه جعل في فلان
 ابن فلان يعني الباع بيع هذه الدار المحروقة في هذا الكتاب كدودها
 كلها وجمع حقوقها من راي كذا كذا دينا زامنا قبل ذهابها وازنه
 جيارا وقبض ثمنها من بيتا عمامه وتسليمها الي ثمنها عمامه
 وان فلان بن فلان يعني الباع قبل من فلان بن فلان جمع ما جعل اليه
 من ذلك بمخاطبه منه اياه على جميعه ثم يكتب بعقب ذلك ما اذكر
 فلان بن فلان يعني المشتري فيما وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 وبشي منه ومن حقوقه من ذلك من احد الناس كله فعلى الذي يجب ذلك
 عليه من فلان بن فلان يعني الباع ومن فلان بن فلان يعني الامر
 بحق هذا البيع المسمى في هذا الكتاب تسليم ما يجب عليه في ذلك
 من حق وطلوه بسبب هذا البيع في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الي
 فلان بن فلان على ما يوجب له عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب
 شهد فلان وفلان وفلان يعني الشهود الذين عرفت شهادتهم
 في هذا الكتاب انهم يشهدون على فلان بن فلان يعني الامر

جميع ما ذكر من شهادتهم عليه في هذا الكتاب واشهدوا على
 شهادتهم بذلك سائر الشهود المسمين معهم في هذا الكتاب انهم
 يشهدون على فلان بن فلان يعني الامر بجمع ما ذكر من شهادتهم
 عليه في هذا الكتاب وشهدوا هم وسائر الشهود المسمين
 معهم في هذا الكتاب على اقرار فلان بن فلان وفلان بن فلان يعني
 المتبايعين بجمع ما سمي ووصفه في هذا الكتاب بعد ان قضي عليها
 جميعا بجمع ما فيه من اوله الي اخره فاقر ان قد فهماه وعرفا جميع ما فيه
 جرفا جرفا ثم ملست في الكتاب في ذلك على مثل ما كتبنا في مثله
 مما قد تقدم في كتابنا هذا قال ابو جعفر
 وان زدق في كتابك هذا معرفه الشهود الذين شهدوا على
 وكاله الدار بعينها والوقوف على نهايات حدودها من جمع جوانبها
 والشهادة على شهادتهم بذلك كان اجوز قال ابو جعفر
 وانما كتبنا الدار في ذلك على ما ذكرنا من خلاف الناس فيه فكان
 بعضهم يقول يجب على الموكل ان يبيع انما كان يامره وقال بعضهم
 يجب على الوكيل ان يرجع به الوكيل على الموكل فكتبناه على ما كتبنا

البيع وقع على انه خباط كبت فخط هذا الفلاح المسمى
 في هذا الكتاب بخصر فلان ومن فلان خباطه وقع عليه بها اسم خباط
 ثم كبت ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان جمع الثمن المسمى
 في هذا الكتاب ثم منسحق الكتاب على مثل ما كتبنا حتى اذا انت على ذلك
 اقرار البائع والمشتري بزوية العبد كبت على اثر ذلك كبت وبعد
 ان اقر فلان بن فلان ببيع المشتري ما شتيفاه من فلان بن فلان ببيع
 البائع جمع ما يجب له عليه بحق ما اشترط له من الصناعة المستماه في
 هذا الكتاب في الفلاح المسمى في هذا الكتاب ثم منسحق الكتاب على
 مثل ما كتبنا وكذلك يكتب في سائر الصناعات من البناء والقضارة
 والحرفة وغير ذلك ان على البائع ان يوزع المشتري ما اشترط له من
 صناعة الفلاح الذي قد باعه اياه وشرطها له فيه فلذلك كتبنا
 شتيفاه المشتري لذلك وبزواه البائع اليه منه

ما قبل
 الرجل يبتاع الدار من رجل وبعضها منه
 ويقض بايعا منه ثم يقر ان ذلك البيع

بوجه فر ^{كان تلجيه} واذا اشتري الرجل من الرجل دارا وقبضها

ويقض بايعا منه ثم يقر ان ذلك البيع الذي كان اظهره فيها
 لم يكن بقاء وان كان تلجيه لا مترك ان البائع خافه فازاد ان يكتبه ذلك
 كما با كبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون في هذا الكتاب
 شهدوا جميعا ان فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني وقد اتيقنهما
 وعرفوهما معرفه صحيحة باعياهما وامتاهاهما وانساهاهما اقر اعند هجر
 واستدراهم على انفسهما في حق عقولهما وابدانها وجواز امورهما وذلك
 في شهر كذا من سنة كذا انما كانا اظهر ان فلان بن فلان المسمى في هذا
 الكتاب ابتاع من فلان بن فلان الفلاني جمع الدار التي يدرسه كذا
 في الموضع الكذا منها وهي الدار التي يحيط بها ومجتمعا وشتم عليها
 حدود اربعة ثم تحددها ثم مكبت اظهر ان فلان بن فلان المسمى في
 هذا الكتاب جمع هذه الدار المجدودة في هذا الكتاب بمذاكر اديار
 شاقيل ذهبها عينا وارزنه حيا وبيعها لشرط فيه ولا غيره وان فلان بن
 فلان المسمى في هذا الكتاب دفع الى فلان بن فلان المسمى في هذا الكتاب
 جمع الثمن المسمى في هذا الكتاب وان فلان بن فلان ببيع البائع قبضه
 من فلان بن فلان واستوفاه منه تاما كاملا ولا يراه من جميعه بعد قبضه
 اياه واستيفاه له وهو كذا كذا ديارا شاقيل ذهبها عينا وارزنه حيا ودا

203
 وان فلان بن فلان قبض من فلان بن فلان جميع هذه الدار المحدودة في هذا
 الكتاب وقبضه بتسليم من فلان بن فلان اياها اليه وكتب بينهما في ذلك
 كتاب شري فسمته بسم الله الرحمن الرحيم فليسمه كله ومن شئنا هذه التسمية
 فيه فلان بن فلان وفلان بن فلان وفلان بن فلان وغيرهم من التسمية
 وانما لم يكونا تعا قد ائنيها بيعا صحيحا وانما كان ذلك تلجيه منها لانه
 كانا خافاه وان فلان بن فلان لم يزل عن هذه الدار المحدودة في
 هذا الكتاب وفي الكتاب المنسوخ في هذا الكتاب بشي مما شئنا
 ووصف في هذا الكتاب ان ذلك لم يكن بيعا صحيحا وان فلان بن
 فلان لم يكن قبض من فلان بن فلان شيئا من الثمن الذي كان اقوله بقبضه
 لياه منه في هذا الكتاب وفي الكتاب المنسوخ في هذا الكتاب
 وان فلان بن فلان يعي الذي اقربا لشري قدر دعلي فلان بن فلان
 يعي الذي اقربا لبيع جمع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب
 وقبضها منه فلان بن فلان عا لعتيها اليه كانت عليهما يوم قبضها
 فلان بن فلان من فلان بن فلان عا ما شئنا ووصف في هذا الكتاب
 وفي الكتاب المنسوخ في هذا الكتاب وان فلان بن فلان يعي
 الذي كان اقربا لشري ضمن فلان بن فلان يعي الذي كان اقربا لبيع

204
 جمع الذي يدرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي شئ
 منها ومن حقوقها من ذلك من قبله وبسببه بتسليم اقترار وتلجيه
 واشهاد وتعليك وحديث وحيلة ان كان اجمالا فاما القرية فلان
 ابن فلان مما شئنا ووصف في هذا الكتاب او اجملت له بامره يوم
 شئنا من ذلك اجمالا في ممالق فلان بن فلان في هذا الكتاب ضمنا
 واجبا لانه ما بامره حتى واجب لازم عرفة له ولزمه به ضمان فاضنه
 له في هذا الكتاب ولا يراه فلان بن فلان ان ادرك فلان بن فلان
 في ذلك ادرك من قبله وبسببه حتى مخلصه من جمع الذي يدرك في ذلك
 من قبله وبسببه او يرد عليه جمع الدرك الذي يجب له عليه رده ويلزمه
 له بحق الدرك والضمان التسمين في هذا الكتاب وكل دعوى يدعيها
 كل واحد من فلان بن فلان ومن فلان بن فلان قبل صاحبه التسمين في
 هذا الكتاب وعليه وعنده وبه يدعي من ذلك اجمالا شئ
 مما اقوله في هذا الكتاب ويدعي ذلك له احد بسببه وبسببه
 لشهره عا ذلك ووثيقه يحضرها وجه حجة بها ومن يدعيها
 يريد استحقاقها ومطالبة ومنازعة وعلقه وبقعه فذلك كله
 كذب وزور وباطل وافك وخلم والمدعي عليه منها من جمع ذلك كله

ببري وبنجل وشمعة في الدنيا والآخرة لعل كل واحد منهما ولو عرفت انه
لا يدعى ذلك ولا يشيأ منه ولا يدعى له احد بسببه الا بعد ما وظهر
فعل كل واحد من فلان ومن فلان من صاحبه المسمى مع هذا الكتاب
جميع الاقرار والضمن والبراه والتجليل المسمى جميع ذلك في هذا الكتاب
بمخاطبة منه اياه على جمع ذلك وقد كتبت هذا الكتاب لتحقيق نظام
واحد ونشأستوا ان يرد شئ منها على شئ اخر فاعجز حكما ولا يرد
مع شئ منها في يد فلان ثقل له وجه ونشئ منها في يد فلان ثقل له
وجه مشهور قال ابو حبيب فر وان شئت ان يكتب
الكتاب في ذلك فلسفة على اقرار المقر له بالسري كتبت هذا
كتاب لفلان بن فلان كتبه له فلان بن فلان واقوله مجمع فافيه والله
لمع على ذلك شهودا سمو اية هذا الكتاب في صم عقله وبدمه
وجول اتمره وذلك في شهر كذا من سنة كذا انك الخات الى جميع
ذا انك الى مدينة كذا في الموضع الكذا امنا وتجدوها الخات الى
جميع دارك المحدودة في هذا الكتاب بخودها كالماتم فستقها لها ومنها
على ما فتقناه في كتاب الشري فيما تقدم من كتابنا هذا حتى اذا

كتبت على وكل حق هو لها خارج منها كتبت على امر ذلك وكتبت
لي بذلك على نفسك كتاب شري باسمي تاركه منها وكذا في سنة كذا
ومن شهودة المسمين فيه فلان وفلان وفلان وغيرهم من الشهود
واقترت لي فيه انك قبضت جميع الثمن المسمى فيه وهو كذا كذا انما
منا قبل ذهاب عينا وارز نه جيا دارا وانك قد سلمت جميع ما ذكر انه
وقع عليه هذا البيع المسمى في هذا الكتاب بيني وبينك واني قبضته
منك وصار في يدي وقبضتي ولم يكن ذلك شري صحيحا ولا امرا واجبا
ولا خرجت هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي الكتاب
المذكور تاركه وشهودة في هذا الكتاب ولا شئ منها من ملكك بما
اقترت لي به من ذلك ولانما كان ذلك الاقرار منك تلجيه منك
الى ولم تكن قبضت مني من الدنانير المسماه في هذا الكتاب وفي الكتاب
المذكور تاركه وشهودة في هذا الكتاب شيئا قليل ولا كثير
ولانما كان ما اقترت نابه من ذلك تلجيه لامر خفناه هذه الدار المحدودة
في هذا الكتاب وفي الكتاب المذكور تاركه وشهودة في هذا
الكتاب لك وفي يدك وملكك ملكا صحيحا وحقا واجبا دوي

205

204
b

ودون الناس كلهم بامتزاج واجب مازع عن قصدك ورومي
لك به واني بعز ذلك سلمت اليك جميع هذه الدار المحمودة في هذا الكتاب
وفي الكتاب المذكور تازم وشهوده في هذا الكتاب جميع حقوق
وحدودها وقبضتها مني وصارت في يدك وقبضك على هبتها
كنت قبضتها منك على ما سمي ووصف في هذا الكتاب المذكور تازم
وشهوده في هذا الكتاب وصممت لك جميع الذي يدركك في هذا
الدار المحمودة في هذا الكتاب وفي شي منها وحقها من ذكر
قلبي وبشيتي ثم ملستك ذلك على مثل ما قد كتبناه في مثله مما قد تقدم
كنا ما هذا انما يكتب بعقب ذلك وكلا دعوى ادعيها عليك بعد
هذا الكتاب وقبلك وعندك وفي يدك هذه الدار المحمودة
في هذا الكتاب وفي شي منها ويدعي ذلك احد بشيتي ثم ملستك الكتاب
على ذلك على خطا الواحدة في الدعوى واليمين على ما
تقدم في مثلك من كتابنا هذا والله تفضل التوفيق
باب التسليم
قال ابو جعفر واذا اسلم رجل الى رجل دنانير مستأجرة
في اداء ديب من قبح معلومه فاذا اداها من شئ ذلك كما

205
b

كتب هذا كتاب بعد من فلان الفلاني يعني المسلم كسبه له فلان
ابن فلان يعني المسلم اليه واقترله بجميع ما فيه واستهد له على ذلك كله
شهودا سمي اية هذا الكتاب في محقه وعقله ودينه وجواز اقره وذلك في
شهر كذا من سنة كذا في كذا كنت اجفرت في كذا كذا ادنيا ارضا قبل
فيها عينا وازنه جيا دافا سلمتها الي في كذا كذا ارضا دافا في نقي جيد
اسم كذا من قبح مدينة كذا سلمتها صيما جابرا واهبا عيا
ان اوفيك ذلك عند انقضاء شهر كذا من سنة كذا في الموضع الكذا
الذي مدينة كذا المعروف هذا الموضع بكذا اقبلت منك ما اقبلت
لا في ذلك مخاطبة من اياك على جميعه ودفعتي الي هذه الكذا
كذا الدنانير التي اخبرتها المسماه في هذا الكتاب وقبضتها منك
في المجلس الذي بقا قد نأ فيه هذا التسليم في هذا الكتاب يتينا قبل
باب الدنانير اقرت قنا بآبانا وهذه الدنانير المسماه في هذا الكتاب
قايه بعينها في يدي لم استهلكها ولا شيئا منها عتراضا جميعا جميع
مال في هذا الكتاب وانقاد مناله فقد وجب لك على جميع هذا
القمح المسمى في هذا الكتاب على ما سمي ووصف في هذا الكتاب
في جودته وصفه عينه ومقداره كيله وجلول اجله وموضع قبضه

206

فلا تراه في ذلك ولا يخرج ولا يدفع الا بالخرج اليك منه على ما يوجه
لك على هذا السلم المسمى في هذا الكتاب فقبل فلان بن فلان من
فلان بن فلان جمع ما اقترله به في هذا الكتاب وصدقه على الاجل
المسمى فيه بخاطبه منه اياه على جميع ذلك مشهد على اقران فلان بن
فلان الفلاني يعني المسلم وفلان بن فلان الفلاني يعني المسلم اليه جميع
قاسمي ووصفي في هذا الكتاب مما تلتقي الشهادة في ذلك على مثل
ما كتبنا فها في سائر ما تقدم من كتبنا اليه ذكرنا فها في هذا الكتاب
ولا نأكل كتبنا انك ايجز تني كذا كذا ايضا اذا فاسلمتها الي بالادب
المعروف بكذا او بالوجه المعروف بكذا او بالوجه المعروف بكذا
واستلمتها الي كذا من كان اصحابنا لا يكتبون ذلك كذا
ما خلاف الناس فيه لو لم يحضر المسلم المسلم اليه الدائم الي
استلمها اليه في وقت السلم فكان بعضهم يقول اذا استلم رجل لاجل
دائمه في كل مسمى او فيما سوى ذلك مما يجوز فيه السلم ولم يسم
دائمه بعينها ولا اليها وكانت عنده دائمه او لم يكن عنده دائمه
فاستقر صناعته فعما الي المسلم اليه وقبضها المسلم اليه في
المجلس الذي تعاقدا فيه السلم قبل ان يغير قامة فالسلم جائز

قالوا

قالوا وانما يكون الدائم في الوتر قاع من موطن السلم قبل قبض المسلم اليه
ايها فتكون دينا ويخرج ذلك في نهى رسول الله عليه السلام عن مع
الكالي الكالي وهو بيع الدين بالدين ومن ذهب الي هذا القول ابو حنيفة
وابو يوسف ومحمد بن الحسن قالوا لو قصد المسلم اليه دائمه بعينها
لم يقع السلم عليها بعينها ووقع على مثلها في ذمه المسلم اليه موطن
السلم قبل ان يغير قامة بابلها حاز السلم وان يترقاه قبل ذلك
بابدائها بطل السلم وخالفهم في جزاء هذا فقال اذا تعاقدا
السلم على دائمه بعينها صمدا بالعقد اليها فقد وقع السلم عليها
بعينها وليس للمسلم ان يمنع المسلم اليه منها وان لا يعطيه غيرهما
وليس للمسلم اليه ان يأخذ المسلم بعينها وخالفها في معنى القرض
اذا تعاقدا السلم عليه بعينه فقال وان ضاعبت في يد المسلم قبل
قبض المسلم اليه اياها منه بطل السلم ووافق ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد بن سائر ما حكناه عنهم في هذا الفصل وقال اخرون
لا يجوز السلم في هذا الا ان يعقد على دائمه بعينها او على ذمام
بعينها يقصده اليها فيكون السلم واقعا على عينها وان ضاعبت

في يد المسلم قبل ان يقبضها منه المسلم اليه بطل التسليم في قولهم وهم
عندهم في حكم الغرض قالوا وان عقد التسليم على دنانير موصوفة
وعلى دراهم موصوفة ولم يصد به الى دنانير بعينها ولا الى دراهم
بقيتها فالتسليم فاستد وكان ذلك عندهم في معنى بيع الدين بالدين
الذي نهى عنه رسول الله عليه السلام فلما اختلفوا في هذا على ما
وصفنا فقال كل فريق منهم ما ذكرناه عنه كتبنا انك احضرتني
كذا كذا دينارا فاستلمتها الي في كذا كذا فان رفع ذلك
الى من يوزن التسليم وجب بغير الدنانير المقصود بالتسليم اليها
جعل قبض المسلم اليه اياها من المسلم اقتضاهما وجب له عليه
من راس مال التسليم الذي يعاقدها وجه التسليم ولم يخره عنه
قصد المسلم والمسلم اليه بالتسليم لا دنانير بعينها وذكرهما
عقد التسليم عليها وان رفع الى من يوزن التسليم وقع على غير
الدنانير المقصود بالتسليم اليها جعل التسليم واقعا عليها بعينها
وجه التسليم وجعلها الذي وجب
حق التسليم الذي يعاقدها وكان ابو زيد يكتب في ذلك انك

المسلم

التسليم الى كذا كذا دينارا في كذا كذا ولا يذكر في كتابه صدا بالتسليم
دنانير باعيانها قال ابو جعفر وهذا عندنا الغفلة منه 208
لما قد ذكرناه من اختلاف اهل العلم في التسليم اذ المر يقصد به الى دنانير
باعيانها ولا الى دنانير دراهم باعيانها وانما كتبنا بها الدنانير وسلكنا
في يد المسلم اليه القابض لها حتى يتفرق هو والمسلم عن موطن التسليم
قال ابو جعفر وان كل اصحابنا كتبوا به كتبهم لان قوما يقولون
اذا استهلك المسلم اليه الدرهم بعد ما قبضها من المسلم قبل ان يتفرقا
ثم افرقا وهي مستهلكة فباعتها اقيم التسليم بينهما لو كانت عينا
فاما اذا كانت دينارا فقد صار التسليم في دين يدانير دين فذلك
يقصد التسليم في قولهم ويدخله في نهى النبي عليه السلام عن الكالي
بالكالي قال ابو جعفر وانما كتبنا به ذلك في حق من لم
تكتب نقي من الدرر والغلت والفصل كما كان اصحابنا يكتبون لاننا
اذا كتبنا نقي من الفصل والمدرر والغلت لم يوجب بذلك ان يكون نقي
من غير ذلك واذا كتبنا نقي احد الغنا فان ذلك غير النقي من المدرر
والغلت والفصل والطين ومن كل شيء سوى القمح ثم وصفنا القمح بالسمرة

لأنه القبح الأصغر أو غير الاسم فوصفناه بالسحره لئلا يظن من
سائر أنواع غير هذا النوع وحده لئلا كان القبح
الذي وقع عليه التسليم ينطبق ذلك كما يك

208 قال أبو جعفر ثم ذكرنا ذلك فقلنا يا بني لنفي عنه الطوبى
ثم كتبنا مدور غير موصفي فان كان القبح الذي وقع
عليه هذا السحر غير موصف ذلك كما يك أيضا ثم
كتبنا في مدنيه كذا التفاضل في المدون بعضه على بعض وليعلم
ان التسليم قد وقع بحسب ما يقع ويظهر من سائر أنواع القبح
سوى النوع الذي هو منه حتى يقع التسليم ويجوز هذا ان كانت
تلك المدنيه مدنيه مومن على فحما ان لا يفقد ولا ينقطع من المدنى الناس
ولا يفقد عليه وان كان قحما مما يجوز ان يفقد وينقطع من المدنى الناس
حتى لا يكون حرمه مقدارا ما وقع عليه التسليم فالتسليم فاستد
ثم ذكرنا جلول التسليم لا اجل لان التسليم لا يجوز بغير اجل
في قولنا استرا اهل العلم ومقدار ذلك الاجل الذي لا بد منه
في التسليم ثلاث ايام فصاعدا فان كان اجل التسليم ما بين مقداره

مثلا ان يكون وقع في شهر وجلوله بعد شهر لا كقبح ذلك عذر
اليوم الذي تعاقبه التسليم وان كان عقد التسليم في شهر وجلوله
في ذلك الشهر الوقت الذي تعاقبه التسليم وامشلت ذلك ما كفتناه
209 في سبع الخيارات الى اجل معلوم فيما قد تقدم من كتابنا هذا وكذا
ان كان التسليم في شهر وجلوله في شهر اخر عقد مستهلكه يثبت
في كما يك اليوم الذي وقع فيه التسليم يوم هو غير انك ان كنت ذكرت
فارجع كما يك هذا الله مستهلك شهر كذا من كذا ثم ذكرت جلول
التسليم في الشهر الذي بعده دل ذلك ايضا على انه اجل التسليم
وعلى انه مدومه يجوز بها التسليم في قول من قدر المدونه التي يجوز بها
التسليم كما ذكرنا قال أبو جعفر ولم نجد عن اصحابنا
في مدونه اجل التسليم الى ما بد منها وقتا ولا ما ذكر ذلك عن قوم فاجونا
من قولهم ما كفتنا ثم ذكرنا الموضع الذي يوفيه فيه لا خلا والماس
في ذلك لو لم يتم الموضع فكان بعضهم يقول التسليم فاستد قل مقداره
او كثر كان لجملة مونه لم يكن وقد كان ابو حنيفه قال مقداره
للقول ثم رجع عنه فقال ان كان لجملة التسليم مونه فالتسليم فاستد

وَأَوْ كَانَ لَامُونَةً لِحُلْمَةٍ فَالْتَسَلَّمَ جَابِزٌ وَيُوفِيهِ آيَاهُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَقَعَ
فِيهِ التَّسْلِيمُ هَذَا إِنْ كَانَ وَقَعَ التَّسْلِيمُ فِي مَدِينَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَقَدْ جُعِلَ
بَعْضُهُمُ التَّسْلِيمُ جَابِزٌ وَإِلَّا فَكَرَّ كَلَهُ وَيُوفِيهِ آيَاهُ حَيْثُ وَقَعَ التَّسْلِيمُ
إِذَا كَانَ تَعَاقُدَاهُ فِي مَدِينَةٍ أَوْ فِي قَرْيَةٍ وَمَنْ قَالَ بِهَذَا الْقَوْلِ مَلَكٌ
أَبُو النَّسْرِ وَابْنُ يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ وَإِنْ كَانَ التَّسْلِيمُ وَقَعَ بَيْنَهُمَا
فِي غَيْرِ مَدِينَةٍ وَلَا مَدِينَةٍ وَلَا قَرْيَةٍ فَمَا لَامُونَةً لِحُلْمَةٍ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِفَةَ الْآخِرِ
وَفَمَا لِحُلْمَةٍ لَوَامُونَةً لِحُلْمَةٍ فِي قَوْلِ ابْنِ يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ فَإِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ
فِي ذَلِكَ وَتُرْوَى عَنْهُمْ فِيهِ قَوْلَانِ أَمَّا الْجَدُُّ فَهُمَا فَوْقَهُ حَيْثُ مَالَقِيهِ
وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُوفِيهِ فِي اقْتِرَابِ الْأَمْصَارِ وَالْقُرَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ
الَّذِي تَعَاقُدَا فِيهِ التَّسْلِيمَ فَكُنْتُمَا ذَكَرَ الْمَوْضِعَ الَّذِي يُوْنِ التَّسْلِيمَ إِلَيْهِ
التَّسْلِيمُ فِيهِ مَا وَجِبَ لَهُ عَلَيْهِ حَتَّى التَّسْلِيمُ لِيُصْلِحَ التَّسْلِيمُ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ
كُلُّهَا ثُمَّ ذَكَرْنَا دَفْعَ التَّسْلِيمِ زَائِلِ مَالِ التَّسْلِيمِ إِلَى التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ
فِي الْمَجْلِسِ الَّذِي تَعَاقُدَا فِيهِ التَّسْلِيمَ وَقَبْضَ التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ ذَلِكَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ
يَتَفَرَّقَا بِأَيِّدِهِمَا أَوْ أَنْ لَا يَخْتَصِفَهُ وَأَمَّا يُونُسُ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ
وَأَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا إِنْ تَفَرَّقَا مِنْ مَجْلِسٍ التَّسْلِيمِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا

209
ط

المر

زَائِلِ مَالِ التَّسْلِيمِ بِحُلْمِ التَّسْلِيمِ وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ لَا يُفْسِدُونَ التَّسْلِيمَ
هَذَا التَّفَرُّقُ إِنْ تَعَاقُدَا زَائِلِ مَالِ التَّسْلِيمِ بَعْدَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا
فَكُنْتُمَا قَبْضَ التَّسْلِيمِ إِلَيْهِ زَائِلِ مَالِ التَّسْلِيمِ يَدْفَعُ مِنَ التَّسْلِيمِ آيَاهُ إِلَيْهِ
قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا عَنْ مَوْضِعِ التَّسْلِيمِ لِذَلِكَ قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ
وَقَدْ كُتِبَ قَوْمٌ فِي اتِّبَادِ هَذَا الْكِتَابِ فِي كَذَا كَذَا الرَّدِّ فِي نَقْيِ حَيْثُ
اسْمُ حَيْثُ لَيْتُمْ فَوَالِدُكَ إِنْ يَكُونُ عَقِيْقًا وَقَدْ كُتِبَ بَعْضُهُمْ حَيْثُ
عَامٌ كَذَا قَالَ ابْنُ جَعْفَرٍ وَهَذَا عَلَى مَعْنَى قَوْلِ الشَّافِعِيِّ
وَأَمَّا الْأَصْحَابُ فَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ كَتَبَ ذَلِكَ فِي كِتَابِهِ فِي التَّسْلِيمِ
وَأَنَا مِنْهُمْ فِي الْكِتَابِ ذَلِكَ وَالْأَجْتِرَازُ فِيهِ فِي هَذَا الْإِخْلَافِ الَّذِي
ذَكَرْنَاهُ لَا فَا لَمْ يَنْقُذْ عَلَى ذَلِكَ وَكَأَنَّ كِتَابَهُ اجْتِبَاطًا مِمَّا ذَهَبَ
إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ أَفْسَدَ نَابِيَهُ التَّسْلِيمُ فِي قَوْلِ ابْنِ حَنِفَةَ وَابْنِ يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ
فَرَأَيْنَاهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ لَا يَجُوزُ عَقْدُ التَّسْلِيمِ إِلَّا عَلَى مَا يَكُونُ مَوْجُودًا فِي
وَقْتُ عَقْدِ التَّسْلِيمِ وَفِي وَقْتِ حُلُولِ التَّسْلِيمِ وَفِي بَيْنَهُمَا فَإِنْ كَانَ
مَعْدُومًا يَنْشِئُ فِي ذَلِكَ فَالتَّسْلِيمُ عَنْهُمْ فَاسْتَدَقُوا أَلَا تَرَى مَوْجُودًا
فَالْتَّسْلِيمُ إِلَيْهِ قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَالتَّسْلِيمُ فِيهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ

210

فيبطل التسليم و يعود الى معي بعده من اسلم فيه قال ابو جعفر
وقد خولفوا في هذا فعيل اذا كان جلول التسليم وقت يكون
المسلم فيه موجودا فالتسليم جائز وان كان المسلم فيه معذوما
في وقت وقوع التسليم واعتل مخالفهم في ذلك بحديث
في المنهاج عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن رسول الله عليه السلام قدم المدينة
والناس يسلمون في التماز السنة والسنين فقال صلى الله عليه
وسلم اسلموا يا كليل معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم
قالوا فلم يقل لم رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلموا فيما يكون
موجودا في وقت ما اسلمتم وعين معروم الى وقت جلولة
كم فقد دل ذلك على جواز التسليم فيما يكون موجودا في
وقت عقد التسليم وفيما يكون غير موجود حين
الحديث الذي ذكرنا لم يذكر ذلك قيل لم هذا الحديث كما
ذكرتم ولم يأت على جميع اسباب التسليم التي لا يجوز التسليم الا بها
الا ترون انكم تقولون لا يجوز التسليم في تسمى موضع قبض التسليم
وليس هذا بالحديث ولم يجعلوا الحديث ما يتجامن

هذا

هذا القول اذا كان النبي عليه السلام لم يذكره فيه او لا يجوز ايضا
انكم تقولون ما بد من قبض ارض المال في موطن التسليم قبل ان تقرو
منه التسليم والتسليم اليه ولم يمنع النبي عليه السلام من ذلك غير
هذا الحديث او لا ترون ايضا انه لا يجوز التسليم الا بما كان عنينا
ولم يمنع النبي عليه السلام من ذلك غير هذا الحديث فان قلتم
انه وان لم يمنع ذلك هذا الحديث فقد منع منه في غيره في نفسه
عن بيع الكاكي بالكاكي قبل الحسم فقد دل هذا الحديث على ان
حديث ابي المنهاج لم يستوعب الاستباب التي لا يجوز التسليم الا بها
الا بها وانه قد بقيت من الاستباب التي لا يجوز التسليم الا بها
استباب تؤخذ عن هذا الحديث فقد حدثنا محمد بن
قال حدثنا عبد الله بن زجال الغداني قال اخبرنا شعبة عن عمر بن
مروه قال سمعت ابا النخعي الطائي قال سالت ابا عبد الله عن التسليم
فقلت انما ندع اشيا ما وجدنا في كتاب الله تحريم فقال انما
نفعل ذلك نهى رسول الله عليه السلام عن بيع النخل في بؤكاته
فاخبرنا فكان سؤال ابي النخعي ابا عبد الله عن التسليم فاجابه ابا عبد الله

271

بان قال مني رسول الله عليه السلام عن بيع النخل حتى يوكل منه فاحتر
ان مني رسول الله عن بيع النخل حتى يوكل منه قد دخل فيه السلام
وان المسلم لا يجوز ان يعقد على ثمر نخل ارضه حال ما يكون الثمن مقدورا
عليه وبذلك وجوب ما ذهب اليه ابو حنيفة وابو يوسف وغيرهم
ابن الحسن ووجوب استعمال هذه الرواية التي هي حديث ابي النخعي
على ما في حديث ابي المنهال مع ما في حديث ابي المنهال ولا يترك
لان الزايد اولى من الناقص وروى عباس بن النضر رجع اليه في حديث
ابي المنهال هو الذي اجاب ابا النخعي بهذا الجواب فوجب
بذلك استعمال ما روي عنه في حديث ابي النخعي وفي حديث ابي المنهال
حيثما لم يترك شيء من ذلك وقد روي عن عبد الله بن مسعود
قال قال ابراهيم بن مزروع قال حدثنا وهب بن جرير قال حدثنا
شعبة عن عمرو بن مرة عن ابي النخعي قال سالت ابا عمرو عن السلف
في التمر فقال مني عمر عن بيع التمر حتى يصلح وقد روي عن جابر بن
عبد الله وعن رجل من الانصار عن اصحاب رسول الله عليه السلام
مثل ذلك ايضا حدثنا زوج بن الفرج قال حدثنا يحيى بن عبد الله بن بكير

277
b

قال اخبرنا المفضل بن فضالة عن خالد بن سمع عن ابي زباج بن عبد
عن الرجل يبيع ثمرة ارضه طبعا كان او عبدا سلف فيها قبل ان
تطبخ فقال لا يصلح ان يبيع ارضه ثمرة ارضه ثلاث سنين
فسمع بذلك جابر بن عبد الله الانصاري فخرج الى المسجد فقال في اناس
من عندنا رسول الله ان يبيع الثمرة حتى تطبخ قال ابو جعفر
قوله ذلك ان مني رسول الله عليه السلام عن بيع التمر قبل ان تطبخ
قد دخل فيه بيع التمر المضمونه وانه لا يجوز البيع المضمون فقالوا
وهي موجودة ان كانت تحل في وقت آخر قد يكون فيه موجودة ايضا
لهذه الامارة ومثلكا بها فلما كان المسلم لا يجوز فيها فاجاز رسول الله
وعن اصحابه الذين ذكرنا الامور والمسلم فيه موجود ككتابنا كتابنا
حديث عام كذا العام لم يحرفه المسلم في ذلك وهذه الامارة
لم يكتب ذلك ومثلكا بهذه الامارة وتركها ما حالها ولو قدرنا
على الاحتراز منه كان احب اليها ولكن لم نقدر على ذلك
قال ابو جعفر ولو ان رجلا اسلم الى رجل ثمانية فيح
وشعيرة فاذ ان كتبنا ذلك كما بانا فانك تكتب هذا كما بان

212

ابن فلان كتبه له فلان بن فلان الفلاني ثم مفتوح الكتاب على ما كتبنا
 في الشرايط التي في اول هذا الكتاب حتى اذا لقيت على التارخ الاول
 كتبت انك اخبرتني كذا كذا ادنيار امنا قبل ذهابنا واذنه حيا
 فاسلمت الي منها كذا كذا ادنيار ابقيتها كذا كذا اذ دنا في فتصفه
 على مثل ما وصفناه في الكتاب الاول واسلمت الي منسما
 كذا كذا ادنيار ابقيتها كذا كذا اذ دنا بشعير فتصفه بما يوصف
 به الشعير على ان اوفيك هذا القمح وهذا الشعير الموصوفين في
 هذا الكتاب عند انقضاء شهر كذا من سنة كذا في الموضع المعروف
 بكذا ثم مفتوح الكتاب على مثل ما كتبنا في الشرط الاول في هذا
 الكتاب الباب قال ابو جعفر فر وانا فصلنا راس مال كل
 واحد من القمح والشعير من راس مال الاخر منهما ارجحلا والناس
 في ذلك لو جمعوا مال واحد غير مفضول راس مال كل واحد
 منهما منه من راس مال الاخر فكان بعضهم يقول اذا وقع التسليم كذا كذا
 فهو قاسم ومن قال ذلك ابو حنيفة وشيخ شعير وكان بعضهم
 يقول التسليم جائز وراس مال كل واحد منهما ما يصيبه من راس

212
b

المال

المال اذا قسم راس المال على قيمته وعلى قيمة النوع الاخر المضمون
 معه التسليم ويحطون ذلك كسعره حين بيعا معا صفه واحده
 بمال واحد ومن قال ذلك ابو يوسف ويحطون ذلك كذا كذا واحد من الحنطة
 ومن الشعير راس مال معلوم لهذا المعنى وانا جعلنا راس مال
 كل واحد منهما بغيره ولم يحط الدنانير بكليتهما راس مال لهما ان قوما
 يقولون يجوز التسليم وان كان راس المال فيه دنانير مستاه في يكون
 دنانير مسترده ودنانير مفرده مضمودا بالتسليم اليها فكنا ما كتبنا
 لذلك قال ابو جعفر فر واذلا تسلم رجل لا رجل دنانير في
 رطب موصوف الى اجل موصوف فازداد ان يكتب في ذلك كما ما كتبت
 على مثل ما كتبناه في الشرط الاول من هذا الباب في اذا انشئت
 الى التارخ الاول كتبت انك اخبرتني كذا كذا ادنيار امنا قبل ذهابنا
 عننا واذنه حيا فاسلمت الي كذا كذا اذ دنا في رطب بن حنطة
 عن محمد بن جعفر على ان اوفيك ذلك عند انقضاء شهر كذا
 من سنة كذا في الموضع المذكور من سنة كذا كذا في الموضع
 بكذا واذ ذلك بعد ان صار الرطب موجودا في ايدي الناس

213

قبل وقوع هذا السلم المسمى بهذا الكتاب بيننا وبينه وقت وقوع
 هذا السلم المسمى بهذا الكتاب بيننا وبينه غير معدوم من ايديهم
 الى بعد جلول هذا الرجل المسمى بهذا الكتاب فقبلت منك ما اتكلم
 الى من ذلك ثم فسق الكتاب على مثل ما كتبنا في الشرط الاول من
 هذا الباب وان كان الرطب البري مختلفا في البلدان اصفته لا
 المدينة التي هو منها وان كان غير مختلف في البلدان اهلته ذلك
 فلو تصدق الى مدينة قال ابو جعفر وانما كتبنا ان السلم
 وقع بعد وجود الرطب في ايدي الناس وان غير معدوم من ايديهم الى
 بعد جلول الرجل المسلم لما قد ذكرناه عن ابي حنيفة وابي يوسف وعن
 محمد بن الحسن ان السلم لا يجوز الا في موجوده وقت عقد السلم واما وقت
 جلول السلم وفيما بين ذلك فكتبنا ما وصفنا اجتنابا من قولهم هذا
 واعلم ان الاجواط في المسلم ان يكون المبدأ في الاقرار المكنوب
 في آخر الشهادة ثم يثنى بالمسلم اليه انا الويد انا بالمسلم ثم اقول ما من ان
 يقول المسلم ان السلم حال فيقول قوله في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 ومحمد ويقتضيه السلم على قولهم ولكن مبدأ ذلك بالمسلم مسمى

بالمسلم

بالمسلم اليه ليكنون المسلم قد اقرن بالرجل الذي عليه فيما وجه له
 حق السلم قبل اقراره المسلم اليه له بالسلم وكذا في الرجل الواحد
 لرجل بماله على نفسه الى اجل محال وكتبنا على نفسه كتابا ذكر
 الرجل فانه قد اقرن باقرار المقر له ليس الرجل وكذا في بيع باعه
 رجل بماله الى اجل فكتبنا ذلك كتابا فالاجواط فيه ان يبتدأ باقرار
 من عليه الاجل قبل اقراره من له الرجل فان قال قائل فان ابا حنيفة
 واما يوسف ومحمد اقرن فلو اقر ذلك فقال مخالفهم وهو اني لم يلى
 واهل المدينة والشافعي فقالوا القول لقول المقر ان المال الى الاجل
 الذي وصله بالاقراء مالان لقول المقر له قبل ان قد علمنا ان ذلك
 كذلك وان اهل العلم قد اختلفوا فيه كما ذكرت والحق لو كتبنا
 على ان يبدأ انا باقرار الذي عليه الشيء امن عليه في قول اهل المدينة
 وابن ابي ليلى والشافعي ولم يؤمن عليه في قول الاخرين وان بدانا
 بالمقر له امن عليه في قول جمع الناس وكان اولى الاشياء انما كان فيه
 الاجتناب من اقوال جمع الناس والمتكلم قال ابو جعفر
 وكذا في امرائه طلعتا زوجهما على مال او عبد اعتقه مؤلا

219

على مال فكيف ذلك كما باهانه يتبدى فيه عند الشهادته بالعبد
والمرأه لانها لو انكروا فقل لا انما كان الطلاق والعناق بغير مال
كان القول قولها في ذلك مع ايمانها في قول اي حسيه وأي موثقه
ومحمد فيتبدى بها ليكون المال قد تقرر اقرانها به على انفسهما
ثم نسل بعد ذلك الذي له المال وهو الزوج والمولى فان اقترابا
قالا وجب لهما المال وان انكرا لم يحسب لهما شيء ولم يضر المقرين
قبلهما ما اقترابه على انفسهما من وجوب المال عليهما بالطلاق والعناق
الذي ذكرنا واما ساير الكتب فانما ابتدأ فيها باقرار البائع وبقرار
من حكمه حكم البائع فيها ثم ثلثنا بعد ذلك بالمشتري او لمن حكمه المشتري
فيها والله نسله التوفيق

اذا البيوع في كتاب الشروط الكبير
والحمد لله على عونه واحسانه وتوفيقه
وملي الله على سيدنا محمد النبي اله وسلم تسليما



كتاب الشروط